

أغسطس ٢٠٢٣

« من أجل مقارنة شاملة لحوكمة هجرة اليد العاملة وتنقل العمال في شمال إفريقيا »

دراسة تشخيصية حول آليات جمع بيانات هجرة اليد العاملة في مصر

د. علي راشد

من أجل مقارنة شاملة لحوكمة هجرة اليد العاملة وتنقل العمال في شمال إفريقيا

THAMM

أنجز هذا الإصدار بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي. ويتحمل المؤلف وحده مسؤولية محتوياته التي لا تعكس بالضرورة وجهات نظر الاتحاد الأوروبي.

نرحب بتعليقاتكم التي ينبغي أن توجه للمؤلف/المؤلفين

عنوان التقرير من اقتراح: منظمة العمل الدولية. «دراسة تشخيصية حول آليات جمع بيانات هجرة اليد العاملة في مصر».

« من أجل مقارنة شاملة لحوكمة هجرة اليد العاملة وتنقل العمال في شمال إفريقيا »

دراسة تشخيصية حول آليات جمع بيانات هجرة اليد العاملة
في مصر

أغسطس ٢٠٢٣

د. علي راشد
خبير استشاري بمنظمة العمل الدولية

١٠	١. الملخص التنفيذي
١٦	٢. المقدمة
١٧	١,٢ هجرة اليد العاملة وأهداف التنمية المستدامة
١٨	٢,٢ أهداف الدراسة
٢٢	٣. المنهجية
٢٢	١,٣ المقاربة النوعية (المقابلات المتعمقة / ورش العمل)
٢٢	٢,٣ المراجعة المكتبية
٢٣	٣,٣ المصطلحات والمفاهيم
٢٨	٤. تحليل النظام الايكولوجي لإنتاج بيانات هجرة اليد العاملة في مصر: المراجعة المكتبية
٢٨	١,٤ مصادر البيانات الإحصائية: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
٢٩	١,٤,١ التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت
٢٩	٢,١,٤ التعداد الاقتصادي للمنشآت
٢٩	٣,١,٤ مسح بحث القوى العاملة في مصر (LFS)
٣٠	٤,١,٤ مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك للأسرة (HIECS)
٣٠	٢,٤ مصادر إحصائية أخرى محتملة لبيانات هجرة اليد العاملة: دراسات ومسوح بالتعاون مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
٣١	١,٢,٤ مسح سوق العمل التتبعي المصري (ELMPS)
٣١	٢,٢,٤ المسح التتبعي للنشء والشباب في مصر (SYPE)
٣١	٣,٢,٤ المسح القومي للهجرة الدولية - مصر ٢٠١٣ (Egypt-HIMS)
٣٢	٤,٢,٤ تقرير "حول سوق العمل في مصر: الاتجاهات الديموغرافية، وتطور سوق العمل، والسيناريوهات للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠"
٣٢	٥,٢,٤ كتيب الهجرة في مصر ٢٠١٨: (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء والمنظمة الدولية للهجرة)
٣٢	٦,٢,٤ مركز استطلاعات وبحوث الرأي العام التابع لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار
٣٣	٧,٢,٤ مسح "مصر بعد ٢٥ يناير: مسح مقاصد الشباب بشأن الهجرة (المنظمة الدولية للهجرة)"
٣٣	٣,٤ مصادر البيانات الإدارية: بيانات التدفق / المخزون
٣٣	١,٣,٤ دراسة تجميعية عن إحصاءات الهجرة في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٧
٣٤	٢,٣,٤ وزارة القوى العاملة: سجل تصاريح العمل (للأجانب داخل مصر)
٣٤	٣,٣,٤ إحصاءات وزارة القوى العاملة حول هجرة المصريين الموسمية للعمل بالخارج
٣٤	٤,٣,٤ وزارة الخارجية: الكتاب الإحصائي السنوي لعام ٢٠٢٠
٣٥	٥,٣,٤ وزارة الداخلية: سجل تصاريح العمل (للمصريين الراغبين في العمل بالخارج)
٣٦	٦,٣,٤ وزارة الداخلية: نشرة تصاريح الهجرة والمصريين الحاصلين على جنسيات أخرى
٣٧	٧,٣,٤ وزارة الداخلية: نظام معالجة إحصاءات السجل المدني - قطاع مصلحة الأحوال المدنية
٣٧	٨,٣,٤ وزارة التعليم العالي: منصة تسجيل الطلاب الدوليين
٣٧	٩,٣,٤ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين: أعداد المهاجرين في مصر (اللاجئين)
٣٧	١٠,٣,٤ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين: أعداد المهاجرين في مصر (طالبي اللجوء)
٤٢	٥. تحليل النظام الايكولوجي لإنتاج بيانات هجرة اليد العاملة في مصر: نتائج التحليل النوعي/الكيفي (نتائج المقابلات المتعمقة)
٤٢	١,٥ وزارة القوى العاملة
٤٣	٢,٥ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
٤٣	٣,٥ وزارة التضامن الاجتماعي
٤٤	٤,٥ وزارة الدولة للهجرة وشؤون المصريين بالخارج
٤٥	٥,٥ الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية
٤٥	٦,٥ اللجنة الوطنية التنسيق لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر
٤٦	٧,٥ الشركاء والخبراء الدوليون
٤٦	٨,٥ النتائج / التوصيات العامة

٥٤

٦. تقييم جودة البيانات

٥٥

١,٦ البيانات المتوفرة من المصادر الوطنية

٦٥

٢,٦ ملخص تقييم الفجوات بين بيانات هجرة اليد العاملة في مصر والمعايير الدولية والممارسات الجيدة

٦٥

٣,٦ تقييم جودة البيانات المنتجة: إطار تقييم جودة البيانات الصادر عن صندوق النقد الدولي (IMF-QAFD)

٧٢

٧. الخلاصة والتوصيات

٧٢

١,٧ توصيات عامة

٧٣

٢,٧ توصيات محددة

٧٦

٣,٧ أمثلة أنشطة المشاركة

٧٨

المراجع

٧٩

الملاحق



قائمة الأشكال

١٢

شكل (١): تصور مقترح لمسار تدفق البيانات بين الشركاء الوطنيين والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

٢٣

شكل (٢): شكل توضيحي لمراحل تنفيذ الدراسة التشخيصية المقترحة والعمليات

٢٨

شكل (٣): قطاع الإحصاءات السكانية والتعداد بهيكل الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء



قائمة الجداول

٣٦

جدول (١): تطور عدد تصاريح العمل الصادرة للمصريين للعمل في الخارج حسب مجموعات البلدان (٢٠١٧-٢٠١٣)

٤٧

جدول (٢): حصر أدوات البيانات التي تستخدمها الشركاء الوطنيون لإنتاج البيانات الإحصائية

٥٦

أو الإدارية المتعلقة بهجرة اليد العاملة

٥٦

جدول (٢-٦): البيانات المتاحة في المصادر الوطنية وفقا لمجموعة العمال الدوليين المهاجرين

٥٧

جدول (٣-٦): البيانات المتاحة في مصادر وطنية والمجموعات المختلفة للعمال المهاجرين الدوليين

٥٨

جدول (٤-٦ أ): جدول تقييم جودة البيانات: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

٦٠

جدول (٤-٦ ب): جدول تقييم جودة البيانات: وزارة القوى العاملة

٦٢

جدول (٤-٦ ج): جدول تقييم جودة البيانات: وزارة الخارجية

٦٨

جدول (٥-٦): قائمة المصادر/السجلات الإدارية

٧٢

جدول (٧): التوصيات العامة المقترحة

٧٣

جدول (٧-٢): توصيات / إجراءات محددة: بيانات وخصائص مجموعات المهاجرين الدوليين المختلفة

SHaSA	Strategy for the Harmonization of Statistics in Africa	استراتيجية مواءمة الإحصاءات في أفريقيا
AU	African Union	الاتحاد الإفريقي
GCM	Global Compact for Safe, Orderly and Regular Migration	الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية
HHs	Households	الأسر المعيشية
WB	World Bank	البنك الدولي
EC	Economic Census	التعداد الاقتصادي
SADC	Southern African Development Community	الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي
CAPMAS	Central Agency for Public Mobilization and Statistics	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
ECA	Economic Commission for Africa	اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
NCCPIM&TIP	National Coordinating Committee for Combating and Preventing Illegal Migration and Trafficking in Persons	اللجنة الوطنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر
REC	Regional Economic Communities	المجموعات الاقتصادية الإقليمية
HIMS	Household International Migration Survey	المسح الوطني للهجرة الدولية
UNHCR	UN High Commissioner for Refugees	المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
NGO	Non-Governmental Organizations	المنظمات غير الحكومية
IOM	International Organization for Migration	المنظمة الدولية للهجرة
ICLS	International Conference on Labour Statistics 2018	المؤتمر الدولي لخبراء إحصاءات العمل ٢٠١٨
SO	Specific Objective	الهدف المحدد
NOSI	National Organization for Social Insurance	الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية
GIZ	The Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit	الوكالة الألمانية للتعاون الدولي
MPFA	Migration Policy Framework for Africa	إطار سياسة الهجرة في أفريقيا
SDGs	Sustainable Development Goals	أهداف التنمية المستدامة
UNDP	United Nations Development Programme	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
JLMP	Joint Labour Migration Program	برنامج العمل المشترك حول هجرة العمالة
UNECA	United Nations Economic Commission for Africa	لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا
ILDEA	Initiatives for Local Development through Egyptians Abroad	مبادرات التنمية المحلية في مصر من خلال دعم المصريين بالخارج
IDSC	Information and Decision Support Center	مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار
HIECS	household income, expenditure and consumption survey	مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك للأسرة
LFS	labour force sample survey	مسح القوى العاملة
SYPE	Survey of Young People in Egypt	مسح النشء والشباب في مصر
ELMPS	Egypt Labour Market Panel Survey	مسح سوق العمل المصري
AUC	African Union Commission	مفوضية الاتحاد الأفريقي
THAMM	Towards a Holistic Approach to Labour Migration Governance and Labour Mobility	من أجل مقاربة شاملة لحوكمة هجرة اليد العاملة وتنقل العمال
ERF	Economic Research Forum	منتدى البحوث الاقتصادية
ILO	International Labour Organization	منظمة العمل الدولية
LMIS	Labour Migration Information System	نظام معلومات سوق العمل
LMIS	Labour Migration Information System	نظام معلومات هجرة اليد العاملة

MoE	Ministry of Education
MoHE	Ministry of Higher Education
MoFA	Ministry of Foreign Affairs
Moi	Ministry of Interior

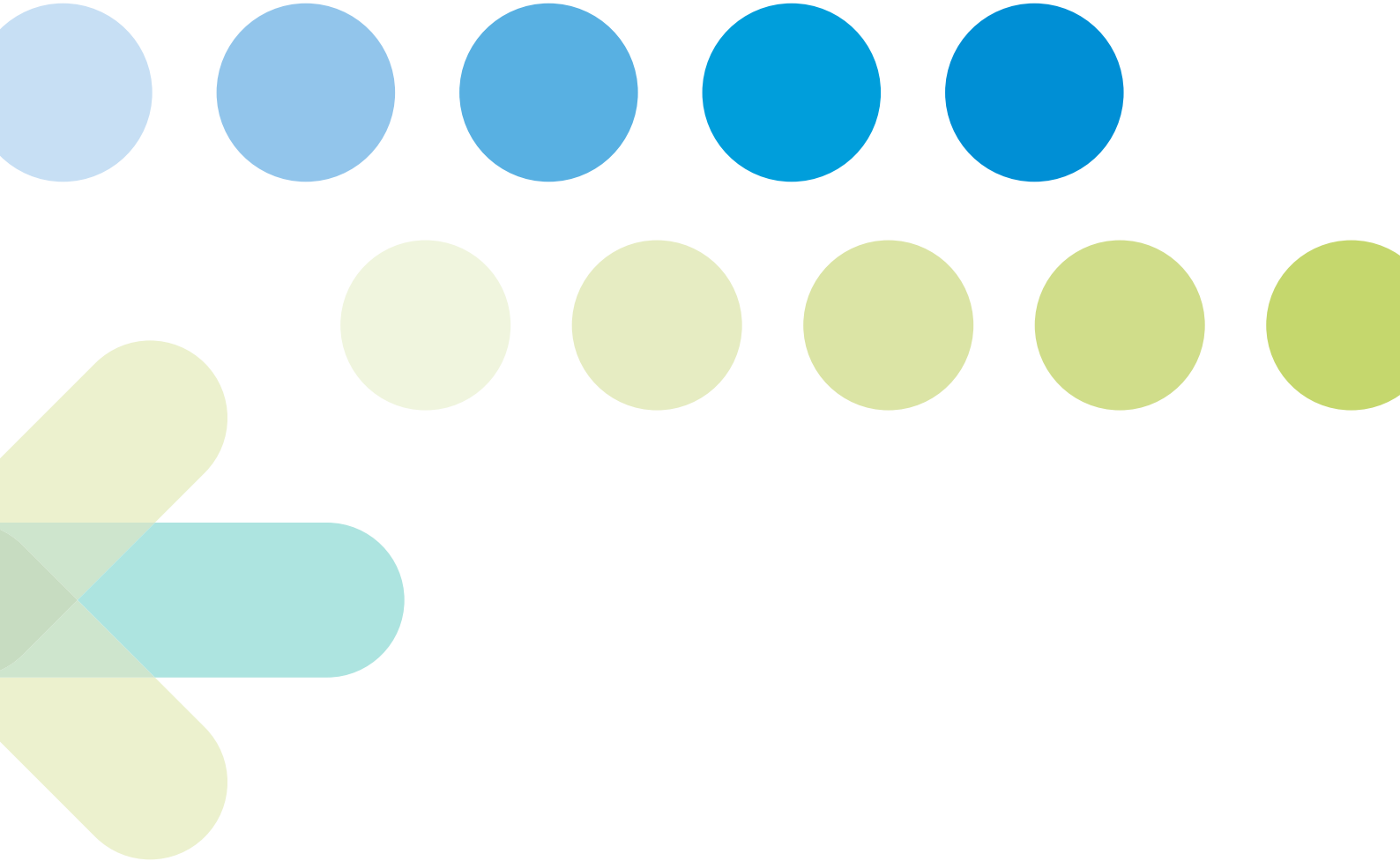
وزارة التربية والتعليم
وزارة التعليم العالي
وزارة الخارجية
وزارة الداخلية

المساهمون في الدراسة من خلال اللقاءات المتعمقة وفريق عمل الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء

المسؤول	الجهة
ا/ فاطمة مسعد	وزارة التضامن الاجتماعي
ا/ خالد النقادي	اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر
ا/ عيبر فؤاد مدير ا/ مهيب ا/ محمد فؤاد	وزارة القوى العاملة
د/ ميادة بلال	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
د/ عمرو بصيلة	وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني
معالي السفير / محمد خيرت	وزارة الدولة للهجرة وشؤون المصريين بالخارج
ا/ محسن الطنطاوي ا/ سامي عبدالهادي - نائب رئيس الهيئة. ا/ طارق مصطفى ا/ احمد سعيد	الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية
ا/ شهيرة وصيف	الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ
ا/ مروة مصطفى	منظمة الهجرة الدولية IOM
د/ رانية رشدي	مجلس السكان الدولي Population Council
د/ ايمن زهري	خبير مستقل

فريق العمل من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء

- أ/ طاهر حسن – رئيس قطاع الإحصاءات السكانية والاجتماعية (نائباً)
- د/ شاكر أحمد النجار- المشرف على الإدارة المركزية للدراسات والبحوث السكانية والاجتماعية
- ا/ إيهاب جاد- رئيس الإدارة المركزية لشؤون مكتب رئيس الجهاز
- ا/ عبد الفتاح خلاف – مدير عام إدارة بحوث القوى العاملة بالجهاز
- د/ سهير متولي - منسق مشروع THAMM (الهدف الثالث) - وحدة تحليل بيانات الهجرة
- د/ وليد امين عبد الخالق- مساعد منسق مشروع THAMM (الهدف الثالث) - وحدة تحليل بيانات الهجرة
- ا/ أحمد ماهر – باحث بإدارة بحوث القوى العاملة بالجهاز
- ا/ شيماء وائل - رئاسة الجهاز – إدارة التعاون الدولي بالجهاز



١. الملخص التنفيذي

١. الملخص التنفيذي

الوطنية التي تنتج البيانات اللازمة لإنتاج المؤشرات المتعلقة بالهجرة عموماً وهجرة اليد العاملة خصوصاً.

وبالإضافة إلى المراجعة المكتبية وتوليف العديد من الدراسات الموجودة حول آليات جمع بيانات هجرة اليد العاملة الدولية في مصر، قامت الدراسة التشخيصية بمراجعة نطاق وجودة وانتظام آليات جمع بيانات هجرة اليد العاملة وإنتاجها ونشرها بما يدعم وضع السياسات في مجال هجرة اليد العاملة. وأخيراً، تهدف الدراسة إلى تقييم إمكانية إلحاق نظام معلومات هجرة اليد العاملة المقترح، عند إنشائه، بنظام متكامل لسوق العمل^١، والذي يُعرّف على أنه شبكة من المؤسسات والأفراد والمعلومات التي لها أدوار واتفاقيات ووظائف معترف بها بشكل متبادل فيما يتعلق بإنتاج المعلومات ونتائج سوق العمل وتخزينها ونشرها واستخدامها من أجل تعظيم إمكانات صياغة وتنفيذ السياسات والبرامج ذات الصلة والقابلة للتنفيذ.

اعتمدت الدراسة التشخيصية على مقاربتين: المقارنة النوعية (المقابلات مع الشركاء الوطنيين، بما في ذلك الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء فيما يتعلق بمصادر بيانات هجرة اليد العاملة، سواء رصيد أو تدفقات البيانات بناءً على السجلات والمصادر الإحصائية أو الإدارية). والمراجعة المكتبية، حيث تم عقد لقاءات وورش عمل مع الشركاء الوطنيين (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء والهيئات والوزارات والجهات الحكومية الأخرى والشركاء الدوليين أيضاً (المنظمة الدولية للهجرة (IOM) ومجلس السكان الدولي والوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)). أجريت جميع هذه المقابلات إلكترونياً عن بُعد، وتم تسجيلها بعد الحصول على موافقة من أجريت معهم المقابلات. وتجدر الإشارة إلى أن الدليل / المبادئ التوجيهية المرسلة إلى الشركاء الوطنيين والخاصة بإدارة بيانات هجرة اليد العاملة، قد أعدت سلفاً للاستعانة بها في إجراء المقابلات الكيفية. وعلاوة على ذلك، من المهم التأكيد على أن معظم الشركاء قد استجابوا لهذا الدليل بالكامل. شملت المراجعة المكتبية كل مصدر محتمل لبيانات هجرة اليد العاملة، سواء كانت مصادر إحصائية أو مصادر إدارية.

وتهدف مصادر البيانات الإدارية إلى تسجيل ديناميات السكان بأكملها أو جميع الأحداث ذات الأهمية. وتتميز هذه المصادر بكلفتها المنخفضة. وما يميزها أيضاً أنه يمكن إضفاء الطابع الإلزامي عليها من خلال القواعد والتشريعات واللوائح. وتتضمن المراجعة المكتبية استعراض الدراسات الحالية التي تناولت بيانات هجرة اليد العاملة في مصر.

تم إنجاز الدراسة على ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: بدأت بمرحلة التحضير للدراسة وتشمل أنشطة هذه المرحلة المراجعة المكتبية لمصادر بيانات هجرة اليد العاملة (المصادر الإدارية والإحصائية)، وتحديد شركاء الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وتحديد المصادر المحتملة لبيانات هجرة اليد العاملة، وتصميم الأدوات المطلوبة لجمع البيانات. استغرقت هذه المرحلة الفترة من يونيو ٢٠٢١ - أغسطس ٢٠٢١.

الدراسة التي بين أيدينا هي دراسة تشخيصية حول آليات جمع ومعالجة وتصنيف ونشر بيانات هجرة اليد العاملة في جمهورية مصر العربية. تأتي الدراسة كجزء من برنامج «THAMM» وهو برنامج «من أجل مقارنة شاملة لحكومة هجرة اليد العاملة وتنقل العمالة في شمال إفريقيا». تقدم الدراسة التشخيصية دراسة استقصائية/مسحية مفصلة لمصادر بيانات هجرة اليد العاملة من مصر واليها. اعتمدت منهجية الدراسة على المراجعة المكتبية وورش العمل والمقابلات المتعمقة التي أجريت مع أصحاب المصلحة والشركاء الوطنيين والدوليين على حد سواء والخبراء في مجال هجرة اليد العاملة وسوق العمل. بحثت الدراسة التشخيصية في مصادر كل من منتجي البيانات الإدارية والبيانات الإحصائية المتاحة وفي قواعد البيانات المختلفة المتاحة، سوف يتم من خلال هذه الدراسة عرض تفصيلي للمنتجين المحتملين الرئيسيين لبيانات هجرة اليد العاملة في مصر

وكما هو معلوم، يقوم الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء دور رئيسي في جمع وتصنيف وتحليل وعرض البيانات (الإحصائية والإدارية)، باعتباره المسؤول عن الإحصاءات الرسمية للدولة، وذلك إلى جانب بعض الجهات الوطنية الأخرى التي تلعب دوراً هاماً في مجال إجراء المسوح وجمع البيانات الإحصائية حول القضايا المختلفة في مجال عملها. فيمكن للهيئات والوزارات الحكومية والمراكز البحثية وشركات القطاع الخاص والمنظمات الدولية غير الهادفة للربح ... الخ جمع البيانات الإحصائية بعد الحصول على التراخيص اللازمة. هذه المؤسسات والمنظمات تقوم بتسليم نتائج البحث وأداة جمع البيانات مع نسخة من البيانات التي تم جمعها إلى الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بموجب قانون الإحصاء والتعداد رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٠ والقانون رقم ٢٩١٥ لسنة ١٩٦٤. ويحق للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء الحصول على جميع أنواع وصنوف سجلات البيانات الإدارية التي أنشأتها الهيئات الحكومية المختلفة وحتى القطاع الخاص من أجل التنسيق والإدارة وإعداد التقارير، ويتضمن ذلك البيانات الإدارية التي جمعتها الهيئات المختلفة فيما يتعلق ببيانات هجرة اليد العاملة الدولية.

هناك العديد من الأهداف المتعلقة بهجرة اليد العاملة ترتبط بأهداف التنمية المستدامة (SDGs). فتدعو الغاية ١٠، ٧ من أهداف التنمية المستدامة إلى تيسير الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية والمسؤولة من خلال تنفيذ سياسات هجرة مخططة ومُدارة على نحو جيد. ولضمان أن تكون سياسات الهجرة قائمة على أدلة علمية، فمن المهم جمع بيانات مُفصلة عن هجرة اليد العاملة، كما تدعو إلى ذلك الغاية ١٧، ١٨ من أهداف التنمية المستدامة. وتتطلب أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بشأن الفقر والصحة والتعليم وما إلى ذلك، التصنيف حسب الوضع من حيث الهجرة لضمان إمكانية تحليل التجارب المختلفة للمهاجرين وغير المهاجرين. ويضع الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية المزيد من الأهداف المتعلقة بالهجرة. ونظراً لأن عدداً قليلاً من البلدان لديه المعرفة أو الأدوات أو الموارد اللازمة لجمع وتحليل المعلومات المطلوبة، فإن هناك حاجة إلى تعزيز النظام الإحصائي الوطني المتكامل من خلال كافة عناصره المتمثلة في النظم الإحصائية والإدارية

^١ <https://ilostat.ilo.org/fr/resources/Labour-market-information-systems>

المرحلة الثانية شملت التجهيز لأنشطة الدراسة المختلفة. وتشمل تلك الأنشطة جمع البيانات المطلوبة للدراسة وإجراء المقابلات المتعمقة وكتابة التقارير وتقديم مسودة التقرير النهائي للدراسة التشخيصية. امتدت هذه المرحلة من سبتمبر ٢٠٢١ - ديسمبر ٢٠٢١.

المرحلة الثالثة والأخيرة، شملت إنتاج مخرجات الدراسة التشخيصية وتحديد مؤشرات هجرة اليد العاملة، وصياغة التوصيات والدروس المستفادة، والتشاور مع الشركاء. استغرقت هذه المرحلة الفترة من يناير ٢٠٢٢ - مارس ٢٠٢٢. وعُقدت ورشة عمل لمشاركة النتائج والدراسة مع الشركاء الوطنيين في مارس ٢٠٢٢.

حددت الدراسة الحالية كل مصدر محتمل من مصادر بيانات هجرة اليد العاملة وأوضحت نقاط قوتها والقيود التي تعترضها. ويجب أخذ ذلك بعين الاعتبار عند تطوير أدوات جديدة و/أو تعزيز وتطوير الأدوات الحالية لإنتاج بيانات دقيقة وشاملة حول هجرة اليد العاملة. ويجب أن يساعد استخدام هذه المعرفة والخبرة المكتسبة في بناء وإنتاج قواعد بيانات تمكن من إنتاج مؤشرات تتطابق مع التعاريف الدولية حول هجرة اليد العاملة. وفي هذا الإطار، توصي الدراسة الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بمواصلة العمل عن كثب مع الشركاء الوطنيين كمنتجين ومستخدمين لبيانات هجرة اليد العاملة للتعرف على مصادر البيانات الإدارية وكيفية دمجها في أنظمة المعلومات في المستقبل. وهذا من شأنه أن يساعد في بناء نظام معلومات شامل لهجرة اليد العاملة (كجزء من نظام معلومات سوق العمل) كما يمكن أن يطور استخدام مصادر البيانات الإدارية في قياس أحجام مخزون الهجرة وتدفقاتها.

إن الإجابة عن السؤال حول ما يمكن فعله للحصول على قياس دقيق لحجم هجرة اليد العاملة وبيانات التدفق تكمن في الحصول على مجموعة بيانات موحدة متماسكة ومتسقة مع المعايير الدولية، تشكل الأساس لبيانات تقدير حجم وتدفق الهجرة بشكل عام وبيانات هجرة اليد العاملة بشكل خاص، وتهدف التوصيات المتعلقة بهذه الدراسة إلى إنشاء نظام متكامل (داخلياً وخارجياً) يبنى على ثلاثة محاور هي: التوحيد والمواءمة والتنسيق.

وقد تم صياغة التوصيات في شكل توصيات عامة وتوصيات محددة انبثقت عن التحليل الوارد في هذا التقرير وصدرت عن مختلف الهياكل. التوصيات العامة تضمنت صياغة كل توصية والمؤسسة/الشريك الوطني الأساسي الذي يمكن أن يقوم على هذه التوصية. ومجموعة من التوصيات الخاصة/المحددة. جاءت هذه التوصيات قرين كل جهة من الشركاء الوطنيين. فيما يلي عرض لبعض هذه التوصيات:

اعداد برنامج لإنتاج مجموعة كاملة من الإحصاءات الموحدة حول هجرة اليد العاملة استناداً إلى مصادر البيانات الإحصائية والإدارية باستخدام المفاهيم والتعاريف والمعايير والتصنيفات والمحددات. وتختلف المنهجيات حسب المصدر عبر مختلف الكيانات للسماح بتكامل جميع المصادر والحفاظ على قابلية المقارنة. وسيشمل هذا البرنامج بالضرورة كافة الشركاء الوطنيين ويمكن إعداده وتنفيذه في إطار برنامج منظمة العمل الدولية « من أجل مقارنة شاملة لحوكمة هجرة اليد العاملة وتنقل العمال في شمال إفريقيا-THAMM».

دراسة شاملة عن حجم وخصائص هجرة اليد العاملة، وأنماطها في دول معينة (المملكة العربية السعودية على سبيل المثال).

مراعاة توصيات المؤتمر الدولي العشرين لخبراء إحصاءات العمل التي تقضي بتوفير معطيات حول الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية لهجرة اليد العاملة من خلال البيانات المجمعة.

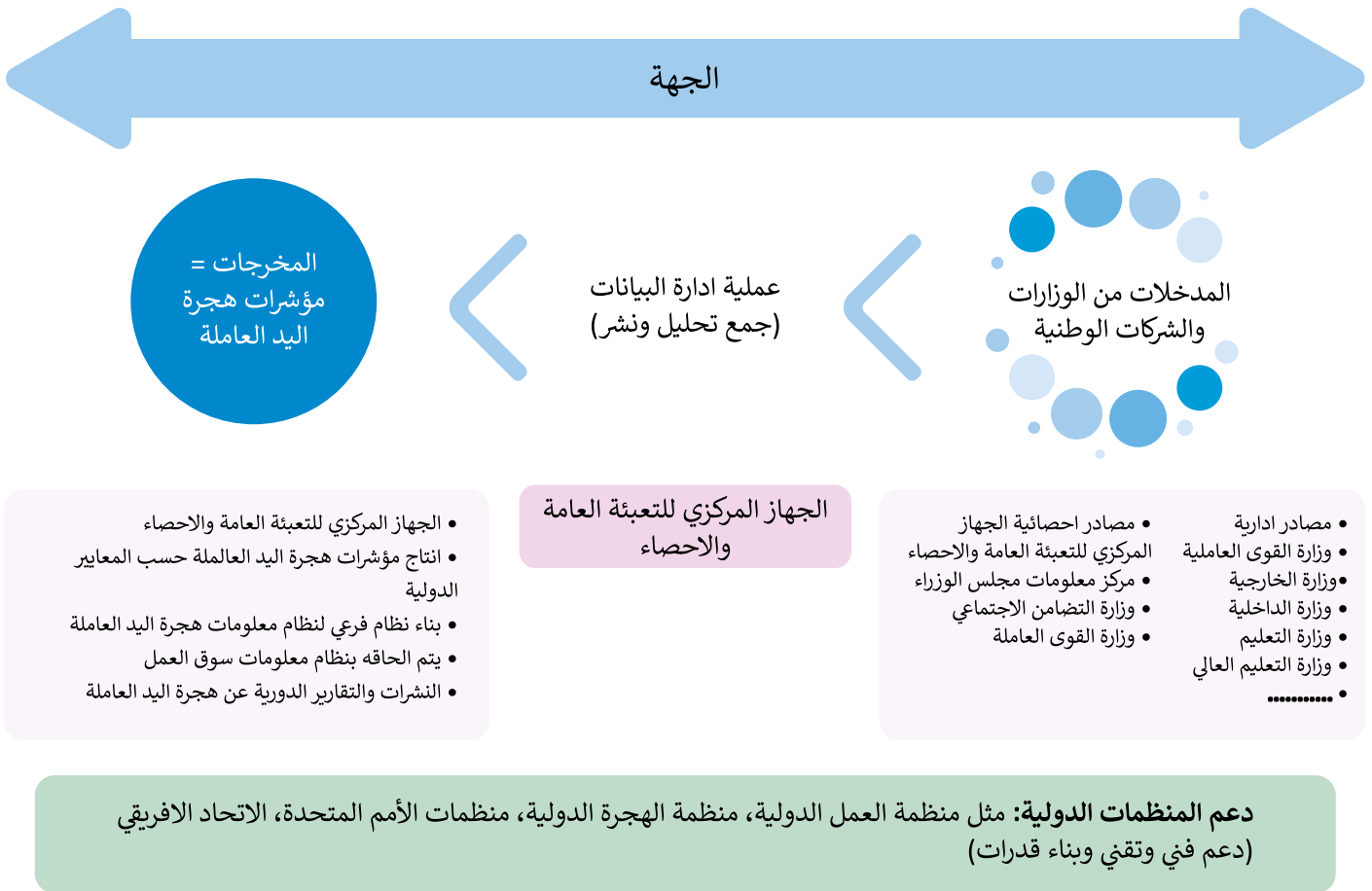
التنسيق بين الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء وبالتنسيق مع المنتجين الآخرين للبيانات المتعلقة بهجرة اليد العاملة بهدف إنتاج بيانات متسقة، مع مراعاة معايير صندوق النقد الدولي في إطار تقييم جودة البيانات.

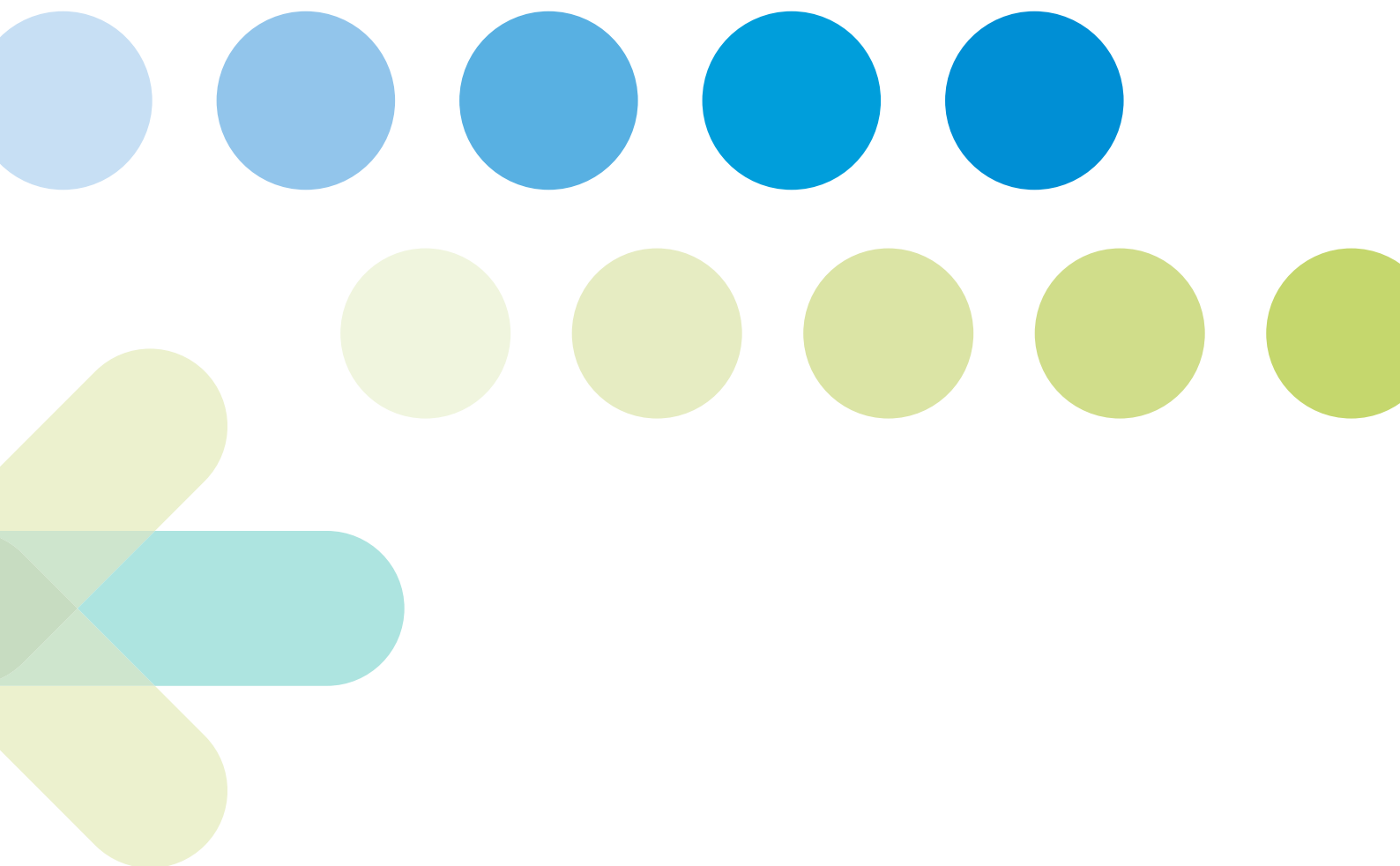
توفير الموارد التكنولوجية والمعلوماتية والموارد المالية والبشرية المطلوبة للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لتحسين عمليات جمع ومعالجة وتحليل بيانات هجرة اليد العاملة.

تنظيم ورش عمل واعداد برامج لبناء القدرات مثل القائمة التالية لأهم برامج بناء القدرات للمطلوبة من قبل الشركاء الوطنيين وتبادل خبرات مع بعض الدول الرائدة في هذا المجال.

جدير بالذكر أن العمل يجري حالياً لوضع خارطة طريق من أجل وضع هذه التوصيات موضع التنفيذ من خلال التعاون بين منظمة العمل الدولية ممثلة في خبراء إحصاءات العمل المحليين والدوليين، وفريق عمل الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وبالتعاون والتنسيق مع الشركاء على الصعيد الوطني.

شكل (١): تصور مقترح لمسار تدفق البيانات بين الشركاء الوطنيين والجهاز المركزي للتعبيثة العامة والاحصاء





٢. المقدمة

٢. المقدمة

وفيما يتعلق بالبيانات الإدارية، نص قانون الإحصاء السابق ذكره، على أنه يحق للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء الحصول على جميع أنواع وصنوف سجلات البيانات الإدارية التي أنشأتها الهيئات الحكومية المختلفة وحتى القطاع الخاص من أجل التنسيق والإدارة وإعداد التقارير. على سبيل المثال، يتم تسليم البيانات التجارية والأرقام المتعلقة برصيد الموازنة والاستثمار التي جمعتها الهيئات الحكومية المختلفة إلى الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. ويتضمن ذلك البيانات الإدارية التي جمعتها الكيانات المختلفة فيما يتعلق ببيانات هجرة اليد العاملة.

أعدت هذه الدراسة كجزء من برنامج «THAMM» وهو برنامج «من أجل مقارنة شاملة لحكومة هجرة اليد العاملة وتنقل العمال في شمال إفريقيا»، والذي يقوم بتنفيذه العديد من مؤسسات التعاون الإنمائي (منظمة العمل الدولية (ILO) والمنظمة الدولية للهجرة (IOM) والوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) في ثلاث دول في شمال إفريقيا (مصر والمغرب وتونس)، لتعزيز الهجرة القانونية والتنقل بشكل عام والاستفادة من مقارنة شاملة لحكومة هجرة اليد العاملة والتنقل بشكل خاص. ويهدف البرنامج إلى المساهمة في تحسين جودة الإحصاءات المتعلقة بالهجرة الدولية من القوى العاملة من مصر وإليها. ومن المتوقع أن يعزز THAMM آليات جمع البيانات والقدرات التحليلية لأصحاب المصلحة المعنيين ويمهد الطريق للتنسيق الإقليمي وتبادل الخبرات بشأن بيانات هجرة اليد العاملة. كما يهدف البرنامج إلى إنتاج تقرير تحليلي إقليمي لشمال إفريقيا.

يهدف برنامج «THAMM» إلى: تعزيز هجرة اليد العاملة الآمنة والمنظمة والنظامية وفرص التنقل لدول شمال إفريقيا وهناك ٥ أهداف محددة لهذا البرنامج وهي:

تقديم الدعم الفني للمؤسسات والهيئات الوطنية القائمة، في مجال الهجرة والتنقل، وفقاً لاحتياجات وأولويات حكومات تلك الدول (ILO&IOM)، حيث تقوم وزارتي القوى العاملة والتضامن الاجتماعي الشريك الوطني لدعم استدامة الأنشطة المتعلقة بهذا الهدف.

التوصل إلى آليات لتقييم مهارات ومؤهلات المهاجرين واعتمادها والتحقق من صلاحيتها والاعتراف بها والعمل على تحسينها (ILO&IOM)، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي هي المنوط بها أعمال الشريك الوطني لهذا الهدف.

تحسين إدارة المعرفة والبيانات المتعلقة بالهجرة في مجال الهجرة القانونية والتنقل (ILO&IOM)، ويعتبر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء هو الشريك الوطني لدعم هذا الهدف.

تأسيس آليات التنقل وتحسينها (GIZ)، وزارة الدولة للهجرة وشؤون المصريين بالخارج هي الشريك الوطني.

تعزيز التعاون بين الشركاء في مجال الهجرة القانونية والتنقل، ولا سيما التوظيف (ILO, IOM and GIZ)، وزارتي القوى العاملة والتضامن الاجتماعي هما الشريك الوطني لدعم أنشطة هذا الهدف.

تأتي مصر في المرتبة الرابعة عشر عالمياً من حيث عدد السكان في العالم (١٠٢,٣ مليون في تقديرات عام ٢٠٢٠) (١,٣١٪) والثالثة إفريقيا (حسب تقديرات الأمم المتحدة للسكان^٢). وتشير الساعة السكانية (التي تعكس بشكل لحظي الزيادة في عدد السكان) إلى أن عدد سكان جمهورية مصر العربية قد تجاوز حالياً ١٠٥ مليون نسمة. ويمثل سكان الحضر ٤٣٪ من عدد السكان في مصر. ويبلغ متوسط العمر في مصر ٢٣,٦ سنة، وتمتلك مصر ثروة بشرية كبيرة أغلبها من السكان الشباب. وتتكون مصر إدارياً من ٢٧ محافظة، منها أربع محافظات حضرية خالصة (القاهرة، والإسكندرية، والسويس، وبورسعيد). يقدر حجم القوى العاملة بحوالي ٢٩,٦٥ مليون فرد، ووصل عدد المشتغلين إلى ٢٧,٥ مليون، بينما بلغ عدد العاطلين عن العمل ٢,٢ مليون (حيث بلغ معدل البطالة ٧,٤٪ و ٥,٦٪ للذكور و ١٥,٩٪ للإناث) (المصدر: نشرة الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مسح القوى العاملة (LFS) النشرة الفصلية، فبراير ٢٠٢٢، أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢١).

يلعب الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء الدور الرئيسي في مجال المصادر الإحصائية للبيانات بصفة عامة، وبيانات هجرة اليد العاملة بصفة خاصة. فالجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء هو الجهة الرئيسية المسؤولة عن جمع البيانات وإدارتها والتحقق من صحتها وتحليلها وإعداد التقارير بشأنها. وتتكون مصادر البيانات الإحصائية في الأساس من التعدادات أو المسوح تتم وفق خطط محددة يقوم بها الجهاز. فيما يخص التعدادات، يقوم الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بإجراء نوعين من التعدادات، وهما تعداد السكان والمساكن والمنشآت والتعداد الاقتصادي (EC). ويجري الجهاز العديد من المسوح بشكل منتظم أو غير منتظم. حيث يجري مسح القوى العاملة (LFS) ويتم نشر بياناته كل ثلاثة أشهر على عينة ممثلة لجميع محافظات مصر والمواقع الجغرافية (حضرية / ريفية) ويتم إجراء مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك للأسرة (HIECS) دورياً كل عامين. ويقوم الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بالتعاون مع مختلف المنظمات غير الحكومية التنموية الوطنية والدولية بإجراء بعض المسوح المتخصصة. فعلى سبيل المثال، يتم إجراء مسح سوق العمل المصري التتبعي كل خمس سنوات تقريباً، والمسح القومي لعمالة الأطفال (CLS) ومسح النشء والشباب التتبعي في مصر (SYPE)، وسيتم تناول هذه المسوح بالتفصيل لاحقاً كأحد المصادر الإحصائية المحتملة لبيانات هجرة اليد العاملة.

إلى جانب الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، هناك جهات وطنية أخرى تلعب دوراً هاماً في مجال إجراء المسوح وجمع البيانات الإحصائية حول قضايا مختلفة. ويمكن للهيئات والوزارات الحكومية والمراكز البحثية الأخرى وشركات القطاع الخاص والمنظمات الدولية غير الهادفة للربح جمع البيانات الإحصائية بعد الحصول على التصاريح الأمنية المطلوبة والترخيص من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. ويجب على هذه المؤسسات والمنظمات أن تقوم بتسليم نتائج البحث وأداة جمع البيانات مع نسخة من البيانات التي تم جمعها إلى الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بموجب قانون الإحصاء والتعداد رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٠ والقانون رقم ٢٩١٥ لسنة ١٩٦٤.

^٢ <https://www.worldometers.info/world-population/egypt-population>

هذا ويقدم التقرير الحالي بيان الحصر التفصيلي لمصادر المعلومات لهجرة اليد العاملة من مصر وإليها. وبعد المراجعة المكتبية وورش العمل / المقابلات التي أجريت مع أصحاب المصلحة، يبحث التقرير في المصادر والبيانات الإدارية والبيانات الإحصائية، ثم عرض تفصيلي للمنتجين والمستخدمين الرئيسيين لبيانات هجرة اليد العاملة في مصر.

١,٢ هجرة اليد العاملة وأهداف التنمية المستدامة

تتضمن أهداف التنمية المستدامة (SDGs) العديد من الأهداف المتعلقة بالهجرة عموماً وهجرة اليد العاملة خصوصاً. وعلى وجه الخصوص، تدعو الغاية ١٠,٧ من أهداف التنمية المستدامة البلدان إلى تيسير الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية والمسؤولة من خلال تنفيذ سياسات الهجرة المخططة والمُدارة على نحو جيد. ولضمان أن تكون السياسات قائمة على الأدلة، من المهم جمع بيانات مفصلة عن هجرة اليد العاملة، كما تدعو الغاية ١٧,٨ من أهداف التنمية المستدامة إلى مزيد من الدعم للبلدان النامية لزيادة القدرة على توفير «بيانات عالية الجودة وفي التوقيت المناسب وموثوق بها، مصنفة حسب الدخل والنوع والعمر وحالة الهجرة». ويعكس هذا فهمًا متزايدًا بأن تصنيف البيانات هو وسيلة مهمة لضمان الشمولية ومنع التمييز لمجموعات فرعية محددة من السكان، بما في ذلك المهاجرين، لضمان عدم ترك أي شخص خلف الركب. يعد القيام بذلك فرصة للحصول على بيانات أفضل عن أوضاع المهاجرين لفهم ظروفهم المعيشية بشكل أفضل، وفهم كيفية تأثير الهجرة على الصحة والدخل والتعليم وغيرها من المجالات. إن تصنيف البيانات ضروري من أجل دمج الهجرة كموضوع شامل عبر القطاعات الأخرى. وتتطلب أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بشأن الفقر (هدف رقم ١) والصحة (هدف رقم ٣) والتعليم (هدف رقم ٤) وما إلى ذلك، فالتصنيف حسب الوضع من حيث الهجرة لضمان إمكانية تحليل التجارب المختلفة للمهاجرين وغير المهاجرين. ويضع الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية المزيد من الأهداف المتعلقة بالهجرة. ونظرًا لأن عددًا قليلًا من البلدان لديه المعرفة أو الأدوات أو الموارد اللازمة لجمع وتحليل المعلومات المطلوبة، فإن هناك حاجة إلى تعزيز النظم الإحصائية والإدارية الوطنية التي تنتج البيانات اللازمة لتجميع المؤشرات المتعلقة بالهجرة.

كما ترتبط الأهداف الأخرى ارتباطًا مباشرًا بموضوعات الهجرة، بما في ذلك هجرة اليد العاملة الغاية (٨,٧ و ٨,٨)، وتنقل الطلاب الدوليين (٤.ب)، والاتجار بالبشر (٥,٢، ٨,٧ و ١٦,٢)، والتحويلات (١٠.ج)، وبيانات الهجرة (١٧,٨) وغيرها. ولرصد التقدم المحرز في أهداف التنمية المستدامة، وضع فريق الخبراء المشترك بين الوكالات الدولية المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة (IAEG-SDGs) قائمة من ٢٣٢ مؤشرًا عالميًا، بما في ذلك العديد من المؤشرات التي تشير إلى الهجرة. تشمل هذه المؤشرات ٣.ج.١ و ٤.ب.١ و ٨,٧,١ و ٨,٨,١ و ١٠.ج.١ و ١٦,٢,٢ وغيرها.

إن قضية الهجرة تعد أيضًا قضية شاملة ضمن اجندة عام ٢٠٣٠، وهي ذات صلة بمعظم أو جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. لذلك، من المهم تجاوز الإشارات المباشرة إلى الهجرة والاعتراف بعلاقات الدعم المتبادل بين الهجرة وكل من الأهداف والغايات ومعالجتها من خلال أعمال التنفيذ والرصد.^٣

يقوم التقرير الذي بين أيدينا بالتركيز على الهدف الثالث محل الدراسة، حيث يساهم في توفير البيانات كأحد مكونات البرنامج المشترك لتنظيم هجرة العمالة من دول شمال إفريقيا (JLMP). (برنامج تبناه الاتحاد الإفريقي في ٢٠١٥) وفي تحقيق بعض أهداف الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. ومنها جمع واستخدام بيانات دقيقة ومصنفة حسب خصائص المهاجرين كأساس للسياسات القائمة على الأدلة. كما يساعد ذلك في تحقيق بعض أهداف التنمية المستدامة لأجندة ٢٠٣٠ وخاصة الهدف رقم ٨ (العمل اللائق والنمو الاقتصادي) والهدف رقم ١٠ (تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص). من المتوقع أن يمهّد برنامج (THAMM) الطريق للتنسيق الإقليمي وتبادل الخبرات بشأن بيانات الهجرة.

وعلى المستوى الإقليمي، يساهم البرنامج في مكوث البيانات الخاص ببرنامج العمل المشترك حول هجرة العمالة (JLMP)، والذي يسعى إلى تعزيز جمع وتبادل واستخدام البيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي والسن حول النشاط الاقتصادي للمهاجرين ومهارات التوظيف، والتعليم، وظروف العمل، والحماية الاجتماعية. ويساهم البرنامج أيضًا في تحقيق ٧ أهداف من أصل ٢٣ هدفًا للميثاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والنظامية والمنظمة، كما هو موضح في الصندوق (١) أدناه.

إطار (١): قائمة السبعة أهداف من الميثاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية: (GCM)

- (١) جمع واستخدام بيانات دقيقة ومصنفة كأساس لتبني سياسات قائمة على الأدلة
- (٢) التقليل من الدوافع السلبية والعوامل الهيكلية التي تجبر الناس على تركهم بلدانهم (الأصلية) المنشأ
- (٥) تعزيز توافر ومرونة مسارات الهجرة النظامية
- (٦) تسهيل التوظيف العادل والأخلاقي وتوفير الظروف التي تضمن العمل اللائق
- (٦) تمكين المهاجرين والمجتمعات من تحقيق الاندماج الكامل والتماسك الاجتماعي
- (١٨) الاستثمار في تنمية المهارات وتسهيل الاعتراف المتبادل بالمهارات والمؤهلات والكفاءات لدى المهاجرين
- (٢٢) وضع آليات لنقل استحقاقات الضمان الاجتماعي والفوائد المكتسبة منه إلى المهاجرين عند عودتهم لبلدانهم
- (٢٣) تعزيز التعاون الدولي والشراكات العالمية من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية.

المصدر:

https://refugeesmigrants.un.org/sites/default/files/180711_final_draft_0.pdf

٢,٢ أهداف الدراسة

تهدف الدراسة التشخيصية الى تحديد ومن ثم تقييم مصادر البيانات الإحصائية والإدارية لهجرة اليد العاملة وآليات جمعها، حتى يتيسر تقييم البيانات المتاحة على المستوى الوطني وعقد المقارنات الدولية مما يساعد على تحسين عمليات الإنتاج والتحليل والبحث والنشر. كما تهدف الدراسة الى تعزيز انشاء نظام معلومات وطني متكامل للبيانات المتعلقة بهجرة اليد العاملة. بالإضافة إلى المراجعة المكتبية للعديد من الدراسات المتوفرة حول آليات جمع بيانات هجرة اليد العاملة في مصر، ستقوم الدراسة التشخيصية بمراجعة نطاق وجودة وانتظام آليات جمع بيانات هجرة اليد العاملة الوطنية الحالية وإنتاجها ونشرها بمادعم وضع السياسات في مجال هجرة اليد العاملة. وأخيرًا، تهدف الدراسة إلى تقييم إمكانية انشاء ما يعرف بنظام معلومات هجرة اليد العاملة.

تهدف الدراسة التشخيصية على وجه التحديد إلى:

تحديد نقاط القوة والقيود في العمليات والأنظمة الحالية لجمع وإدارة ونشر البيانات الإدارية والإحصائية حول هجرة اليد العاملة من مصر وإليها.

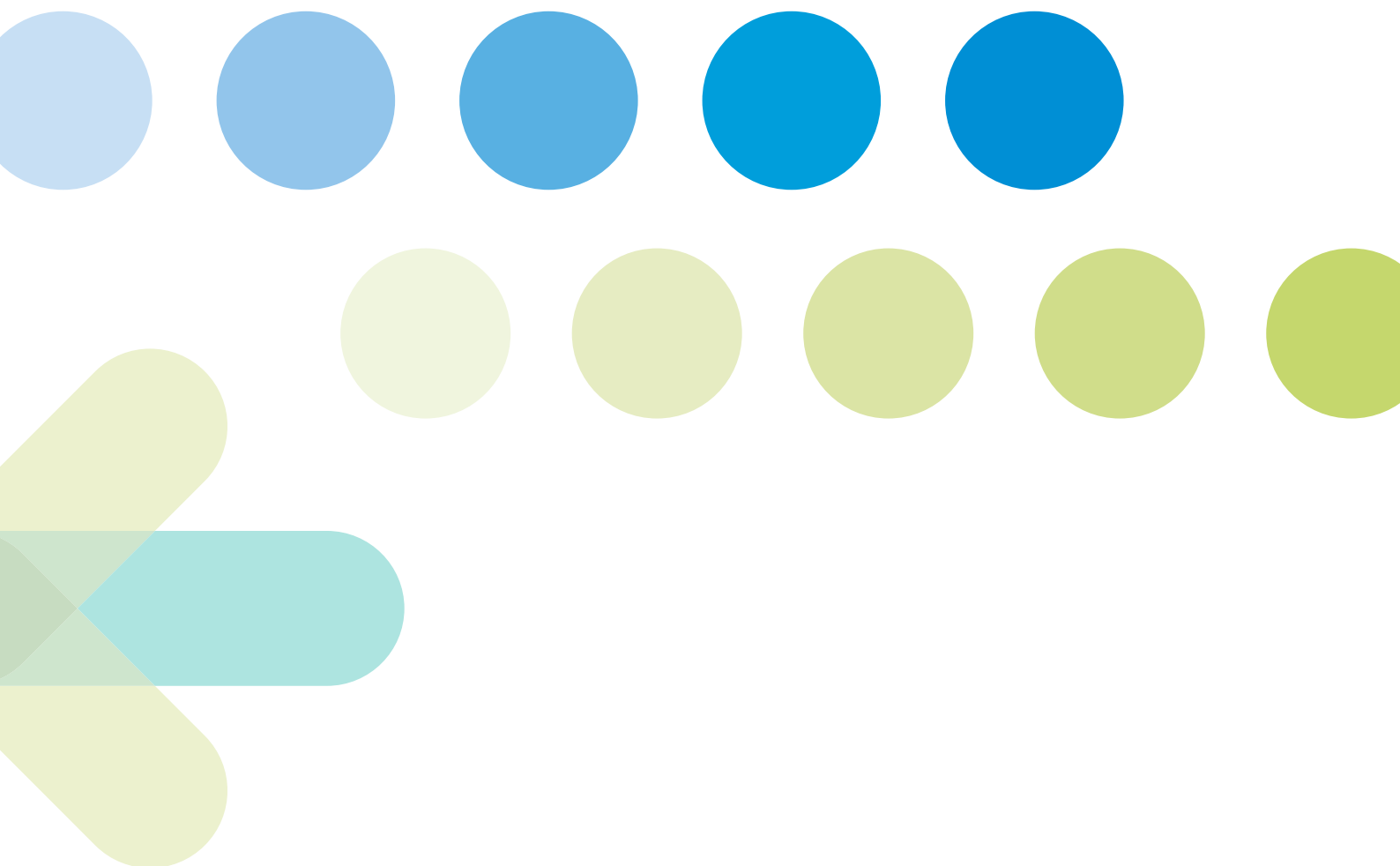
تحديد الثغرات فيما يتعلق بالمواءمة مع المعايير الدولية، ولا سيما المبادئ التوجيهية للمؤتمر الدولي العشرين لخبراء إحصاءات العمل (ICLS) لعام ٢٠١٨.

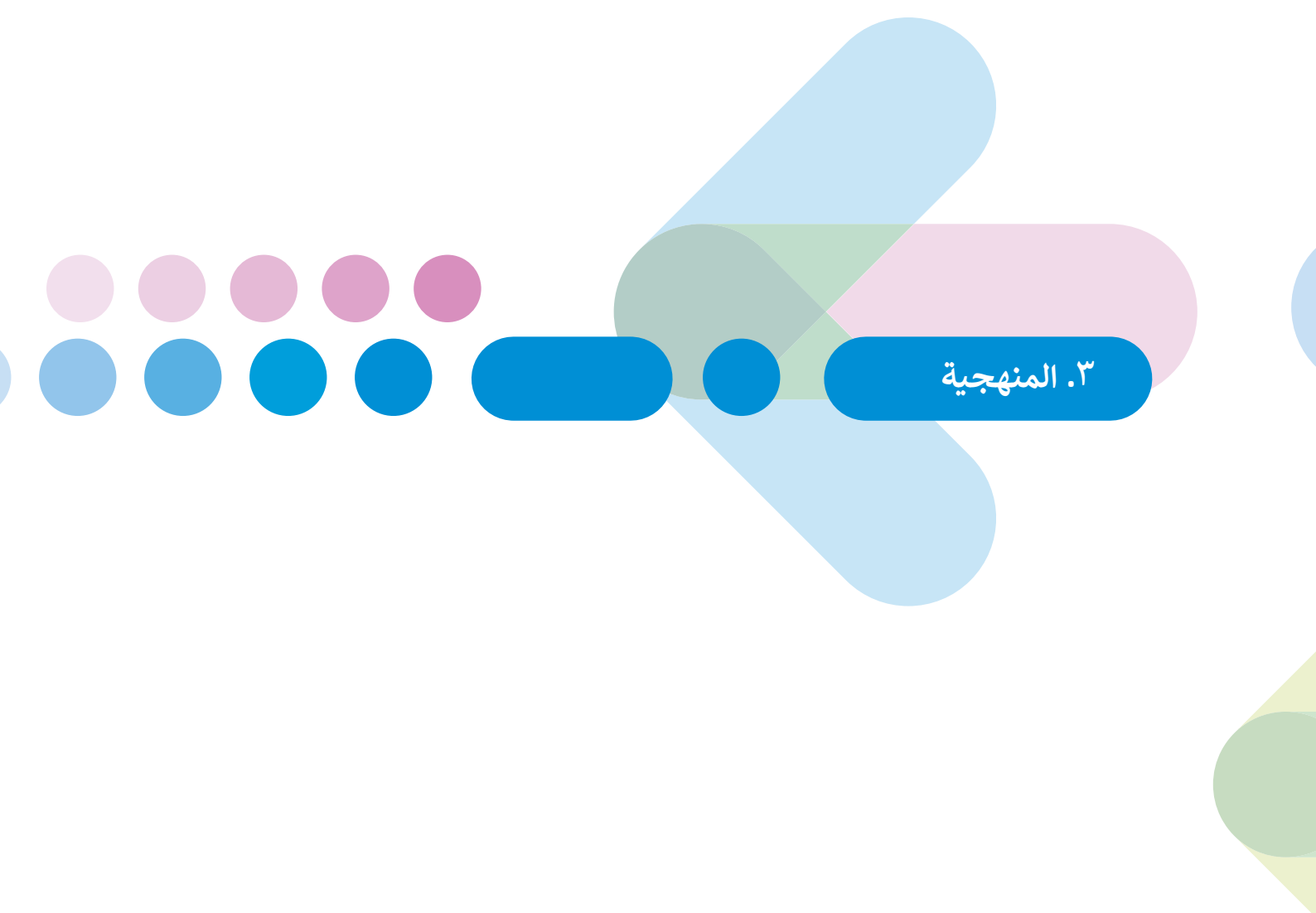
تحديد الخيارات الملموسة والممكنة من حيث تبادل البيانات بين المؤسسات المعنية.

تحديد الاحتياجات الإحصائية أو المتعلقة بالبيانات المحددة للجهات الفاعلة الرئيسية في صنع القرارات المتعلقة بهجرة اليد العاملة.

تحديد الصعوبات والتحديات التي تواجه إنشاء نظام معلومات وطني منسق ومتكامل بشأن هجرة اليد العاملة.

صياغة توصيات ملموسة لوضع آليات مشاركة بيانات هجرة اليد العاملة بناءً على الاحتياجات المحددة للمؤسسات التي تستخدم تلك البيانات.





٣. المنهجية

٣. المنهجية

وفي هذا الصدد، تم إجراء ١٢ مقابلة متعمقة مع أصحاب المصلحة (ممثلو الشركاء الوطنيين والمنظمات الدولية والخبراء) خلال الفترة من أغسطس إلى سبتمبر ٢٠٢١. ولقد تم اعداد دليل مبادئ توجيهية ليتم استخدامه اثناء المقابلة، حيث تم تصميمه بمايلائم إجراء المقابلات مع مختلف الجهات الشريكة. وأجريت المقابلات مع الجهات المختلفة، ونظمت هذه السلسلة من المقابلات التي قام بتيسيرها موظفو منظمة العمل الدولية (ILO) وفق الخطوات التالية:

إرسال خطاب تمهيدي عن طريق البريد الإلكتروني (حيث تم صاغته من قبل استشاري الدراسة وأرسل إلى الجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء ليرسل إلى الجهات الشريكة). يعرض هذا الخطاب المبادئ التوجيهية للمقابلة ويذكر الغرض من المهمة والمشروع.

اجراء اتصالات هاتفية لتحديد المواعيد عند إجراء أي مقابلات.

المشاركة المسبقة للدليل عبر البريد الإلكتروني مع الجهات الشريكة ليؤدي دورها الإرشادي فيما يتعلق بإجراء المقابلة.

إجراء المقابلة المعمقة إلكترونياً عبر منصة زووم.

أجريت جميع هذه المقابلات إلكترونياً عن بُعد، وسجلت بعد الحصول على موافقة من أجريت معهم المقابلات. وتجدر الإشارة إلى أن الدليل / المبادئ التوجيهية المرسله إلى الشركاء يتعلقان بإدارة بيانات هجرة اليد العاملة، و لقد أعدت للاستعانة بهما في إجراء المقابلات. وعلاوة على ذلك، من المهم التأكيد على أن معظم الشركاء قد استجابوا لهذا الدليل بالكامل.

٢,٣ المراجعة المكتبية

شملت المراجعة المكتبية كل مصدر محتمل محدد لبيانات هجرة اليد العاملة، المتمثلة أساساً في إحصاءات المخزون والتدفقات. وهناك نوعان من المصادر الرئيسية لبيانات هجرة اليد العاملة وهما المصادر الإدارية والمصادر الإحصائية. وتهدف مصادر البيانات الإدارية إلى تسجيل ديناميات السكان بأكملها أو جميع الأحداث ذات الأهمية. وتتمثل ميزتها الرئيسية في كونها غير مكلفة و تشمل مختلف فئات المهاجرين بغض النظر عن مدى تمثيلها لكل فئة. وما يميزها أيضاً أنه يمكن اضاء الطابع الإلزامي عليها من خلال القواعد والتشريعات واللوائح. وتتضمن المراجعة المكتبية معاينة/استعراض الدراسات الحالية التي تناولت بيانات هجرة اليد العاملة في مصر.

تعتمد الدراسة التشخيصية على مقاربتين: المقاربة النوعية (المقابلات مع الشركاء الوطنيين، بما في ذلك الجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء فيما يتعلق بمصادر بيانات هجرة اليد العاملة، سواء المخزون أو التدفقات بناءً على السجلات والمصادر الإحصائية أو الإدارية) والمراجعة المكتبية.

١,٣ المقاربة النوعية (المقابلات المتعمقة / ورش العمل)

تم عُقد عدد من اللقاءات وورش العمل مع الشركاء الوطنيين (الجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء والهيئات والوزارات والجهات الحكومية الأخرى) والشركاء الدوليين (المنظمة الدولية للهجرة (IOM) ومجلس السكان والوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)). وتتمثل الأهداف في:

تعريف وتحديد الشركاء الوطنيين والمنتجين الأساسيين لبيانات هجرة اليد العاملة ونوع البيانات التي يمكن تقديمها.

استكشاف مصادر البيانات الذي توفره تلك الوكالات والجهات والوزارات. وهل المصادر ورقية أم رقمية؟ على المستوى الفردي أم الجماعي للأسر المعيشية؟ وما إلى ذلك.

ما هي المتغيرات الرئيسية التي يمكن الحصول عليها من خلال بيانات هجرة اليد العاملة التي توفرها مختلف الهيكل، وخاصة تلك المتعلقة بالأفراد مثل السن والنوع الاجتماعي والتحصيل العلمي والجنسية وبلد المنشأ أو المقصد.

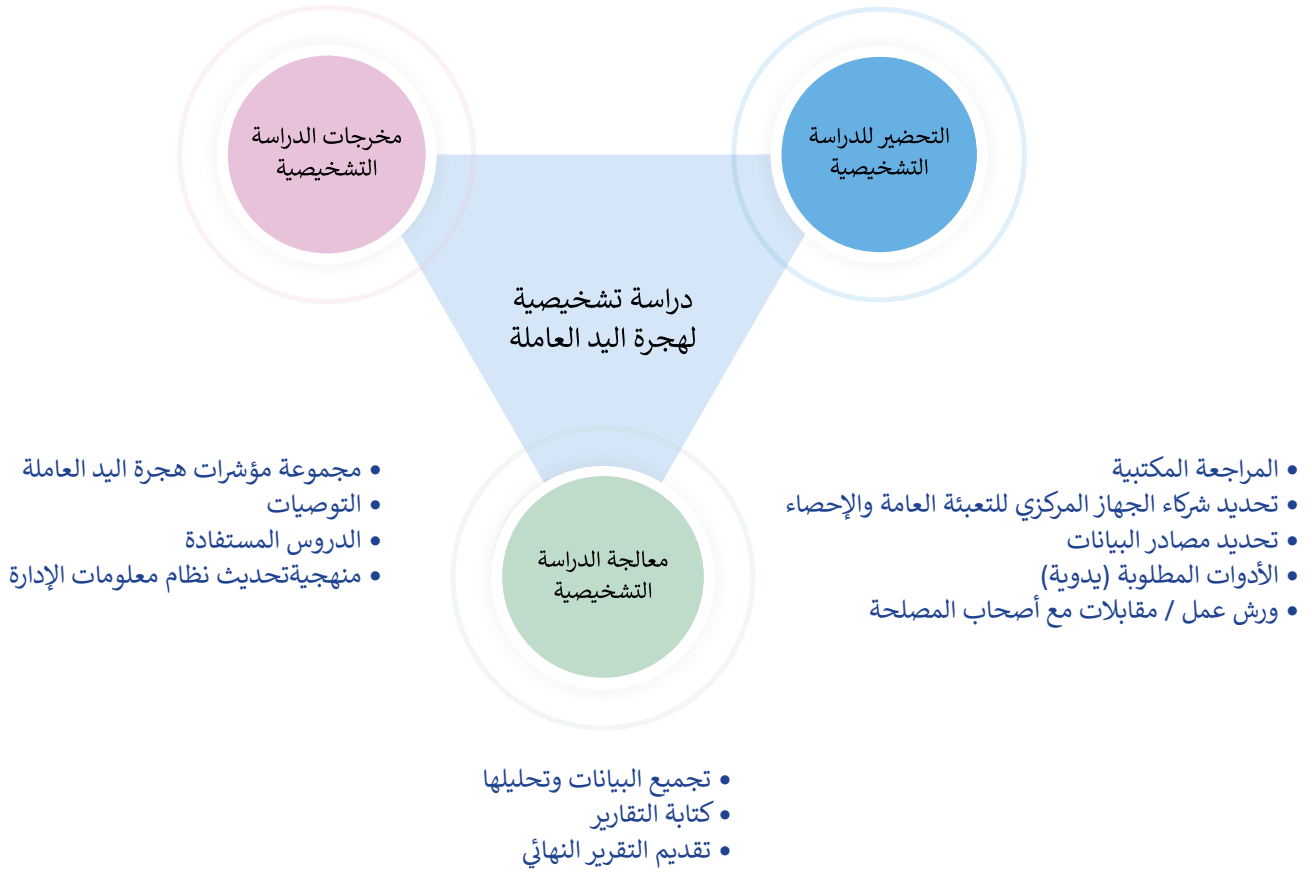
استعراض الاستثمارات / الاستبيانات التي يتلقى الجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء من خلالها البيانات من مقدميها. ما هي عناصر البيانات المتاحة، وهل هي كافية أم لا؟، وما الذي ينقص كل مصدر؟ وكيف تقوم الجهة المنتجة للبيانات بتسجيل البيانات وما هي المتغيرات المطلوب إضافتها لهذه الاستثمارات.

تطوير و/ أو تعزيز مسارات جمع البيانات من كل مصدر من المصادر المحددة لجمع بيانات هجرة اليد العاملة.

استعراض الطريقة التي يقوم من خلالها منتجو بيانات هجرة اليد العاملة بجمع هذه البيانات وكيفية تخزينها ورقمنتها.

العمل على ربط مصادر البيانات كمدخلات لما يعرف بنظام معلومات حول هجرة اليد العاملة، كنظام فرعي لنظام معلومات سوق العمل (LMIS).

شكل (٢): شكل توضيحي لمراحل تنفيذ الدراسة التشخيصية المقترحة والعمليات



يوضح شكل (٢) أعلاه مخطط تمثيلي مبسط للدراسة التشخيصية. وكما ذكرنا آنفاً، هناك ثلاث مراحل لإنجاز الدراسة:

٣,٣ المصطلحات والمفاهيم :

• الهجرة الدولية لليد العاملة:

حسب المبادئ التوجيهية التي اعتمدتها منظمة العمل الدولية خلال المؤتمر الدولي العشرين لخبراء إحصاءات العمل (أكتوبر ٢٠١٨)، الهجرة الدولية لليد العاملة، هو مفهوم يستخدم ليشير، بصفة عامة، إلى مفاهيم مرتبطة بعمليات و نتائج الهجرة الدولية لليد العاملة، وخاصة على المفاهيم الثلاثة التالية:

- أ. العمال المهاجرون الدوليون
- ب. المهاجرون الدوليون لأجل العمل
- ج. العمال المهاجرون الدوليون العائدون

• العمال المهاجرون الدوليون

يسعى مفهوم العمال المهاجرين الدوليين الى قياس الارتباط الحالي للمهاجرين الدوليين بسوق العمل في بلد ما بغض النظر عن السبب الأولي لهجرتهم، إلى جانب الأشخاص الذين لا يقيمون إقامة دائمة في البلد ولكن

مرحلة التحضير للدراسة وتشمل أنشطة هذه المرحلة المراجعة المكتبية لمصادر بيانات هجرة اليد العاملة (الرصيد والتدفق، المصادر الإدارية والاحصائية)، وتحديد شركاء الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وتحديد مصادر بيانات الهجرة المحتملة، وتصميم الأدوات المطلوبة لجمع البيانات، واقتراح التدريب المطلوب وبناء قدرات موظفي هؤلاء الشركاء الوطنيين.

المرحلة الثانية تتمثل في تجهيز أنشطة الدراسة. وتشمل تلك الأنشطة جمع البيانات المطلوبة للدراسة ومقارنتها بالمعايير الدولية وكتابة التقارير وتقديم التقرير النهائي.

المرحلة الثالثة، تشمل مخرجات الدراسة التشخيصية والتوصيات والدروس المستفادة وأخيراً اقتراح منهجية لبناء نظام معلومات إدارة بيانات هجرة اليد العاملة.

لديهم ارتباط حالي بسوق العمل ببلد القياس. وفي هذا السياق، يتساوى تعبيري "العمال المهاجرين الدوليين" و"المهاجرين الدوليين والعمال الأجانب غير المقيمين". ولأغراض إحصائية، يتم تعريفهم بوصفهم "جميع الأشخاص الذين هم في سن العمل والمتواجدين في بلد القياس، ويتم تصنيفهم إلى أحد الفئتين التاليتين:

أ. المقيمون إقامة معتادة: المهاجرون الدوليون الذين كانوا أثناء فترة مرجعية محددة جزءاً من القوى العاملة لبلد إقامتهم المعتادة، سواء أ كانوا يعملون أو عاطلون .

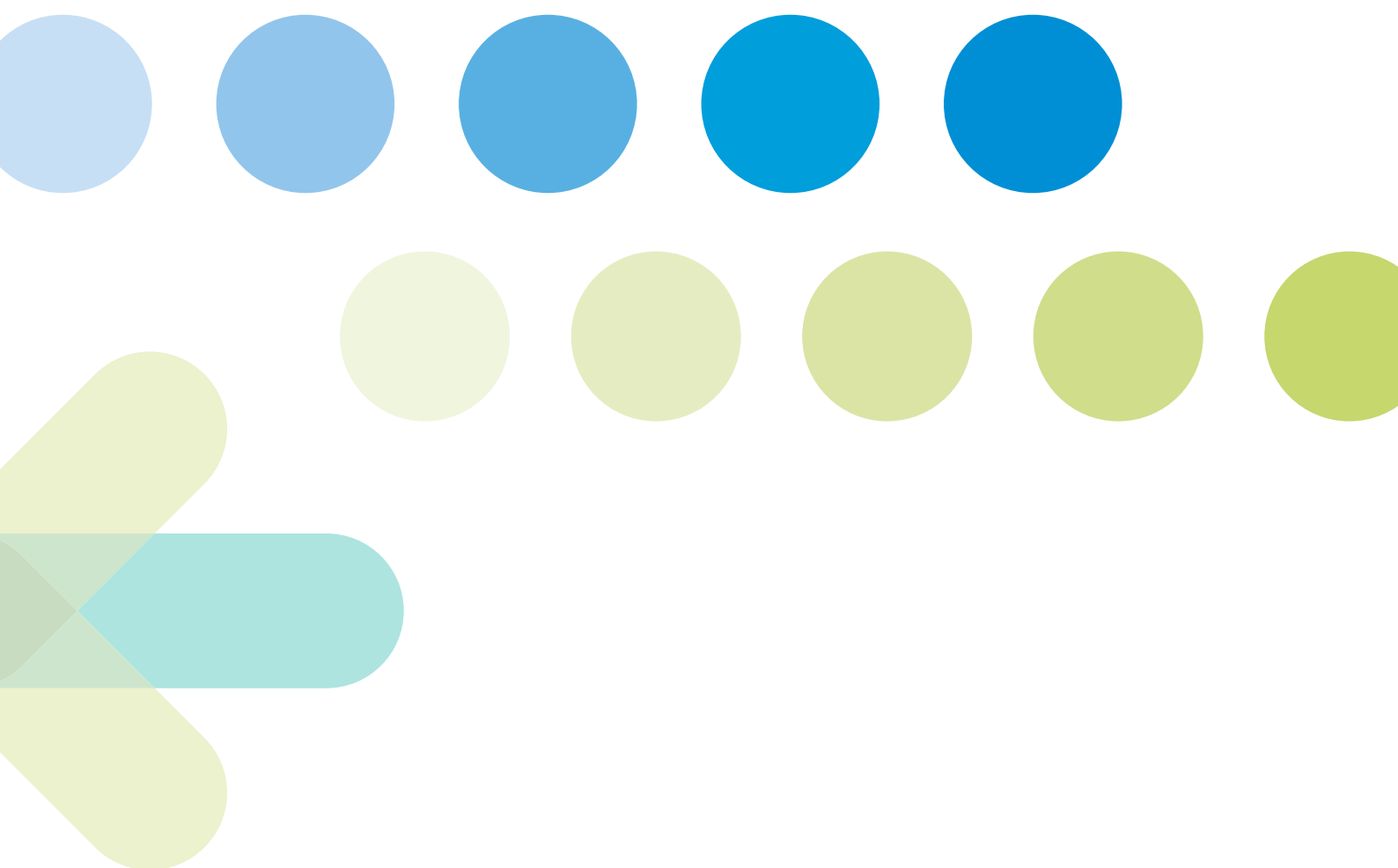
ب. الغير مقيمون ، أو العمال الأجانب غير المقيمين: الأشخاص الذين اثناء فترة مرجعية محددة لم يكونوا مقيمين إقامة معتادة ولكنهم كانوا متواجدين في البلد ولديهم ارتباط بسوق العمل في البلد، بمعنى، إما كانوا يعملون لتوفير اليد العاملة لوحدات الانتاج المقيمين في هذا البلد أو يبحثون عن عمل في هذا البلد.

المهاجرون الدوليون لأجل العمل

يسعى مفهوم «المهاجرين الدوليين لأجل العمل» لقياس تحركات الأشخاص من بلد إلى آخر من أجل الالتحاق أو البحث عن عمل. ولأغراض إحصائية، يُعرف المهاجرون الدوليون لأجل العمل، بكافة المهاجرين الدوليين وفقاً للتعريف الوارد في الفقرة ١٤ التي تشمل الفئة ١٤ (أ) (المقيمين إقامة معتادة) بالإضافة إلى الفئة ١٤ (ب) (الغير مقيمين)، الذين يدخلون بلد القياس أثناء الفترة المرجعية المحددة لغرض الالتحاق بعمل أو البحث عن عمل ويكون سبب الدخول موثقاً ومعلن أثناء دخولهم البلد.

العمال المهاجرون الدوليون العائدون

يسعى مفهوم العمال المهاجرين الدوليين العائدين إلى توفير أسس لقياس تجربة عمل الأشخاص العائدين بعد أن كانوا عمال مهاجرين دوليين في الخارج فيما مضى. فمن منظور بلد القياس، يتم تعريف العمال المهاجرين الدوليين العائدين بوصفهم جميع المقيمين الحاليين في البلد و الذين كانوا سابقاً عمال مهاجرين دوليين في بلد أو عدة بلدان أخرى.



٤. تحليل النظام الايكولوجي

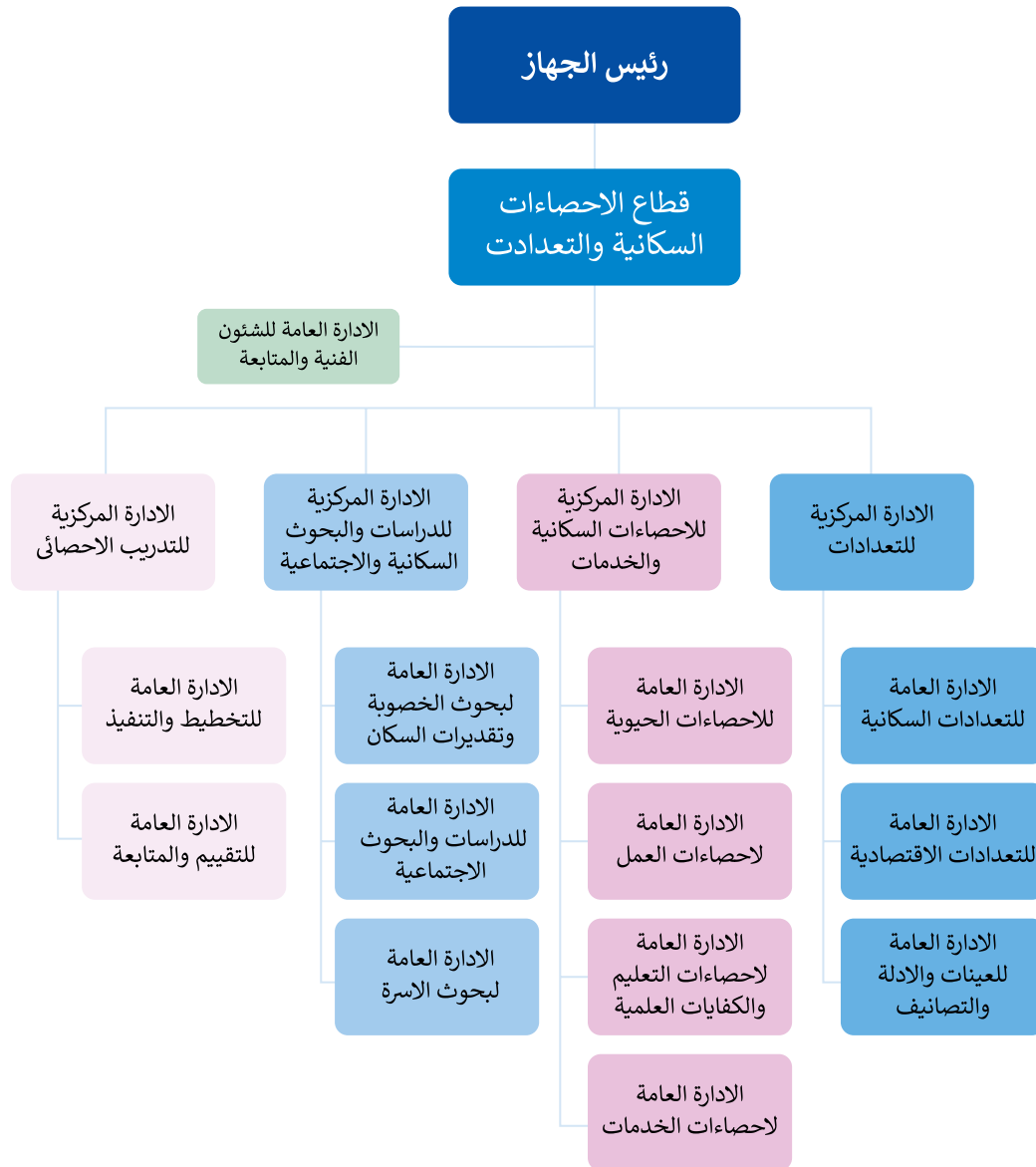
٤. تحليل النظام الايكولوجي لإنتاج بيانات هجرة اليد العاملة في مصر: المراجعة المكتبية

١,٤ مصادر البيانات الإحصائية: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء هو المكتب الإحصائي الرسمي المسؤول عن جمع البيانات وتصنيفها وتحليلها داخل جمهورية مصر العربية. يعتبر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء الهيئة الوطنية والرسمية التي تأسست رسمياً عام ١٩٦٤ بموجب القانون رقم (٢٩١٥)، لتكون هي الأساس للنظام الإحصائي في مصر والجهة المختصة بجمع البيانات للأعمال الإحصائية والعلمية في مصر. يتكون الجهاز المركزي

للتعبئة العامة والإحصاء والاحصاء من خمس قطاعات رئيسية والعديد من الإدارات المركزية والإدارات العامة. يمثل قطاع الإحصاءات السكانية والتعداد أحد أهم تلك القطاعات جنباً إلى جنب بالإضافة إلى القطاعات الأخرى التي يتكون منها الجهاز. حيث يضم قطاع الإحصاءات السكانية والتعداد أربع أقسام والعديد من الإدارات العامة تحت كل قسم (الشكل ٣,١). ويعد قطاع الإحصاءات السكانية والتعداد هو القطاع المسؤول عن إدارة جميع عمليات جمع البيانات الإحصائية بما في ذلك التعدادات والمسوح وبيانات هجرة اليد العاملة وغيرها. كما تُعد وحدة تحليل بيانات الهجرة المستحدثة مؤخراً، جزءاً من قطاع الإحصاءات السكانية والتعداد. وفي الأقسام الفرعية التالية للدراسة، تقدم المصادر الإحصائية المختلفة لبيانات هجرة اليد العاملة التي يديرها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ممثلاً في قطاع الإحصاءات السكانية والتعداد.

شكل (٣): قطاع الإحصاءات السكانية والتعداد بهيكل الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء



١,١,٤ التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت

٢,١,٤ التعداد الاقتصادي للمنشآت

أجري آخر تعداد اقتصادي من قبل الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء خلال الفترة من ٢٠١٧-٢٠١٨، وهذه الجولة من التعداد الاقتصادي هي الخامسة في سلسلة التعدادات الاقتصادية. ويُعتبر التعداد الاقتصادي هو المصدر الرئيسي للمعلومات حول الأنشطة الاقتصادية التي تحدث في مصر. وقد تم عرض النتائج النهائية للجولة الخامسة للتعداد الاقتصادي ٢٠١٧/٢٠١٨ لمصر وفقاً للأنشطة الاقتصادية والمحافظات من أجل تحقيق الأهداف التي تفيد متخذي القرار في وضع السياسات وكذلك اتخاذ القرارات في جميع المجالات التي تلي الاحتياجات التي تفرضها الاحتياجات التنموية على الصعيدين المحلي والوطني.

وتم تقسيم إطار عمل التعداد الاقتصادي إلى جزئين. يتناول الجزء الأول الإحصاءات المنتظمة، والتي تشمل جميع المنشآت / المؤسسات التابعة لقطاع الأعمال العام، وبعض مؤسسات القطاع الخاص، والتي يتم إجراؤها بشكل منتظم سنوياً. ويتناول الجزء الثاني مؤسسات القطاع الخاص المشمولة في التعداد الاقتصادي بطريقة أخذ العينات، التي لا تغطيها الإحصاءات الاعتيادية. وتم أعداد ما مجموعه ٣٦ استبياناً لتغطية كل من الإحصاءات الاعتيادية وعينة التعداد الاقتصادي. وتم تصميم اثني عشر استبياناً لعينة التعداد الاقتصادي ٢٠١٨/٢٠١٧ لجمع البيانات من جميع الأنشطة الاقتصادية في القطاع الخاص، والتي لم يتم تغطيتها في الإحصاءات المنتظمة. ويتكون كل استبيان من أربعة أقسام، يختص القسمان الثالث والرابع بجمع البيانات عن القوى العاملة (الأجانب أو المواطنين) والأجور والاحتياجات المستقبلية للعمالة ومؤهلاتهم، وغير ذلك.

٣,١,٤ مسح بحث القوى العاملة في مصر (LFS)

يقع على عاتق الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء مسؤولية تصميم وجمع ومعالجة وتحليل ونشر نتائج المسح القومي للعمالة (مسح القوى العاملة) على أساس ربع سنوي. ويتم إجراء المسح على عينة ممثلة على المستوى الوطني للأسر المعيشية في مصر يزيد حجمها عن ٩٠ ألف أسرة معيشية. ويُعتبر مسح القوى العاملة هو المصدر الرئيسي للمعلومات عن سوق العمل في مصر. ومن أهدافه الرئيسية تقديم مؤشرات ربع سنوية حول خصائص النشاط الاقتصادي والعمالة والبطالة على المستوى الوطني وحسب مكان الإقامة. وبدأ إجراء مسح القوى العاملة في مصر منذ عام ١٩٥٧. وجرت الجولة الأولى في نوفمبر ١٩٥٧. ومنذ ذلك الحين، استمر إجراء المسح على أساس ربع سنوي. وفي أكتوبر ٢٠٠٦، أعد استبيان مسح القوى العاملة عن طريق إضافة أسئلة تساعد في تحديد حالة العمل بدقة لكل فرد من أفراد الأسرة (عامل، عاطل عن العمل، وخارج القوى العاملة).

واعتباراً من يناير ٢٠١٢ وتطبيقاً للتوصيات الدولية بعدم إضافة المزيد من الأسئلة لكي تكون البيانات على مستوى عالي الجودة، تم تصميم استبيان قصير للحصول على مؤشرات سوق العمل الرئيسية، من خلال أسئلة جوهرية. ويتم تطبيق الاستبيان القصير في ثلاث جولات، يناير وأبريل ويوليو. ويطبق الاستبيان المطول في الجولة الرابعة (أكتوبر - ديسمبر) من كل عام ويشمل ظروف السكن وأسئلة عن الهجرة. ولقد تحسنت النتائج المعروضة في نشرة مسح القوى العاملة وأضيفت بعض الجداول لتناسب احتياجات الباحثين والمخططين والعلماء.

يعد التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت أكبر وأهم عملية إحصائية يقوم بتنفيذها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء كل عشر سنوات. ويتمثل الهدف الرئيسي من التعداد في جمع البيانات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للسكان وإعداد عينة أساسية (Master Sample) تكون بمثابة الأساس لعينة المسوح المختلفة التي ينفذها الجهاز بعد ذلك. وتم إجراء آخر تعداد سكاني في ٢٠١٧، وهو الرابع عشر، وهو أول تعداد رقمي إلكتروني كامل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والأول من نوعه الذي يتم إجراؤه بهذه الكيفية. وتوجد هناك نسختان من الاستمارات، نسخة قصيرة وأخرى موسعة (مطولة). وتم استخدام النسخة القصيرة على ٩٠٪ من الأسر المعيشية والاستمارة المطولة على نسبة ١٠٪ فقط من الأسر. وتتضمن بيانات مفصلة عن الخصائص الاقتصادية والهجرة الداخلية والإعاقة واستخدام التكنولوجيا والتخلص من القمامة. ويحتوي كلا الاستبيانين على أقسام تتعلق بالسكان مثل النوع الاجتماعي، والسن، والجنسية، والحالة الاجتماعية، ومستوى التعليم، والنشاط الاقتصادي، والوظائف المهنية، وظروف المعيشة، والإسكان والحالة الصحية، وخصائص المباني والمنشآت المخصصة للأعمال المهنية، والبنية التحتية في المناطق الريفية.

تم استخدام الخطوة الأولى في عملية التعداد السكاني لعام ٢٠١٧ لتحديد عدد سكان مصر، ودراسة توزيعهم الجغرافي، سواء على المستوى الحضري أو الريفي، وتم تقسيم التقرير إلى مناطق محافظات وأقسام ومراكز وشيخات وقرى ويهدف التعداد العام إلى:

- (١) مراقبة التغير في التركيبة السكانية فيما يتعلق بالخصائص الاقتصادية والهجرة الداخلية والإعاقة واستخدام التكنولوجيا وحالة التوظيف وغيرها؛
- (٢) استكشاف حالة الفرد فيما يتعلق بالحالة التعليمية والزواجية والاشتراك في التأمين الصحي والاجتماعي... الخ
- (٣) إنشاء أطر إحصائية جديدة للمسوح الأسرية والتعدادات الاقتصادية المستقبلية.

وتركز نتائج التعداد السكاني على أعداد الأفراد المصريين حسب السن والنوع الاجتماعي والنشاط الاقتصادي وخصائص أخرى وأعداد الأسر، فيما يتعلق بخصائص السكن (عدد الغرف، وحيازة الأجهزة، وطرق التخلص من القمامة، ونوع المسكن). وطبقاً لآخر تعداد سكاني، بلغ إجمالي عدد السكان داخل البلاد حوالي ٩٥ مليون نسمة وعدد الأسر حوالي ٢٣,٥ مليون أسرة. والجدير بالذكر أن التعداد السكاني يتم إجراؤه كل ١٠ سنوات أي أنه لا يمكن متابعة التدفقات الهجرة وتطور المخزون بين تعدادين متتاليين بصفة حينية.

يضم التعداد الأخير متغيرات مثل الجنسية وسبب الإقامة في مصر بالنسبة للأجانب، ومدة الإقامة في الإقامة الحالية وما إذا كان قد غير الفرد مكان الإقامة في ١٠ سنوات الأخيرة. تمكن هذه المتغيرات من رصد الهجرة الوافدة واليد العاملة من بين المقيمين الأجانب والهجرة العائدة. لم يتم إتاحة بيانات التعداد الأخير التي تتعلق بالهجرة للتحليل، ويقترح الدراسة أن يتم تحليل هذه البيانات وأن يتم إتاحتها وعرضها ضمن نتائج التعداد.

ولقد مُنح المسح مسماه الحالي (مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك) في عام ١٩٩٠. وفي ظل الاسم الجديد، أجرى المسح الخامس من سلسلة هذا المسح. وقد أجريت الجولة الأخيرة من سلسلة المسح في الفترة من عام ٢٠١٩-٢٠٢٠.

مدة دورية المسح كل سنتان، حيث يوفر كمية كبيرة من البيانات لاستخدامها في قياس مستوى معيشة الأسر والأفراد، وكذلك إنشاء قاعدة بيانات تساعد في قياس الفقر، وتصميم برامج المساعدة الاجتماعية، وتوفير الأوزان اللازمة لتجميع مؤشرات أسعار المستهلك، والتي تعتبر مؤشراً هاماً لتقييم التضخم. وقد يقدم هذا المسح مؤشرات تتعلق بالعوامل الدافعة لهجرة اليد العاملة مثل الفقر ومستوى المعيشة التي ترتبط ارتباطاً مباشراً بمصادر دخل الأسرة وخاصة تلك الناتجة عن التوظيف. ومن بين أهدافه المسح الرئيسية قياس التغير في مستوى المعيشة وأنماط الإنفاق وسلوك الأفراد والأسر في عينة الدراسة، التي تم استقصاؤها سابقاً في الفترة من عام ٢٠٠٨-٢٠٠٩، لأول مرة خلال الأشهر الإثني عشر التي تمثل فترة الدراسة.

ومن الجدير بالذكر أن نطاق مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك يشمل الخصائص الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية للأسر، وهي تكوين الأسرة وخصائص المسكن ومؤشرات ملكية الأصول وخصائص أرباب الأسر والأزواج والإنفاق والدخل السنوي للأسرة. وبالنسبة للأفراد، يشمل النطاق الخصائص الديموغرافية والهجرة والتعليم والعمل والصحة، بالإضافة إلى الدخل السنوي لأفراد الأسرة الذين تم تحديدهم على أنهم من أصحاب الدخل. وعلاوة على ذلك، تدرج خصائص الوالدين بالأسرة إذا أمكن ذلك.

ويحتوي القسم الثامن من مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك على أسئلة حول هجرة اليد العاملة وأفراد الأسرة الذين سافروا إلى الخارج للسياسة (وليس للعمل). ويتضمن كذلك قسماً عن المصريين الذين هاجروا إلى الخارج للعمل. واستفسر هذا القسم عن عدد أفراد الأسرة الموجودين في الخارج وبلد المقصد وقيمة التحويلات النقدية في الأشهر الستة الماضية وكذلك قيمة التحويلات العينية للفترة المرجعية وهي الستة شهور السابقة. ويمكن تطوير هذا القسم ليعكس المزيد عن هجرة اليد العاملة. لا يمكن هذا القسم من توفير معطيات حول فئات المهاجرين التي أتى بها المؤتمر ٢٠ حول احصاءات هجرة اليد العاملة الدولية حيث يوفر معطيات على مستوى الأسرة وليس على مستوى الفرد، ويتناول العدد الإجمالي لأفراد الأسرة المهاجرين حالياً وربما يمثلون مصدراً لدخل للأسرة^٤. طريقة سحب العينة لا تراعي خصوصية ظاهرة الهجرة ولكن تراعي متغيرات أخرى ترتبط بالإنفاق و مستوى عيش الأسر.

٢,٤ مصادر إحصائية أخرى محتملة لبيانات هجرة اليد العاملة: دراسات ومسوح بالتعاون مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

يتم إجراء التعدادات والمسوح والدراسات الأربعة المذكورة أعلاه بشكل دوري من قبل الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (مكتب الإحصاء الرسمي المصري). وتُعد هذه الدراسات مصادر بيانات إحصائية محتملة لحجم وتدفقات هجرة اليد العاملة على حد سواء إذا تم العمل على تطوير الأقسام الخاصة بهجرة اليد العاملة حسب التوصيات في هذا المجال

وبداية من الربع الأول من عام ٢٠١٨ (يناير - مارس)، تم إنجاز تصميم جديد للعينة. حيث تم تخفيض حجم العينة بنسبة ٥٠٪ من الأسر التي تمت زيارتها في نفس الربع من العام السابق وجرى زيادة حجم العينة بنسبة ٥٠٪ من الأسر الجديدة التي تمت زيارتها لأول مرة، وكذلك قسمت عينة كل محافظة إلى ستة أجزاء بدلاً من خمسة، بالإضافة إلى صياغة الأسئلة البحثية وفقاً لتوصيات المؤتمر الدولي التاسع عشر لخبراء إحصاءات العمل الذي عقد في جنيف في عام ٢٠١٣، كما أضيفت أسئلة جديدة لقياس العمالة غير النظامية والقطاع غير المنظم.

يوضح المسح خصائص القوى العاملة، ومستوى التوظيف حسب المحافظات، وتوزيع العاملين حسب النوع والفئة العمرية والتعليم والحالة الوظيفية والمهنة والنشاط الاقتصادي والقطاع والاستقرار في العمل وساعات العمل. وضيف قسم إلى الجولة الرابعة لعام ٢٠١٨ حول هجرة اليد العاملة لتحديد إطار عمل حول هجرة اليد العاملة. وقد تم إضافة عدد ستة أسئلة في هذا الصدد. تناول السؤال الأول الوضع الحالي لأفراد الأسرة فيما يتعلق بالهجرة (هل هناك أي شخص يعيش حالياً في الخارج، أو مهاجر عائد، أو يستعد للسفر إلى الخارج، أو ينوي السفر أو قد حاول السفر للخارج بالفعل). ثم استفسر السؤال الثاني عن وجود فرد من أفراد الأسرة يحمل جنسية أخرى غير الجنسية المصرية، ثم استفسر السؤال الثالث عن وجود فرد مقيم في الأسرة غير مصري (هجرة اليد العاملة الوافدة، فيما يعد هجرة يد عاملة للدخل). وأضيفت بعض الأسئلة الأخرى حول تجارب الجيران أو الأقارب أو الأصدقاء الذين هاجروا سابقاً بشكل غير قانوني أو عادوا بعد محاولتهم لذلك.

لا يمكن لهذا القسم بمسح القوى العاملة من توفير مؤشرات حول الفئات من المهاجرين التي حددتها منظمة العمل الدولية من خلال المؤتمر ٢٠. فهذا القسم يتم اخذ الاجابات على مستوى الأسرة وليس مستوى الفرد. ويتعين على رب الأسرة الإفادة عن عدد أفراد الأسرة الذين هاجروا سابقاً (عدد المهاجرين العائدين في الأسرة)، وعدد أولئك الذين يرغبون في الهجرة أو حاولوا الهجرة، وأخيراً، الذين على استعداد للهجرة أو مهاجرين حالياً. بينما تكمن الفجوة في ضرورة استيفاء شروط التعريف الصحيح لكل نوع من فئة هجرة القوى العاملة (مهاجر دولي مهاجر دولي لأجل العمل، المهاجر العامل العائد)، وكذلك من حيث الفترات المرجعية لكل نوع من الهجرة، وتفاصيل أخرى مثل النوع/الجنس، والحالة العملية قبل وبعد السفر والمهنة والنشاط وغيرها. اذا لا بد من العمل على تطوير هذا القسم ليعكس توصيات المؤتمر ويمكن من القياس حسب المعايير الدولية، الا أنه لا بد من الإشارة الى مسألة في غاية الأهمية لانتاج بيانات ذات مصداقية ومثلة لكل فئة من المهاجرين، وهو طريقة سحب العينة و حجمها التي لا بد أن تراعي خصوصية الظاهرة.

٤,١,٤ مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك للأسرة (HIECS)

يقوم الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بإجراء مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك للأسرة في مصر. حيث أجريت الجولة الأولى من الدراسة، التي كان من المقرر أن تكون تجريبية، في وقت مبكر من عام ١٩٥٥. وقد تولت إدارة الإحصاءات مسؤولية التخطيط لها وتنفيذها في ثلاث قرى بمحافظة الجيزة على عينة قوامها ٧٥٠ أسرة حيث كان إجمالي إطار أخذ العينات للمنطقة ٤٠٠٠ أسرة.

^٤ نشرة بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (<https://censusinfo.capmas.gov.eg/Metadata-en-v4.2/index.php/catalog/34/study-description>)

عن الخبرات والمقاصد حول هجرة اليد العاملة ودوافعها وعوامل الجذب في دول المقصد وعوامل الطرد في دول المنشأ) والصحة الإنجابية والقضايا الاجتماعية والمشاركة المدنية / السياسية. وأجريت الجولة الثانية من المسح على نحو تتبني لنفس العينة في عام ٢٠١٤ في أعقاب التحولات الرئيسية التي حدثت في مصر مع اندلاع ثورتين بقيادة الشباب (٢٥ يناير ٢٠١١ و ٣٠ يونيو ٢٠١٣) تطالبان بالحرية والعدالة الاجتماعية والمساواة. ومن المقرر إجراء الموجة الثالثة في عام ٢٠٢٢ أو أوائل عام ٢٠٢٣ (تقرير مسح النشء والشباب في مصر ٢٠١٥). حيث طبقا لنتائج المسح، بعد وجود مهاجر ضمن شبكة الأقارب أو المعارف أحد العوامل الرئيسية في نشوء تطلعات الهجرة لدى الفرد. وأن هناك رغبة أكبر لدى الشباب الأكثر ثراءً في الهجرة إلى الدول الغربية. ويُعتبر القلق بشأن الآفاق المستقبلية بشكل عام هو عامل دافع للشباب نحو الهجرة (أسماء البدوي، سلسلة أوراق عمل لمنتدى البحوث الاقتصادية (ERF WPS) رقم ٦١٩، ٢٠١١).

٢,٢,٤. ٣. المسح القومي للهجرة الدولية - مصر ٢٠١٣ (Egypt-HIMS)

قام الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بالتعاون مع العديد من الشركاء الدوليين بإجراء المسح القومي للهجرة الدولية - مصر في عام ٢٠١٣ كجزء من برنامج مسوح الهجرة الدولية لبلدان المتوسط (MED-HIMS). ويهدف المسح إلى دراسة الاتجاهات الحديثة للهجرة الدولية من وإلى مصر وأسبابها ومحدداتها ودينامياتها والعواقب المترتبة عليها، والروابط بين الهجرة والتنمية واستكشاف سيناريوهات مختلفة لتعزيز التعاون في مجال الهجرة والتنمية بين مصر كدولة مُرسلة والدول المستقبلية الرئيسية. وتم اعتماد عينة تقارب ٩٠ ألف أسرة للمسح. ويوفر المسح معلومات عن أسباب الهجرة ومتى وأين وكيف حدثت، والتعامل مع الأبعاد المختلفة للهجرة الدولية والتنقل من خلال جمع بيانات تمثيلية متعددة المستويات وبأثر رجعي ومقارنة عن الهجرة إلى الخارج من مصر، وعودة المهاجرين إلى مصر والهدف من الهجرة، والهجرة القسرية لمواطني البلدان الأخرى المقيمين في مصر. هذا وقد رصدت المؤشرات التصنيفات المختلفة للعمال المهاجرين من حيث البلدان التي هاجروا إليها والأسباب التي دفعتهم إلى الهجرة سواء لأسباب اقتصادية، أو لأسباب اجتماعية، أو لأسباب أخرى. التصنيف كذلك حسب الفئات العمرية المختلفة وغيرها من المتغيرات الأخرى للتصنيفات الدولية مثل هل دفعوا مقابل الحصول على عقد أو تصريح عمل لتسهيل الهجرة. والقطاع الذي يعملون به وهل يمتلك المهاجرين تأشيرة / تصريح عمل للهجرة أو مستندات أخرى صحيحة تقنن وضعهم. وهل كان لدى المهاجرين الحاليين عمل في انتظارهم.

من الواضح أن مسح الهجرة الدولية يعد من المصادر الهامة لبيانات هجرة اليد العاملة بما يتضمنه من بيانات تفصيلية عن المهاجرين بأشكالهم المختلفة وخصائصهم. لذا يمكن البناء عليه في إنتاج مؤشرات هجرة اليد العاملة. وتوصي الدراسة بالقيام به بشكل دوري كل فترة زمنية محددة (وليكن ١٠ سنوات) بما يتفق والموارد المحلية ودعم الجهات الدولية في هذا الصدد حتى يمكن تحديث هذه المؤشرات بشكل دوري، لان المسح لدى الأسر المعيشية يمثل لقطة لحظية لمجتمع الدراسة وظاهرة الهجرة ذات طبيعة ديناميكية. والجدير بالذكر أن هذا المسح رغم ثرائه لم يوفر معطيات حول الأحجام والتدفقات ونظرا لأهمية قياس الظاهرة فنوصي بأن يكون إنتاج أعداد حول الأحجام والتدفقات من بين أهداف المسح في المستقبل.

بالإضافة إلى العمل على تطوير منهجية سحب العينة. ويعرض هذا القسم بعض مصادر البيانات الإحصائية للهجرة اليد العاملة التي ينجزها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بالتعاون مع شركاء دوليين.

٢,٢,٤. ١. مسح سوق العمل التتبعي المصري (ELMPS)

يشارك الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في إجراء الكثير من المسوح الأسرية المحددة بالتعاون مع شركاء آخرين (منظمات غير حكومية ومنظمات دولية). وفي هذا الصدد، هناك استبيانان رئيسيان، أحدهما أجراه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بالتعاون مع منتدى البحوث الاقتصادية (ERF)، وهو مسح سوق العمل التتبعي المصري (ELMPS). حيث يجري منتدى البحوث الاقتصادية (ERF) بالتعاون مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر مسح سوق العمل التتبعي المصري خلال الأعوام ١٩٨٨ و ١٩٩٨ و ٢٠٠٦ و ٢٠١٢ و ٢٠١٨. وبذلك فعلى مدار ٢٠ عامًا، أجريت ٥ جولات من مسح سوق العمل التتبعي المصري بصورة دورية. ويجري مسح سوق العمل المصري في صورة مسح على عينة ممثلة على المستوى الوطني تغطي موضوعات مثل الخلفية الأسرية، والتعليم، والإسكان، والوصول إلى الخدمات، والتنقل السكني، والهجرة والتحويلات المالية، واستخدام الوقت، وأنماط الزواج وتكاليفه، والخصوبة، واتخاذ المرأة للقرارات وتمكينها، وديناميات فرص العمل، والسلوكيات المتعلقة بالمدخرات والاقتراض، والتشغيل والمشاريع الأسرية والزراعية والصناعية، إلى جانب التركيز المعتاد على التشغيل والبطالة والأرباح في مسوح القوى العاملة النموذجية. (كرافت، س، وأسعد، ر، ورحمن، ك.، ٢٠١٩). وي طرح المسح أيضًا عددًا كبيرًا من الأسئلة بأثر رجعي حول توقعات الأحداث الرئيسية في حياة أفراد المسح مثل التعليم والتنقل السكني والوظائف والزواج والخصوبة. ويتضمن المسح معلومات مفصلة حول مكان الميلاد والإقامة المتتابعة داخل الدولة أو خارجها، مما يسمح بربط السجلات الفردية بمعلومات من مصادر البيانات الأخرى حول السياق الجغرافي الذي يعيش فيه الفرد.

يعد هذا المسح بتمثيله لمصر على المستوى القومي مصدرًا هامًا لبيانات الهجرة بصفة عامة وهجرة اليد العاملة بصفة خاصة، إذا جرى استخراج وتحليل نتائجه بشكل منفصل ليعكس هذا الجانب الهام من ديناميات السكان في مصر. حيث يتضمن قسم عن تجربة الهجرة (المهاجرين العائدين) وقسم عن دوافع الهجرة (الأسباب الجاذبة والأسباب الدافعة)، وقسم عن التطلع / الرغبة في الهجرة.

٢,٢,٤. ٢. المسح التتبعي للنشء والشباب في مصر (SYPE)

يعد المسح التتبعي للنشء والشباب في مصر (٢٠١٤) من أهم المسوح الممثلة على المستوى القومي للأسر المعيشية. أجري هذا المسح لأول مرة في عام ٢٠٠٩ من قبل مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (IDSC)، ثم في عام ٢٠١٤ من قبل الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بالتعاون مع مجلس السكان الدولي (PC). وقد أجريت الدورة الأولى من مسح النشء والشباب في مصر عام ٢٠٠٩ على عينة حجمها ١٥ ألفًا من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٠-٢٩ عامًا. وهو المسح الأول من نوعه الذي يتم إجراؤه حول الشباب ويركز على الجوانب الرئيسية لحياتهم بما في ذلك التعليم والتوظيف والصحة وتكوين الأسرة والهجرة (حيث طرح هذا القسم أسئلة حول تطلعات الهجرة وتجارب الهجرة والمعرفة عن مصادر بيانات الهجرة، فهو قسم زاخر بالبيانات التفصيلية

المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وأحياناً يتم نشرها كما وردت مثل بيانات وزارة الخارجية عن أعداد المصريين المهاجرين في الخارج (المخزون). ويهدف هذا الكتيب إلى سد الفجوة الناجمة عن النقص في معلومات إحصاءات الهجرة الدولية في مصر من خلال جمع البيانات الموثوقة (حيث أن مصدر هذه البيانات هي السجلات الإدارية الرسمية لمختلف الوزارات والجهات الحكومية، مثل وزارة الداخلية (كروت المغادرة، تصاريح العمل وغيرها) عن الهجرة، لتلبية احتياجات صانعي السياسات والمتقدمين للهجرة والمستخدمين على الصعيدين الإقليمي والدولي. ويعرض الكتيب الاتجاهات الرئيسية للهجرة من حيث الخصائص الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية للمهاجرين المصريين بالخارج، ومؤشرات وأنماط الهجرة، والمسارات، والدوافع، والنوايا المستقبلية، والتصورات عن تجربة الهجرة، والروابط المتبادلة بين الهجرة والتنمية.

يمثل هذا الكتيب أداة فعالة وقيمة مضافة، ويوفر مؤشرات دقيقة للاتجاهات الحالية للهجرة، ويخدم صانعي السياسات ومتخذي القرار في إدارة الهجرة بكفاءة. ويتم ذلك من خلال توافر قاعدة بيانات إحصائية حديثة ترصد تطورات ظاهرة الهجرة وكذلك الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والديموغرافية على المجتمع المحلي والمهاجرين، وبالتالي توضيح محددات وعقبات ونتائج الهجرة فيما يتعلق بكل من بلدان المنشأ والمقصد. ويهدف هذا المسعى إلى رفع مستوى الوعي وتعزيز السياسات العادلة والفعالة للهجرة الدولية وفهم ومعالجة قضايا هجرة اليد العاملة وسياساتها وتشريعاتها إقليمياً ودولياً بالإضافة إلى إبراز أهمية البيانات الإحصائية من حيث تحديد وتوقع احتياجات سوق العمل للعمالة الأجنبية.

٦,٢,٤. مركز استطلاعات وبحوث الرأي العام التابع لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

في عام ٢٠٠٣ أنشأ مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء المصري مركز الاستطلاعات وبحوث الرأي العام ليكون الأول من نوعه في مصر لقياس الرأي العام في مختلف القضايا وللمساعدة في اتخاذ القرار. وتتمثل أهدافه في إتاحة قاعدة بيانات ومعلومات قوية لصانعي السياسات في مصر وقياس الرأي العام تجاه قضايا التنمية المختلفة. وتتمثل منهجيته في جمع البيانات بالاتصال عبر الهاتف الأرضي والهواتف المحمولة عن طريق سحب عينات عشوائية من جميع الأسر والأفراد المسجلين. وتتكون العينة الرئيسية (Master Sample) من حوالي ١٠٠,٠٠٠ أسرة في عموم مصر. ويقوم المركز بتوظيف مجموعة من خريجي الجامعات المدربين تدريباً جيداً. وبعد ذلك، يُجرى التحليل الإحصائي باستخدام ملفات تم التحقق من صحتها بأساليب كمية ونوعية لكل من الأسئلة المفتوحة والمغلقة للاستبيانات المنفذة.

ويقدم مركز استطلاعات وبحوث الرأي العام مجموعة من الخدمات تتمثل في:

أولاً: إجراء استطلاعات الرأي استناداً إلى قاعدة بيانات أرقام الهواتف المحمولة والأرضية.

الخلاصة: المسوح الإحصائية التي يقوم بها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ضمن الشراكات مع المنظمات الدولية تمثل إطاراً جيداً لبحث متخصص عن هجرة اليد العاملة ولا يمكن الاعتماد عليها كمصدر لتقدير مؤشرات هجرة اليد العاملة بمفردها. وقد افاد المسؤولون بالجهاز أنه يمكن تخصيص دورة من مسح القوى العاملة تتضمن قسم عن هجرة اليد العاملة يمكن من تحديد فئات المهاجرين التي اوصت بها منظمة العمل الدولية ومختلف خصائصهم الديموغرافية والاقتصادية. وقد أوصى مسؤولو الجهاز بضرورة مشاركة الجهات الدولية والشريكة في دعم إنتاج الجهاز لإطار مُحدث لجمع بيانات هجرة اليد العاملة حتى يمكن الاعتماد عليه في إجراء مسح متخصص يمكن البناء عليه في تقدير أعداد ومعرفة خصائص هجرة اليد العاملة بأقسامها المختلفة.

٤,٢,٤. تقرير "حول سوق العمل في مصر: الاتجاهات الديموغرافية، وتطور سوق العمل، والسيناريوهات للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠"

أجرت وحدة تحليل بيانات الهجرة في الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة دراسة بعنوان "تقرير حول سوق العمل في مصر: الاتجاهات الديموغرافية، وتطور سوق العمل، والسيناريوهات للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠" في عام ٢٠١٧. وخلص التقرير إلى أن الهجرة إلى خارج مصر ضرورية لتجنب مستوى لا يُحتمل من الفقر والبطالة، وجميع العواقب الاجتماعية والاقتصادية التي قد تنجم عن مثل هذا الوضع (تقرير حول سوق العمل في مصر، المنظمة الدولية للهجرة والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لعام ٢٠١٧). وعلى الجانب الآخر، ستشهد أوروبا وآسيا وأمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية نقصاً هيكلياً متزايداً في المعروض من اليد العاملة. ومن ثم فإن مصر (بالإضافة إلى البلدان النامية الأخرى) وبلدان الاتحاد الأوروبي من مصلحتهم المشتركة توحيد الجهود، على الرغم من وجود دوافع مختلفة، في تنظيم تدفقات الهجرة وإدارتها بشكل مشترك، من حيث العدد والأنماط أو النوعيات المطلوبة. وتعتمد هذه الدراسة المهمة على مصادر البيانات العالمية من شعبة السكان بالأمم المتحدة وتقديرات وزارة الخارجية المصرية (MOFA).

وكالعادة، حيث قُدّرت شعبة السكان بالأمم المتحدة عدد المصريين المهاجرين بالخارج بنحو ٣ ملايين فرد، فقد جاءت تقديرات وزارة الخارجية المصرية أبعد من ذلك حيث قدرت عددهم بنحو عدهم بنحو ٩,٥ مليون نسمة في عام ٢٠١٧، لذا فإن تقديرات شعبة السكان بالأمم المتحدة أقل من ثلث العدد الذي سجلته تقديرات وزارة الخارجية المصرية. وتهدف الدراسة إلى تقديم دليل إحصائي قوي على أن معدل النمو الاقتصادي المطلوب في مصر لاستيعاب الأجيال التي ستخرج من نظام التعليم والتدريب المهني غير قابل للتحقق، وأن هجرة اليد العاملة إلى خارج البلاد ضرورية.

٥,٢,٤. كتيب الهجرة في مصر ٢٠١٨: (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء و المنظمة الدولية للهجرة) ^٤

في سبتمبر ٢٠١٩، أصدر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة دراسة غير مستدامة بعنوان "كتيب الهجرة في مصر ٢٠١٨". يتم نشر البيانات بعد معالجتها وتدقيقها من قبل الجهاز

^٤ نشرة بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (<https://censusinfo.capmas.gov.eg/Metadata-en-v4.2/index.php/catalog/34/study-description>)

٧,٢,٤. مسح "مصر بعد ٢٥ يناير: مسح مقاصد الشباب بشأن الهجرة (المنظمة الدولية للهجرة)"

أجرت المنظمة الدولية للهجرة هذه الدراسة في عام ٢٠١١ بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١. وتهدف الدراسة إلى فهم الكيفية التي ينظر بها الشباب المصري إلى مستقبل بلدهم وإلى أي مدى قد تؤثر الاضطرابات والإصلاح وعدم اليقين إيجاباً أو سلباً على نواياهم أو تطلعاتهم نحو الهجرة. وبعد تحديد توقعات الشباب المصريين تجاه مستقبل البلاد، تبحث الدراسة فيما إذا كانت توقعاتهم تؤدي إلى مزيد من الرغبة في البحث عن عمل في الخارج. وكشفت نتائج الدراسة الاستقصائية عن أن الأسابيع القليلة الأولى بعد ٢٥ يناير لمتأثر بشكل مباشر على قرارات الشباب بالهجرة. ومع ذلك، فقد تكون خسائر الوظائف والدخل التي كانت نتيجة غير مباشرة لانكماش النشاط الاقتصادي بعد ٢٥ يناير بمثابة دافع رئيسي للشباب الذين أعربوا عن تطلعات عالية للهجرة. وبما أن معظم الراغبين في الهجرة قد عانوا انخفاضاً في ساعات العمل وفقدان للوظائف، لم يذكر نصف الشباب الذين ليس لديهم تطلعات للهجرة حدوث أي تغييرات أو تحسينات في أوضاع عملهم. وكان الشباب الذين ليس لديهم نوايا للهجرة أقل عرضة لفقدان وظائفهم أو أن يُطلب منهم أخذ إجازة غير مدفوعة الأجر منذ ٢٥ يناير. وكشفت الدراسة عن أن الشاغل الأكثر شيوعاً لدى الشباب المصري لا يزال هو الحصول على فرص عمل وأن توقعاتهم بشأن المستقبل الاقتصادي لمصر كانت متفائلة في ذلك الوقت. وعلاوة على ذلك، فإن أولئك الذين لديهم طموح في الهجرة غالباً ما يرغبون في الهجرة إلى الدول العربية، مؤقتاً ووفقاً لنصائح الأصدقاء والأقارب، وفي هذا إعادة تأكيد للأنماط المتبعة تاريخياً للهجرة المصرية. وأجري المسح باستخدام عينة إحصائية ممثلة على المستوى الوطني حجمها حوالي ٢٣ ألف شاب تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٩ عاماً، في الفترة من مارس إلى أبريل ٢٠١١.

ثانيًا: إجراء المسوح الميدانية ذات الطبيعة الخاصة (مثل مسح النشء والشباب في مصر ٢٠٠٩).
ثالثًا: خدمات تحليل البيانات وعرضها وتبويبها.

رابعًا: بناء القدرات والتدريب أثناء العمل على أدوات وتقنيات جمع البيانات.

خامسًا: طرق وأساليب اختيار العينات وسحبها .
فعلى سبيل المثال ، أجرى مركز استطلاعات وبحوث الرأي العام التابع لمركز معلومات مجلس الوزراء، مسحاً عن الهجرة الخارجية عام ٢٠٢١، باعتبارها أحد أهم أحلام معظم الشباب في مصر، الذين يرغبون في عيش حياة أفضل.

كما قام المركز بإجراء العديد من المسوح الميدانية حول عدة مواضيع، من أهمها المسح الذي أجري حول المواطنة المصرية خلال الفترة (نوفمبر ٢٠١٨ - يناير ٢٠١٩) بهدف وصف وضع الأسرة المصرية والمواطنين المصريين في كثير من الجوانب الاجتماعية والاقتصادية. ولتحقيق هذا الهدف، تم تصميم استبيانين. وأجري الاستبيان الأول على عينة قوامها ١١٦٠٠ أسرة. ويوفر هذا النموذج بيانات عن أفراد الأسرة ومستواهم التعليمي والاقتصادي ووضعهم بالنسبة للعمل، بالإضافة إلى تقييم الأسرة للخدمات الأساسية مثل الصحة. أما النموذج الثاني فيطبق على فرد واحد من الأسرة التي تم تطبيق النموذج الأول عليها بشرط أن يكون عمره ١٨ عامًا فأكثر، وعددهم ١١,٦٠٠ مواطنًا / فردًا. ويوفر هذا النموذج بيانات حول تصورات المواطنين للفساد والتعرض له، بالإضافة إلى قياس تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على المواطنين.

ويُعد المسح الثاني والأهم هو مسح المرصد حول حالة الأسرة المصرية الذي تم إجراؤه خلال الفترة (يناير - فبراير ٢٠٢٠) بهدف وصف وضع الأسرة المصرية والمواطن المصري في العديد من الجوانب الاجتماعية والاقتصادية. ولتحقيق هذا الهدف، وضعت ثلاثة نماذج استبيان. ونفذ النموذج الأول على عينة قوامها ١١,٦٠٠ أسرة مصرية. ويوفر هذا النموذج بيانات عن أفراد الأسرة ومستواهم التعليمي والاقتصادي ووضعهم من حيث العمل، بالإضافة إلى تقييم الأسرة للخدمات الأساسية مثل الصحة. أما النموذج الثاني فيطبق على فرد من الأسر التي نفذ النموذج الأول عليها بشرط أن يكون عمره ١٨ عامًا فأكثر وعددهم حوالي ١١,٥٩١ مواطنًا. ويوفر هذا النموذج بيانات عن وعي المواطن بالفساد والتعرض له، بالإضافة إلى قياس مدى اعتماد المواطن على الخدمات الحكومية ودوره في الحد من الفساد في الجهاز الإداري للدولة. أما الاستبيان الثالث فقد نفذ على عينة قوامها ٥٨٢٢ أسرة، و جرت مقابلة (٣٩٥٦) امرأة تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ٤٩ عامًا، متزوجات حاليًا أو سابقاً، من إجمالي ٤١٥٥ امرأة، بهدف جمع بيانات عن تنظيم الأسرة وتقدير إجمالي إنفاق المرأة على قضية تنظيم الأسرة.

مما سبق تناوله يتضح أن مركز استطلاعات وبحوث الرأي العام ستمثل بياناتها الإحصائية إضافة جيدة لنظام معلومات هجرة اليد العاملة المقترح. لا يمكن تجاهل هذه الجهود لأنها تمثل مصادر بيانات إحصائية تكميلية رغم عدم دوريتها ولكن نوصي بالتنسيق وتبادل المعلومات بشأنها مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

٣,٤. مصادر البيانات الإدارية: بيانات التدفق / المخزون

١,٣,٤. دراسة تجميعية عن إحصاءات الهجرة في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٧

أصدر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عام ٢٠١٩، دراسة عن مصادر بيانات الهجرة والأجانب في مصر (المهاجرين إلى الداخل) والمصريين بالخارج (المهاجرين إلى الخارج) للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧. وتستند هذه الدراسة إلى مصادر البيانات الإدارية المقدمة من بعض الجهات والوزارات، على سبيل المثال: وزارة الداخلية (Mol) ووزارة القوى العاملة (MOM) ووزارة الخارجية (MoFA). وتعرض إحصاءات الهجرة ومؤشرات الأرقام والنسب المئوية المتعلقة بخصائص المهاجرين المتمثلة في التعليم والنشاط الاقتصادي والفئات العمرية ووضع العمالة والمهنة وغيرها، لدعم عملية اتخاذ القرار وصنع السياسات وأنشطة البحث. وتتكون الدراسة من ١١ فصلاً شملت طيفاً واسعاً من إحصاءات الهجرة وهجرة اليد العاملة (الأعداد والتدفقات، إلى الداخل والخارج). الفصل الأول: يعرض إحصاءات العمالة الوافدة (Inflows) في الحكومة والقطاع العام والمؤسسات المملوكة للدولة. مصدر البيانات هو وزارة القوى العاملة. الفصل الثاني: يستعرض مؤشرات العمالة الوافدة (Inflows) في القطاع الخاص والاستثماري (المصدر: وزارة القوى العاملة). الفصل الثالث: يتناول أعداد الأجانب الحاصلين على الجنسية المصرية (المصدر: إدارة الجوازات والهجرة والجنسية - وزارة الداخلية). الفصل الرابع: يعرض أعداد الطلاب المصريين بالخارج (المصدر: الإدارة العامة للبعثات بوزارة التعليم العالي و وزارة التربية والتعليم). الفصل الخامس: يقدم بيانات عن الحالة الاجتماعية للمصريين بالخارج (المهاجرين) من واقع سجلات

القطاع الخاص في مصر موزعة من حيث (مجموعات بلدان المنشأ - الجنسية - نوع التعاقد - المحافظات - المهن والوظائف الأساسية - فئات النشاط الاقتصادي - وجهة إصدار تصاريح العمل). وتم توزيعهم حسب بلد المنشأ والجنسية. والتقسيمات المهنية الرئيسية وجهة إصدار تصاريح العمل في المحافظات وفئات النشاط الاقتصادي.

وهناك نشرة أخرى يعدها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء من واقع البيانات الإدارية التي تصدرها وزارة القوى العاملة، بعنوان "النشرة السنوية للعاملين الأجانب في القطاع الحكومي والقطاع العام/ الأعمال" بناءً على البيانات المجمعة عن العاملين الأجانب بمختلف الهيئات الحكومية والوزارات بما في ذلك وزارة القوى العاملة (المصدر: النشرة السنوية للعاملين في القطاع الحكومي والقطاع العام/الأعمال العام عام ٢٠١٩، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، صفحة رقم ١). وتهدف النشرة إلى تحديد حجم وخصائص القوى العاملة الوافدة إلى مصر في القطاع الحكومي والقطاع العام/الأعمال العام. مصنفة حسب الجنسية والنوع الاجتماعي وصاحب العمل والحالة التعليمية وأقسام المهن ونوع التعاقد.

هذا وقد قامت وزارة القوى العاملة بطرح عددًا من الطلبات (النماذج الإلكترونية عبر الإنترنت) للعاملين من الهجرة نتيجة الأحداث التي تمر بها البلدان المجاورة والتي يتواجدون بها. بدءًا بالعائدين من ليبيا (بعد أحداث ليبيا في ٢٠١١) وانتهاءً بالعائدين من الخارج من مختلف البلدان (المهاجرين العائدين) بعد جائحة كوفيد-١٩، وذلك بهدف جمع البيانات عن العائدين لمعرفة خصائصهم الديموغرافية والجغرافية التي تمكن من إعداد البرامج التي تستهدف دعم العمالة المهاجرة العائدة. تعد هذه النماذج أحد أهم المصادر حول هجرة اليد العاملة العائدة وهي أحد أهم مكونات هجرة اليد العاملة.

٣,٣,٤. إحصاءات وزارة القوى العاملة حول هجرة المصريين الموسمية للعمل بالخارج

تشير مصادر وزارة القوى العاملة أن المصريين يسافرون مؤقتًا للعمل في الخارج إلى بعض الدول وخاصة الدول العربية، مثل المملكة العربية السعودية للعمل في موسمي الحج والعمرة. إن بيانات الهجرة الموسمية أو الدائرية تعد مهمة كأحد المصادر لبيانات هجرة اليد العاملة، حيث تمثل أحد الحلول أو البدائل لهجرة اليد العاملة. وقد أوصى المؤتمر الدولي العشرون لخبراء إحصاءات العمل بأهمية معرفة حجم الهجرة الدائرية وخصائصها. لذا من الضروري رصد مثل تلك المصادر والاستفادة منها والعمل على تنميتها بالتعاون مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حتى تكون شاملة ودقيقة ومحدثة.

٤,٣,٤. وزارة الخارجية: الكتاب الإحصائي السنوي لعام ٢٠٢٠

قدمت وزارة الخارجية تقديرات لأعداد المصريين الموجودين بالخارج وكذلك المسجلين بالبعثات المختلفة المنتشرة حول العالم، وذلك حسب الدولة والمدينة المتواجدين بها. بلغ إجمالي عدد المصريين المتواجدين بالخارج حسب تقديرات بعثات وزارة الخارجية ١٠,٦ مليون مواطنًا.

الشهر العقاري (وزارة العدل). الفصل السادس: يعرض تقديرات لأعداد المصريين بالخارج. حيث تشير التقديرات إلى ١٠,٢ مليون مهاجر في عام ٢٠١٧ (وزارة الخارجية هي مصدر البيانات لهذا الفصل). الفصل السابع: يقدم بيانات تصاريح العمل لهجرة اليد العاملة المصرية. ويوفر بيانات عن بلد المقصد والنوع الاجتماعي والمؤهل العلمي ونوع التعاقد. المصدر: الإدارة العامة لتصاريح العمل بوزارة الداخلية. الفصل الثامن: يعرض أعداد المصريين الذين يحملون جنسية أجنبية وتوزيعهم حسب بلد المقصد والفئات العمرية. مصدر هذه البيانات هو مصلحة الجوازات والهجرة والجنسية بوزارة الداخلية. الفصل التاسع: يقدم إحصاءات عن البعثات العلمية للمصريين بالخارج للمجستير أو الدكتوراه أو البعثات التدريبية لمدة ٣ شهور إلى ٥ سنوات. والبيانات متاحة حسب الدولة والتخصص (المصدر: الإدارة العامة للبعثات بوزارة التعليم العالي). الفصل العاشر: يجمع بيانات من المصريين الذين يعبرون الحدود إلى داخل أو خارج البلد. المصدر: مصلحة الجوازات والهجرة والجنسية بوزارة الداخلية. في عام ٢٠١٧، تم تسجيل ٦,٢ مليون كوافد و٦,٣ مليون كمغادر. وتُعرض البيانات حسب وسيلة النقل والميناء والفئة العمرية. وأخيرًا الفصل الحادي عشر: يعرض أعداد المصريين الحاصلين على تصريح هجرة. المصدر هو مصلحة الجوازات بوزارة الداخلية أيضًا، على نموذجين (٣٤٨ و ٣٤٩). وتتوفر البيانات حسب بلد المقصد والنوع الاجتماعي والفئة العمرية والمستوى التعليمي والمهنة وقطاع العمل قبل الهجرة والنشاط الاقتصادي والحالة الاجتماعية والديانة ونوع المهاجر (رئيسي أو مرافق).

ويتضح من استعراضنا لهذه الدراسة وفصولها أنها تعتمد على مصادر إدارية ديناميكية (سجلات إدارية مُحدثة) تتبع بالأساس خمس وزارات وهي، وزارة الداخلية بقطاعاتها المختلفة، والقوى العاملة ووزارة التعليم والتعليم العالي ووزارة العدل. وتعد وزارة الخارجية المصدر الوحيد الذي يقدم تقديرات لتحديد أعداد المصريين بالخارج. تضم هذه الدراسة العديد من المؤشرات حول هجرة اليد العاملة، التي تحتاج إلى تدقيق على مستوى كل جهة أو وزارة.

٢,٣,٤. وزارة القوى العاملة: سجل تصاريح العمل للأجانب داخل مصر

وزارة القوى العاملة هي الجهة التي تمنح تصاريح العمل للأجانب في مصر، من خلال مكاتبها المنتشرة في المحافظات أو مكاتب الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بفروعها المختلفة (GAFI) أو الهيئة العامة للبتترول. وتدير وزارة القوى العاملة نظام معلومات سوق العمل الذي يوفر إحصاءات سوق العمل حول القوى العاملة والتوظيف والبطالة وتصدر الوزارة "النشرة القومية للتشغيل" وتصدر كل أسبوعين. تقوم وزارة القوى العاملة بتنفيذ برنامج معلومات الاستخدام سنوياً الذي يهدف إلى تحديث بيانات المنشآت سنوياً لرصد المتغيرات الخاصة بخصائص العمالة والمنشآت واحتياجات سوق العمل الحالية والمستقبلية. ويتم تحديد حجم عينة المنشآت المستهدفة سنوياً طبقاً لحجم العمالة.

وتوفر وزارة القوى العاملة بيانات عن تدفقات العمالة الوافدة إلى مصر. وبناءً على هذه البيانات، يقوم الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بإصدار «النشرة السنوية للأجانب العاملين في القطاع الخاص والاستثماري في مصر^٦» والتي تتضمن بيانات عن العاملين الأجانب في

^٦ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (https://www.capmas.gov.eg/Pages/Publications.aspx?page_id=5104&Year=23492)
^٧ المصدر السابق: (https://www.capmas.gov.eg/Pages/Publications.aspx?page_id=5104&Year=23492)

لا تتوفر معلومات بشأن جودة البيانات المجمعة ومدى شمولها. هل هي شاملة وممثلة لمختلف الفئات؟ ليس هناك تحديد للمفاهيم والمصطلحات المستخدمة في جمع البيانات.

تصريح العمل مطلوب تجديده على أساس سنوي فلا يمكن التعامل مع البيانات على أنها تراكمية. لذا يعتقد مؤلف الدراسة أنه من المهم للغاية التفكير في كيفية جعل هذه الأداة شاملة وتعكس الإحصاءات الحقيقية لهجرة اليد العاملة.

بعض مقترحات تطوير تصاريح العمل

إن أحد مصادر استكمال بيانات تصاريح العمل هو بطاقات المغادرة (المعلومات المتعلقة بالغرض من السفر)،

توفير المفاهيم التي تم على أساسها جمع البيانات والسعي إلى تطويرها.

ضرورة أن يحصل الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء على البيانات في شكل رقمي وعلى المستوى الفردي، فإن أفضل حل في حالة رقميتها هو ربط قاعدة بيانات تصاريح العمل مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء مباشرة.

يتم جمع العديد من البيانات الأساسية ولكن لا يتم الأخذ بعين الاعتبار في النشرة المعدة لذلك، مثل محل الميلاد أو مكان الإقامة أو الوظيفة أو المهنة التي تعاقد عليها الفرد والحالة الاجتماعية ووظيفة الزوج. يمكن إنتاج مؤشرات أكثر دقة حول المصريين الذين لديهم تصاريح عمل للعمل في الخارج.

في حين بلغ اجمالي المسجلين لدى البعثات ٢٤٢٦٦٠ فقط، الفرق شاسع بين المصدرين. لم يتطرق التقرير الى المنهجية المتبعة لتقدير هذه الأعداد ولا لخصائصهم من حيث الوضع في العمل والأنشطة التي يقومون بها والنوع الاجتماعي والتركيب العمري. يوصى بأن يتم الرجوع إلى مسئولو وزارة الخارجية للتعرف على كيفية إعداد هذه التقديرات وكيفية تطويرها بحيث تعكس خصائص المصريين المهاجرين وبخاصة هجرة اليد العاملة.

يتضح من المصدر أن وزارة الخارجية تقدم تقديرات لأعداد المصريين المقيمين بالخارج عموماً حسب مكان الإقامة (الدولة/المدينة). وتشير تلك الإحصاءات الى الأعداد فقط وتركزها، ولا تتطرق للخصائص أو الفئات العمرية أو النوع.

٥,٣,٤ وزارة الداخلية: سجل تصاريح العمل للمصريين الراغبين في العمل بالخارج

إن وزارة الداخلية هي الجهة المخولة بمنح تصاريح العمل للمصريين ليتمكنوا من العمل في الخارج (هجرة اليد العاملة المصرية). وتمثل هذه البيانات مصدرًا إداريًا لتدفق هجرة اليد العاملة الى الخارج. وتُعد الإدارة العامة لتصاريح العمل بوزارة الداخلية مصدر هذه البيانات. وتحتوي تصاريح العمل على ٥ متغيرات، وهي نوع تصريح العمل (الأول مرة أو تجديد)، والنوع الاجتماعي، ومستوى التعليم، وبلد المقصد، ونوع التعاقد. ويتلقى الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء سنوياً البيانات التجميعية ويصدر نشرة سنوية حول تلك البيانات على وجه التحديد بهدف تحديد عدد وخصائص المصريين الحاصلين على تصاريح للعمل في الخارج حتى تتمكن الدولة من رسم سياسات خاصة بهجرة اليد العاملة. وتتضمن النشرة بيانات عن المصريين الحاصلين على تصاريح عمل بالخارج في شكل توظيف، وتعاقدات شخصية، و تصاريح للعمال على السفن الأجنبية و يتم اعتبارهم مهاجرين مؤقتين ولا تشمل الإحصاءات ما يلي:

(١) المصريون العاملون بالخارج في القطاعين الحكومي والخاص أو لدى الشركات المصرية التي تعمل في الخارج.

(٢) المصريون بالخارج في منح دراسية.

(٣) المصريون العاملون في الهيئات الدبلوماسية أو الدولية.

خصائص تصاريح العمل:

توفر بيانات تصاريح العمل معلومات محدودة للغاية عن المهاجرين (النوع الاجتماعي ونوع التصريح والبلد والتعليم ونوع التعاقد).

يحصل الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء على البيانات على نموذج ورقي مجمع. على الرغم من أن البيانات تُجمع على المستوى الفردي / الجزئي. فإن الأداة المستخدمة للحصول على هذه البيانات الفردية غير متاحة.

غير معروف الكيفية التي تحتفظ الإدارة (وزارة الداخلية) بالبيانات وتخزنها. هل هي في صورة ورقية أم رقمية؟

جدول (١): تطور عدد تصاريح العمل الصادرة للمصريين للعمل في الخارج حسب مجموعات البلدان (٢٠١٣-٢٠١٧)

السنة	الدول العربية	النسبة %	باقي دول العالم	النسبة %	المجموع
2013	1,259,778	97.23	35,845	2.77	1,295,623
2014	1,279,606	97.27	35,949	2.73	1,315,555
2015	1,294,774	97.53	32,768	2.47	1,327,542
2016	1,220,863	97.49	31,390	2.51	1,252,253
2017	1,135,029	97.21	32,560	2.79	1,167,589

٦,٣,٤. وزارة الداخلية: نشرة تصاريح الهجرة والمصريين الحاصلين على جنسيات أخرى^٨

● ضرورة أن يحصل الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء على البيانات في شكل رقمي لربطها بقاعدة بيانات الهجرة وبعد ذلك بنظام معلومات هجرة اليد العاملة.

● من الأفضل الحصول على البيانات على المستوى الفردي.

● توفير المفاهيم التي تم على أساسها جمع البيانات والسعي إلى تطويرها.

● سيكون من المفيد الحصول على بيانات عن أفراد الأسرة مثل التركيبة العمرية ومستوى التعليم ومستوى تعليم الزوج/الزوجة والمهنة.

● العمل جنباً لجنب / من خلال التعاون بين الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ووزارة الداخلية على تحديث النموذجين رقمي ٣٤٨ و ٣٤٩ لجمع البيانات حتى يعكسان تلك الاحتياجات.

● يجب تحديث أداة جمع البيانات الخاصة بالإدارة نفسها وأن يتم استيفائها في شكل رقمي بدلاً من الشكل الورقي، حتى يسهل مشاركتها مع الجهات المعنية والشريكة.

يمثل المنشور الإداري الثاني الذي يصدره الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في النشرة السنوية حول المصريين الحاصلين على تصريح بالهجرة والمصريين الذين حصلوا على جنسيات أخرى (باستثناء أولئك الذين يهاجرون بغرض العمل / التعليم). ويعكس هذا المصدر تدفق بيانات المهاجرين الدائمين المصريين. يهدف هذا الإصدار إلى تحديد حجم وخصائص من حصلوا على الموافقة القانونية للهجرة. ويهدف أيضاً إلى التعرف على عدد وخصائص المصريين الذين حصلوا على جنسية بلد أجنبي. ومصدر البيانات هو مصلحة الجوازات والهجرة والجنسية بوزارة الداخلية. وتجمع البيانات سنوياً باستخدام نموذجين رقم ٣٤٨ ورقم ٣٤٩. وتقدم النشرة نوعين من البيانات، هما المهاجرون الذين غادروا البلاد من خلال القنوات القانونية وأولئك الذين هم في الخارج بالفعل ولكنهم تقدموا بطلب للحصول على جنسيات أخرى. ويصنفون حسب مجموعة من الخصائص هي السن والنوع الاجتماعي والمستوى التعليمي وبلد المقصد والحالة الاجتماعية و وضع العمالة والمهنة.

خصائص النشرة ومحدداتها:

● غير معروف على وجه الدقة شكل البيانات وتداولها هل هي ورقية أو رقمية؟

● ليس هناك تحديد للمفاهيم والمصطلحات المستخدمة في جمع البيانات

● مستوى البيانات المجمعة والمرسلة للجهاز لمعالجتها ونشرها (هل هي تجميعية أو على المستوى الفردي؟)

● لا توجد بيانات عن أفراد أسر المهاجرين وخصائصهم (أعداد فقط)، فالنشرة تُفرق بين المهاجر الأصلي ومن يعولهم فقط.

● لا توجد بيانات تاريخية عن حالة المهاجر: متى هاجر؟ كيف هاجر؟ لماذا قرر الهجرة (عوامل الدفع والجذب)؟

^٨ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (https://www.capmas.gov.eg/Pages/Publications.aspx?page_id=5104&Year=23492)

٧,٣,٤ وزارة الداخلية: نظام معالجة إحصاءات السجل المدني - قطاع مصلحة الأحوال المدنية

إجازات دراسية / بعثات إشراف مشترك / مبادرة التعليم المصرية اليابانية (٢٠١٩/٢٠١٨). أما البعثات الخارجية: فيحصل خلالها الطلاب المصريون على شهادة جامعية من إحدى الجامعات بالخارج خلال مدة (٣-٤) سنوات ويمكن للموفد العودة للوطن خلال فترة معينة من أجل التعلم وإجراء البحوث الميدانية اللازمة. وفيما يخص البعثات العلمية: تُمنح المنح الدراسية في بعثات علمية على شكل منح للدولة أو للجهة المرسله أو منحة شخصية إما للتدريب أو لغرض البحث العلمي لمدة من ٣ أشهر إلى سنة.

وبالنسبة للمنح الدراسية: يتم إرسال طلاب المنحة إلى الخارج للدراسة أو لجمع المواد العلمية للحصول على درجة علمية أو لغرض التدريب والحصول على الخبرة. ويتم تمويل هذه المنح من خلال إدارة المنح الخارجية للدولة أو للهيئات المرسله أو المنح الشخصية. وتحدد الجهة المانحة مدة المنحة. وفيما يتعلق ببعثات الإشراف المشترك، يحصل الطالب أثناء البعثة على درجة الدكتوراه من إحدى الجامعات المصرية تحت إشراف أستاذ مصري وأجنبي يتفقان على موضوع الدراسة والبحث. ومدة البعثة خمس سنوات، يتم خلالها معاملة عضو البعثة الخارجية مادياً على أساس المعاملة بالمثل مما يؤدي إلى تحقيق وفورات في مصاريف الدراسة والتغلب على مشكلة عدم معادلة بعض الشهادات الأجنبية. وتتوفر البيانات حسب النوع (البعثة، والموفد، والمنحة، وما إلى ذلك)، وفي العلوم (الطب، والهندسة، والزراعة، وما إلى ذلك) والجامعة المرسله، والنوع الاجتماعي، والبلد ومجموعة البلدان (أوروبا، أمريكا، آسيا، وما إلى ذلك).

تتألف منظومة السجل المدني من توثيق الأحوال المدنية الأساسية المتعلقة بالأشخاص، مثل الولادة والوفاة والزواج والطلاق، وتسجيل المعلومات ذات الصلة في السجلات حسب طبيعتها وتاريخها ومكان حدوثها. ويسري هذا النظام على المواطنين المصريين وكذلك الأجانب. ويتم إنشاء مكاتب السجل المدني في البلديات (الأحياء والشيخات والقرى) وكذلك في القنصليات والسفارات للمصريين بالخارج. وتُحوّل مسؤولية أمين السجل إلى رؤساء البلديات والمجالس البلدية، وكذلك القناصل والسفراء. وتمثل جمع بيانات السجل المدني (المواليد والوفيات) عملية يقوم بها قطاع الأحوال المدنية بوزارة الداخلية بالتعاون مع وزارة الصحة والسكان داخل البلاد ووزارة الخارجية خارج البلاد. وتتألف من بيانات شاملة عن المواليد والزيجات والوفيات المسجلة في سجلات الأحوال المدنية لجميع محافظات جمهورية مصر العربية.

ويُعد قطاع مصلحة الأحوال المدنية هو المسؤول عن إصدار البطاقة الشخصية (ID) والرقم القومي والمهنة ومحل الإقامة. وإذا كان الشخص يعمل بالخارج (عمالة مهاجرة) يضاف ذلك إلى سجلاته (شهادة الميلاد - محل الميلاد خارج مصر، وبلد الميلاد). ويتم تسجيل المهنة أيضاً في بلد العمل. ولذلك، يعتبر قطاع مصلحة الأحوال المدنية في وزارة الداخلية مصدراً للبيانات الإدارية حول الهجرة بشكل عام، وهجرة اليد العاملة بشكل خاص.

٨,٣,٤ وزارة التعليم العالي: منصة تسجيل الطلاب الدوليين

٩,٣,٤ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين: أعداد المهاجرين في مصر (اللاجئين)

ان بيانات المسجلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مصر تعكس مخزون وأعداد اللاجئين في مصر من مصدر موثق. يتم نشر هذا البيان حسب جنسيات المسجلين. وجدير بالذكر أن التسجيل لدى المفوضية يعد اختياري.

وتأتي أهمية هذا المصدر أنه يرصد بيانات الهجرة الدولية للاجئين وتدققهم إلى داخل مصر عموماً وهجرة اليد العاملة خصوصاً. ورغم محدودية الأعداد المعلنة والمنشورة، إلا أنه يمثل السجل الإداري الموثق والوحيد في هذا الصدد. بحيث يمكن البناء على هذه الأعداد عند إجراء مسح الهجرة أو اللجوء في مصر، من أجل تحليل هذه الظاهرة. وجدير بالذكر أنه وبناء على مذكرة التفاهم الموقعة بين المفوضية وجمهورية مصر العربية بشأن تبادل المعلومات وتسهيل عمل المفوضية داخل مصر، يمكن الطلب من المفوضية ضرورة مشاركة إطار هذه البيانات الخاصة باللاجئين وطالبي اللجوء مع جهاز التعبئة العامة والإحصاء للاستفادة منها كأحد مدخلات بيانات هجرة اليد العاملة الوافدة ودراسة خصائصها وتوزيعها والدول التي وفدوا منها^{١٠}.

يقوم الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بناءً على البيانات المجمعة من الجهات التابعة لوزارة التعليم العالي (الجامعات والمجلس الأعلى للجامعات والأكاديميات المختلفة ووزارة التعليم العالي (إدارة الإحصاء المركزي - مركز المعلومات والتوثيق) بإعداد أحد الإصدارات بعنوان «النشرة السنوية للطلاب المقيدين - أعضاء هيئة التدريس في التعليم العالي»^٩ على أساس سنوي. وكشفت بيانات النشرة أن عدد الطلاب الدوليين المقيدين يتزايد من سنة إلى أخرى. وجدير بالذكر أنه يتوفر هناك مصدر إداري آخر للمصريين المقيمين في الخارج بغرض الدراسة، وهو النشرة السنوية التي يصدرها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بناءً على بيانات من الإدارة العامة للبعثات بوزارة التعليم العالي بعنوان «النشرة السنوية للمبعوثين بالخارج في مهمة علمية - وزارة التعليم العالي». وقد صدر المجلد الأخير في يونيو ٢٠٢٠، وتهدف هذه النشرة إلى التعرف على حجم وخصائص الموفدين العلميين إلى الخارج في بعثات علمية (بعثات خارجية / بعثات علمية / منح دراسية / بعثات إشراف مشتركة / مبادرة التعليم المصرية اليابانية. (٢٠١٩/٢٠١٨) / برنامج المنح الدراسية (نيوتن مشرفة) / صندوق العلوم والتنمية التكنولوجية).

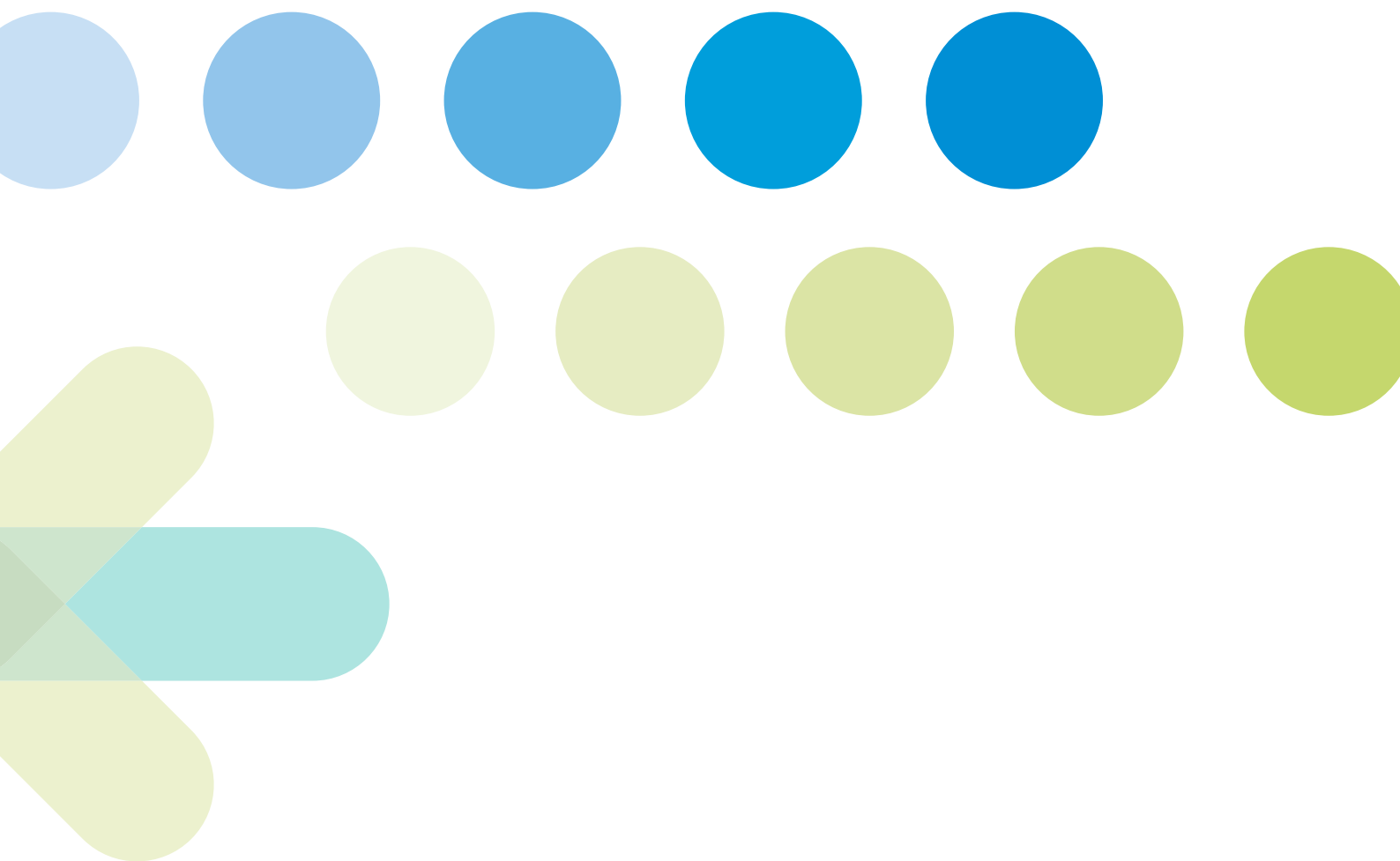
ومن المهم هنا معرفة المصطلحات المستخدمة. وبالنسبة للموفدين في مهمة علمية: تشمل البيانات (بعثات خارجية / بعثات علمية /

٩ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء https://www.capmas.gov.eg/Pages/Publications.aspx?page_id=5104&Year=23492
١٠ اتفاقية اللاجئين لعام 1951، وبروتوكولها لعام 1967 <https://www.unhcr.org/eg/wp-content/uploads/sites/36/2020/11/UNHCR-Egypt-at-a-Glance-AR.pdf> أو <https://www.unhcr.org/ar/4be7cc27904> التي تم الوصول إليه في مايو 2023.

١٠,٣,٤. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين: أعداد المهاجرين في مصر (طالبي اللجوء)

تتوفر لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين سجلات عن عدد طالبي اللجوء في مصر بحسب بلدان المنشأ. حيث شهدت هذه الظاهرة زيادة تدريجية في طلبات اللجوء في مصر في السنوات الأخيرة. وتأتي هذه الزيادة المطردة في طلبات اللجوء بسبب الظروف الاقتصادية والسياسية التي تشهدها الدول الطاردة. أو بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية المصاحبة للصراعات وانعدام الأمن.

يُعتبر معظم هؤلاء المهاجرين وطالبي اللجوء قسريًا / نازحًا مصر بلد عبور، ويحاولون جاهدين الهجرة إلى البلدان الأوروبية في وقت ما لاحقًا. ويجب تحديد الأنواع الأخرى من المهاجرين إلى مصر (المخزون أو التدفقات الداخلة) بوسائل أخرى (تصاريح عمل العمال الأجانب الصادرة من وزارة القوى العاملة، أو سجل الحدود، أو منصة وزارة التربية والتعليم أو وزارة التعليم العالي للطلاب الأجانب، وما إلى ذلك). ويتضح من هذه الإحصاءات محدودية الأعداد المسجلة لطالبي اللجوء وأن هذا لا يرقى بأي حال إلى التقديرات بشأن الوافدين (سواء هجرة أو نزوح من الدول المجاورة والشقيقة كسوريا والعراق واليمن وليبيا وغيرها من الدول الأفريقية). لذا يوصي بمشاركة هذه البيانات وحث المفوضية على تدشين حزمة من الحوافز لتشجيع اللاجئين على التسجيل حتى يمكن حصر الأعداد بالدقة المطلوبة.



٥. تحليل النظام الايكولوجي

جزء آخر من المنصة خاص بتصاريح العمل التي تصدرها وزارة الداخلية للعمل في مصر والتي يقوم الجهاز بإصدار نشرة خاصة بهذه البيانات.

يقوم الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عند إتمام عملية الربط الإلكتروني بإضافة هذه البيانات مباشرة للمنصة وذلك ضمن مبادرة التحول الرقمي، للاستفادة منها وأن تكون حسب المعايير الدولية.

هناك جلسات تعاون بين الوزارة والجهاز فيما يتعلق بتبادل البيانات بالصورة المطلوبة وبالشكل المناسب للمنصة، على أن تكون الموافقة في إطار بروتوكول تعاون فيما يتعلق بتداول وتبادل البيانات إلكترونياً.

سوف يتم إصدار تقارير ربع ونصف سنوية من خلال بيانات المنصة لخدمة صانع القرار لرسم السياسات أو تصميم برامج تدخلية.

من أهم الجزئيات هو تحديد الجهات الشريكة للمنصة (مثل جهاز الإحصاء، اتحاد الصناعات، التربية والتعليم تمدنا بالداخلين الجدد لسوق العمل حسب المؤهلات العلمية والتخصصات الدراسية)، حتى يكون هناك تكامل للجهود.

هناك رصد من خلال المنصة لاحتياجات سوق العمل الحالية والمستقبلية وربطها بالوظائف التي يتم طلب عليها في المستقبل.

وإجمالاً، فإن نظام بيانات العمالة داخل وزارة القوى العاملة يتضمن قاعدة لراغبي العمل، وقاعدة الحاصلين على شهادة قيد، وبيانات المشتغلين، وبيانات العمالة الأجنبية بالمنشآت «تصاريح عمل الأجانب»، وبيانات تعاقدات شركات إلحاق العمالة (إجمالي شركات إلحاق العمالة ١٢٦٦ الحاصلة على ترخيص)، وأخيراً إحصاءات عن المصريين العاملين بالخارج من واقع تصاريح العمل بوزارة الداخلية.

• التحديات التي تواجه وزارة القوى العاملة:

التسجيل الإداري للتعاقدات الخارجية، حيث بلغ حجم التعاقدات الخارجية / الأجنبية الصادرة نحو ٦٠٠ ألف متعاقد سنوي جديد (عام ٢٠١٩) وقبل جائحة فيروس كورونا، وهو الآن أقل من نحو ٢٠٠ ألف متعاقد (في عام ٢٠٢٠). تم إعداد ملف إكسل (جاري حالياً العمل على ميكنة قاعدة بيانات التعاقدات) يحتوي على بيانات تشمل النوع الاجتماعي، ذكر / أنثى، المؤهلات والمهنة.

أكثر التعاقدات فردية من خلال شركات التوظيف بالخارج. وفقاً للمادة ١٧ من قانون العمل لسنة ٢٠٠٣، وهناك ٥ وكالات تعمل على توظيف مصريين للعمل في الخارج بشكل قانوني (وفقاً لإفادة المستجيب التابع لوزارة القوى العاملة).

٥. تحليل النظام الايكولوجي لإنتاج بيانات هجرة اليد العاملة في مصر: نتائج التحليل النوعي/الكيفي (نتائج المقابلات المتعمقة)

كما هو مذكور في قسم المنهجية، تم إجراء العديد من المقابلات المتعمقة مع مسؤولين من الشركاء الوطنيين في إطار مجموعة عمل الهدف المحدد رقم ٣ ومع بعض من ممثلي المنظمات الدولية والخبراء في مجال إحصاءات الهجرة بصفة عامة، وهجرة اليد العاملة بصفة خاصة. وتشمل هذه المقابلات مقابلات مع شركاء وطنيين للجهات التالية:

- وزارة القوى العاملة (MoM)
- وزارة التعليم العالي (MoHE)
- وزارة التربية والتعليم (MoE)
- وزارة التضامن الاجتماعي (MoSS)
- وزارة الدولة للهجرة وشؤون المصريين بالخارج (MoSEEA)
- الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية (NoSI)
- اللجنة الوطنية التنسيق لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر (NCCPIM & TIP)

وأجريت ثلاث مقابلات مع منظمات دولية هي الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) والمنظمة الدولية للهجرة (IOM) ومجلس السكان ومقابلتين مع خبراء في مجال هجرة اليد العاملة. وتعرض الفقرات التالية نتائج هذه المقابلات.

١,٥ وزارة القوى العاملة

أسفرت المقابلة مع وزارة القوى العاملة عن معلومات وموارد غنية للغاية فيما يتعلق بهجرة اليد العاملة وعلاقتها بنظام معلومات سوق العمل وجهود توثيق عقود العمل للمصريين الذين يسافرون للعمل في الخارج. وفيما يلي قائمة المشاريع / المبادرات التي تشارك فيها الوزارة.

تهتم منصة نظام معلومات سوق العمل في الأساس بشقي سوق العمل الداخلي (العرض والطلب) ولكنها كذلك تهتم بالعاملين الأجانب (هجرة العاملين إلى الداخل المصري - رصيد البيانات).

تم تصميم عدد ٤ استمارة استبيان ليتم تعميمها على المنشآت في كافة أنحاء الجمهورية (تم مشاركتها مع إدارة القوى العاملة بالجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لأبداء الرأي - إدارة القوى العاملة) يكون استيفائها إلكترونياً من خلال المنشآت الفاعلة في سوق العمل (مسجلة تامينياً).

يكفل قانون العمل (المادة ١٥ منه) أن الوزارة جهة اختصاص فيما يتعلق بجمع بيانات سوق العمل من مصادرها الأولية (المنشآت العاملة في مصر) سواء كانت حكومية أو خاصة أو قطاع أعمال.

هناك جزء من منصة نظام معلومات سوق العمل خاص بهجرة اليد العاملة إلى سوق العمل المصري. وتصنف العمالة حسب الأقسام المهنية والنوع والنشاط الاقتصادي.

• التحديات:

يتمثل التحدي الأكبر الذي يواجه الوزارة في أن كل كيان يعمل بمعزل عن غيره داخل الوزارة («الرجاء التعاون حتى نحقق أهدافًا مشتركة»، قال المستجيب التابع للوزارة). ويشكل تطوير قدرات الوزارة و وحدات الخريجين في الجامعات التحدي الرئيسي للوزارة. وأخيرًا هناك حاجة إلى تطوير الأنظمة التي يمكن أن تعمل الوزارة من خلالها، والأدوات والأجهزة التي سيتم تدريب العاملين عليها.

• التوصيات

الجدير بالذكر أن المسؤول الذي تمت مقابلته قد افاد بعدد من التوصيات على النحو التالي:

ضرورة تطوير وحدة توثيق الشهادات بالجامعات المصرية وتزويدها بالأدوات والأنظمة اللازمة لجمع البيانات وتدريب الكوادر عليها، حيث تُعتبر مصدر بيانات موثوق به لهجرة اليد العاملة، وخاصة أصحاب المؤهلات العليا.

اقتراح تطوير نظام متابعة للخريجين حتى يمكن من خلاله التعرف على مزيد من التفاصيل حول الخريج (طبيعة العمل، وفي أي تخصص، والعمل في مصر أو في الخارج).

تبادل الخبرات وأفضل الممارسات ونقل المعرفة فيما يتعلق بأنظمة متابعة الخريجين عالمياً.

تقوم وزارة الخارجية بالتصديق على الشهادات للراغبين في الهجرة، وعليه يقترح الحصول على نموذج تعريف لحامل الشهادة المراد التصديق عليها. ويجب أن يكون إلكترونيًا ومرتبطة بقواعد البيانات الأخرى المتعلقة بهجرة اليد العاملة.

تطوير منصة الطلاب الوافدين الأجانب (طلاب ومدربين) بإضافة أي مجالات أخرى مفيدة للباحثين أو الجهات المعنية، حتى نتفق على أن هذه المعلومات مطلوبة ومهمة.

أن يكون للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء اتصال مباشر / ارتباط بقاعدة بيانات المهاجرين والخريجين من خلال التعاون بين الجهاز والوزارة. ويمكن التنسيق مع قسم المهاجرين فيما يتعلق بهذه المسألة إذا لزم الأمر.

٣,٥ وزارة التضامن الاجتماعي

تشارك وزارة التضامن الاجتماعي في العديد من المبادرات المتعلقة بهجرة اليد العاملة، وخاصة المهاجرين العائدين. على سبيل المثال، يوجد عند الوزارة استمارة مبادرة «نورت بلدك» من الجهات الوطنية الأخرى. وتهدف هذه المبادرة إلى التخفيف من تأثر المهاجرين العائدين بسبب جائحة كوفيد-١٩، وأيضًا «مبادرة حياة كريمة» التي تمتد نطاق استهدافها جغرافيًا وقطاعيًا (الزراعة، وصيد الأسماك، و البناء والتشييد، والعمالة المنزلية، وما إلى ذلك).

معرفة حجم ومخزون العمالة المهاجرة تحتاج إلى تعاون جهات كثيرة (وزارة الداخلية، وزارة الخارجية وجهاز الإحصاء)

ضرورة تطوير مسح القوى العاملة لأخذ عينة من جميع المحافظات وتطوير قسم خاص بالأفراد المهاجرين (لا يستطيع متابعة الأسر المهاجرة بشكل كامل - يمكن من خلال وزارة الداخلية مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية)

يوصى بالربط مع السفارات في الخارج والجهات الأجنبية والتمثيل التجاري حتى يتم رصد احتياجات سوق العمل في الأسواق التي توجد بها السفارات. ويتم إدخال هذه البيانات مباشرة في نظام معلومات هجرة اليد العاملة المقترح. وبذلك يتم رصد هذه الاحتياجات، ويكون الباحثون عن عمل مؤهلين لهذه الوظائف.

أنشأت وزارة القوى العاملة ربطًا إلكترونيًا بشأن هجرة اليد العاملة المصرية مع الجانب الأردني، وهناك جهود للربط مع ليبيا والإمارات والسعودية.

أدوات جمع البيانات عبارة عن استبيانات يتم إرسالها في شكل استمارات ورقية من خلال فريق عمل تابع للوزارة وأحيانًا إلكترونيًا من خلال تطبيق عبر الإنترنت.

• أفاد المستجيب ببعض التوصيات على النحو التالي:

ضرورة إكمال الربط الشبكي؛

مكنة خدمة اعتماد عقود الأفراد؛

الحاجة إلى بناء قدرات فريق عمل الوزارة لإستقراء المعلومات وإصدار التقارير؛

قياس جودة البيانات و مدى مطابقتها للمعايير الدولية .

٢,٥ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

تهتم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ببعض المبادرات المتعلقة بجودة التعليم والخدمات المقدمة لمتابعة خريجي الجامعات من خلال وحدات الخريجين في كل جامعة مما يساهم في تصنيف الجامعات والمعايير التي يتم تقييم الجامعات على أساسها. على سبيل المثال، نوع المعلومات التي يهتمون بها عن الخريج وكيف حصل الخريج على وظيفة سواء داخل مصر أو خارجها وهل هذا العمل مرتبط بشكل مباشر بتخصصه الجامعي؟ وتساهم هذه المتابعة في تطوير الأنظمة والمناهج الجامعية لمواكبة احتياجات سوق العمل الداخلي والخارجي. وتعمل الوزارة على ضمان أن يكون الخريج مرشحًا مؤهلًا جيدًا لسوق العمل العالمي بشكل عام والسوق المصري بشكل خاص. والأمر الأكثر إثارة للاهتمام هو أن وحدة توثيق الشهادات في الجامعات المصرية تُعتبر مصدر بيانات موثوق به عن هجرة اليد العاملة، خاصة الحاصلين على مؤهلات جامعية.

العمل على اتساق البيانات التي يتم جمعها حتى لا تتعارض مع بعضها البعض، من خلال التنسيق ومشاركة منهجيات جمع البيانات.

٤،٥ وزارة الدولة للهجرة وشؤون المصريين بالخارج

أشار مسؤولو الوزارة إلى أن جميع برامج / مبادرات الوزارة تحتاج إلى بيانات دقيقة ومُحدثة عن المصريين المهاجرين العاملين بالخارج، وكذلك سوق العمل المصري بخصائصه المختلفة.

• التحديات

لا تمتلك الوزارة القدرات أو الإمكانيات اللازمة لجمع و معالجة و تحليل البيانات. وما يتم في إطار المبادرات الوطنية يتم بشكل مؤقت وموسمي لمعالجة ظاهرة أو مشكلة طارئة. البرامج محددة والوزارة لا تملك الإمكانيات لإنجاح هذه القاعدة، وتسعى للحصول على المساعدة في هذا الصدد، وخاصة من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

التسجيل في المبادرات عن طريق الاتحادات المصرية وجمعياتها في الخارج. وليست الوزارة جهازًا متخصصًا في إنتاج البيانات وليس لديها الإمكانيات اللازمة لذلك، لكنها تقدم خدمة تعالج مشاكل المصريين العاملين بالخارج.

الحاجة إلى بيانات مفصلة عن سوق العمل حسب النوع الاجتماعي والسن ومستوى المهارات ومستوى التعليم والخبرة المكتسبة.

يجب أن تكون البيانات مواكبة لآخر المستجدات (عن سوق العمل المصري والأجنبي).

ما هي المحافظات والقرى المصدرة للهجرة وتحديدًا الهجرة غير النظامية ومكافحتها؟

لا يوجد حصر دقيق لحجم العمالة الوافدة، وهم يحجمون عن التسجيل بالبعثات المصرية بالخارج. ويحتاج الأمر إلى تضافر الجهود للحد من ذلك حتى يمكن حل مشاكلهم والوصول إليهم بسهولة ودمجهم في عملية التنمية الجارية في مصر.

• التوصيات

دعوة الوزارة للمشاركة في اجتماعات الهدف المحدد رقم ٣ (SO3).

يُقترح إضافة قسم خاص بهجرة اليد العاملة إلى مسح القوى العاملة.

من الضروري توفير بيانات محدّثة ومنشورة ورسمية وموثقة، ويُعد الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء الجهة التي يُعتمد عليها بشكل أساسي بالإضافة إلى البيانات المنشورة من قبل الأمم المتحدة (المنظمة الدولية للهجرة).

مبادرة التأمين الاجتماعي للعمال المهاجرين (العمالة المهاجرة). وتكمن مشكلة المبادرة في أنها ليست حصرية، ولا يمكن الاعتماد على بياناتها لأنها غير مُحدثة وبها الكثير من حالات التسرب، ولكن في المستقبل ستدرج أيضا العمالة غير النظامية في الخارج ، على أمل توسيع هذه المظلة التأمينية لتشمل العمال والعائدين من الخارج.

ونفذت وزارة التضامن الاجتماعي مبادرة داخلية منفصلة لدعم العاطلين عن العمل بمبلغ ٥٠٠ جنيه كبديل للبطالة الناجمة عن جائحة فيروس كورونا. وتم تلقي ١١ مليون طلب، ويمكن إتاحة المعلومات للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء من خلال اتفاقية رسمية بين الوزارة والجهاز. وتشكل العمالة المهاجرة العائدة جزءًا مهمًا من هؤلاء.

يمكن اعتبار هذه المبادرات من المصادر الإدارية غير الدورية التي توفر بعض المؤشرات حول هجرة اليد العاملة وخاصة فيما يتعلق بالمهاجرين العائدين. ومن المهم مراجعة أداة جمع البيانات بادخال المتغيرات التي يتم جمعها وكذلك الحصول على قاعدة البيانات نفسها ومن ثم تقييم الأداة في ضوء توصيات المؤتمر الدولي العشرين لخبراء إحصاءات العمل.

• التحديات

تواجه وزارة التضامن الاجتماعي بعض التحديات على النحو التالي:

• أولاً، تفتقر البيانات التي يتم جمعها إلى الاتساق (غير منسقة)، وتتطلب الكثير من الجهود لتكون قابلة للاستخدام (تنقية البيانات).

• ثانيًا، ضرورة بناء قدرات الوزارة فيما يتعلق بمعالجة البيانات وإدارتها وطرق عرضها وتصنيفها حتى يتسنى مشاركتها مع الجهات الشريكة.

• ثالثًا، ضرورة ربط قواعد البيانات المختلفة الواردة من مصادر مختلفة والتي لا توجد بشكل فعال ومستدام وبتكلفة مقبولة.

• رابعًا، عدم وجود توجه مؤسسي نحو نظام متكامل لجمع البيانات، وكلها جهود متفرقة.

• خامسًا، البيانات غير متاحة للمشاركة أو الاستخدام العام، وكلها تعتمد على الحاجة الآنية التي تعالج ظرفًا معينًا.

• التوصيات:

• إتاحة البيانات للاستخدام العام، وأن يكون إنتاج البيانات بشكل دوري منتظم.

• بناء نظام متكامل لجمع البيانات عبر الوزارات والهيئات الحكومية المختلفة.

• ربط قواعد البيانات المختلفة من مصادر متعددة بشكل فعال ومستدام.

• بناء قدرات الوزارة فيما يتعلق بمعالجة البيانات وإدارتها وطرق عرضها وتصنيفها حتى يتسنى مشاركتها مع الجهات الشريكة.

• التوصيات

الربط بين القنصليات والسفارات والمكاتب حول العالم وشركاء الوزارة حتى يتسنى تبادل ومشاركة البيانات.

٥,٥ الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية

تُعد الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية هي الجهة المسؤولة عن إدارة نظام التأمين في مصر. وهي مسؤولة عن تحصيل اشتراكات الموظفين المسجلين واستثمار هذه الاشتراكات. القانون ترك حرية الخضوع للتأمين الاجتماعي بالنسبة للعاملين المصريين بالخارج أو العاملين بالمنظمات الدولية داخل القطر المصري و غير الخاضعة لأحكام قانون العمل المصري. يتقدم المواطن المصري الذي يعمل خارج البلاد حال رغبته في الخضوع للتأمين الاجتماعي بالمستندات الآتية:

١. صورة شهادة الميلاد المميكنة.
٢. صورة بطاقة الرقم القومي؛
٣. طلب اشتراك مؤمن عليه وفقاً للنموذج رقم (١).
٤. صحيفة البيانات الأساسية، وفقاً للنموذج رقم (٣) في حالة وجود مدد سابقة.
٥. بيان من المؤمن عليه بمدد الإشتراك السابقة أو مدى إستحقاقه لمعاش آخر، وفقاً للنموذج رقم (٤).
٦. تقرير اللياقة الطبية الصادر من الجهة الطبية المختصة عند بدء الإشتراك أو صورة منه.

صورة المستند المثبت لبدء العمل أو النشاط الموجب للخضوع لأحكام القانون وعلى الأخص ما يأتي:

١. صورة من جواز السفر على أن يكون سارياً.
٢. صورة موثقة من عقد العمل في الخارج.
٣. صورة من عقد العمل بالهيئة أو المنظمة الدولية أو السفارة الأجنبية.
٤. صورة من عقد العمل على السفن الأجنبية وصورة جواز السفر البحري ساري المفعول.
٥. يقوم مكتب تأمينات مصر للتأمين علي العاملين المصريين بالخارج بفتح اشتراك للعامل وتسجيله علي قاعدة معلومات الحاسب الآلي بالهيئة .
٦. تقوم الهيئة بحفظ أصول المستندات والنماذج والاستمارات المشار إليها إلكترونياً بالأرشيف الإلكتروني مادة رقم ١٢ من قانون ١٤٨ لسنة ٢٠١٩ .

• التحديات:

أشار مسؤولو الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية إلى أن حجم العمالة المصرية بالخارج لا يتناسب والمشاركين في نظام التأمينات الاجتماعية الطوعي الذي يبلغ أقل من ٣٠ ألف مشترك (توجد بيانات تفصيلية عن المشترك في قاعدة بيانات المشتركين).

يعد هذا مصدراً إدارياً جيداً لبيانات هجرة اليد العاملة إذا ما تم تطويره بحيث يكون شاملاً لكافة أنواع العمالة. ويمكن تطوير نماذج جمع البيانات بحيث تتوافق والمعايير الدولية وتوصيات المؤتمر الدولي لخبراء إحصاءات العمل (ICLS).

٦,٥ اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر

تأسست اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر في ٧ نوفمبر ٢٠١٦ بصدر القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠١٦^{١١} وتم تشكيلها فعلياً في ٢٣ يناير ٢٠١٧ بناءً على قرار رئيس مجلس الوزراء المصري رقم ١٩٢ لسنة ٢٠١٧. وتضم اللجنة ٣٠ عضواً ممثلين عن الوزارات والمجالس القومية والهيئات الوطنية المعنية بهذا الشأن، وتختص اللجنة بتنسيق الجهود المشتركة على المستويين الوطني والدولي، ووضع السياسات والدراسات والخطط والبرامج لمكافحة ومنع الهجرة غير النظامية والاتجار بالبشر. هذا، بالإضافة إلى - على سبيل المثال لا الحصر - عمل اللجنة الوطنية كمرجعية استشارية للسلطات والهيئات المعنية، كما يناط بها إعداد ورفع التقارير مباشرة إلى السيد رئيس مجلس الوزراء^{١٢}.

وتتمثل أدوات جمع البيانات حول الهجرة غير الموثقة وهجرة اليد العاملة في قاعدة بيانات قيد التطوير حالياً عن الهجرة غير الموثقة، تتألف من جزئين (التدفق والحجم/الحصر)، لرفع القدرة المعلوماتية الخاصة بموضوعات الهجرة غير الموثقة، وذلك تنفيذاً للاستراتيجية الوطنية لمكافحة ومنع الهجرة غير الموثقة (٢٠١٦ - ٢٠٢٦).

• التحديات:

وتواجه اللجنة بعض التحديات من بينها:

أن التحول الرقمي أصبح ضرورة حتمية حتى تتمكن من ربط البيانات والحصول على البيانات المحدثة بطريقة فعالة.

والتحدي الآخر هو تطوير موقع اللجنة على شبكة الإنترنت لمواكبة التحديات وتوفير المعلومات.

وأخيراً، يُعد رفع مستوى الوعي بمخاطر الهجرة غير النظامية، خاصة في المحافظات التي تنتشر فيها هذه الظاهرة هو التحدي الرئيسي.

١١ المادة (28) من القانون رقم 82 لسنة 2016، بشأن مكافحة الهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين
١٢ المادة (17) من اللائحة التنفيذية لقانون مكافحة الهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين.

• التوصيات:

ضرورة العمل على تحقيق التحول الرقمي حتى يمكن ربط قواعد البيانات ببعضها البعض للحصول على بيانات مُحدثة وفعالة.

تطوير الموقع الإلكتروني للجنة حتى يتماشى مع التطور الحاصل عالميًا.

تصميم تدخلات تعمل على رفع مستوى الوعي بمخاطر الهجرة غير النظامية، خاصة في المحافظات التي تنتشر فيها هذه الظاهرة.

٧,٥ الشركاء والخبراء الدوليون

تم إجراء عدد ثلاث مقابلات مع خبراء من كل من المنظمة الدولية للهجرة والوكالة الألمانية للتعاون الدولي ومجلس السكان كمنظمات دولية تتعاون مع الجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء في عدة مناسبات. وقد أجرى مجلس السكان مسحًا عن الشباب في مصر عام ٢٠١٤ بالتعاون مع الجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء. وتضمن المسح قسم موسع حول تجارب الهجرة والتطلعات إليها بين الشباب. وتتمثل أداة جمع البيانات في استبيان يتم توزيعه يدويًا، إلى المرشحين للمقابلات.

وتُعد المنظمة الدولية للهجرة واحدة من الشركاء الدوليين الرائدة للجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء. وقد أجرت المنظمة بالتعاون مع الجهاز مسح الهجرة الدولية في عام ٢٠١٣ (المسح القومي للهجرة الدولية). وساعدت الجهاز في إنشاء وحدة تحليل بيانات الهجرة، ورفع قدرات موظفي الجهاز فيما يتعلق بعدة مواضيع (تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ومؤشرات الهجرة غير النظامية، و مصفوفة تتبع التنقل). والآن، تعمل المنظمة بالتعاون مع الجهاز على إجراء الجولة الثانية من مسح الهجرة الدولية. وقد ناقش الطرفان موضوعًا آخرًا مهمًا للغاية وسيشتركان في تنفيذه، وهو موضوع بناء القدرات المتعلقة بالبيانات الكبيرة الحجم.

وتم إجراء مقابلتين متعمقتين مع خبراء مصريين في مجال الهجرة، وهما الدكتورة رانيا رشدي (موظفة سابقة بمجلس السكان، وأستاذة بالجامعة الأمريكية بالقاهرة حاليًا) والدكتور أيمن زهري (باحث وخبير في شؤون الهجرة). ويؤكد الخبيران على ضرورة تطوير السجلات السكانية لتشمل جميع الديناميات السكانية، ومن ثم يصبح لا داعي لإجراء التعدادات المكلفة.

٨,٥ النتائج / التوصيات العامة

• الحاجة إلى رقمنة كافة أدوات جمع البيانات. وسيؤدي ذلك إلى تقليل الوقت والتكلفة اللذين لإدارة البيانات والتحقق منها وتحقيق الاتساق فيما بينها ومعالجتها وتحليلها.

• الحاجة إلى ربط الكيانات المختلفة، بحيث يتم تدفق البيانات بسلاسة من منتجي البيانات إلى مستخدميها.

• تصميم برامج بناء القدرات بحيث تساعد على إنشاء نظام معلومات لإدارة البيانات الإدارية.

• الدعم الفني والمؤسسي للأنظمة المفترض بناؤها.

• أخيرًا، تبادل المعرفة وأفضل الممارسات بين مختلف الهيئات.

تتمثل العيوب الرئيسية لمصادر البيانات الإدارية هذه فيما يلي: أنها لا تحتوي على معلومات حول الخصائص الديمغرافية للأفراد كالسن، والجنس، والجنسية، ونوع التأشيرة، والوضع الوظيفي للمهاجرين، ومحل النشأة، وأفراد الأسرة وخصائصهم، ومبالغ التحويلات. وعلاوة على ذلك، لا توفر معلومات حول أسباب هجرة الشخص وكيفية إرسال تحويلات وإلى أي بلد يتم إرسالها. كما أنها تخضع إلى مفاهيم ومصطلحات تختلف من مصدر إلى آخر ولا يتم تحديدها في أغلب الأحيان عند تبادل المعطيات يلخص الجدول (٢) أدناه مصادر البيانات الإدارية للشركاء الوطنيين.

جدول (٢): حصر أدوات البيانات التي يستخدمها الشركاء الوطنيون لإنتاج البيانات الإحصائية أو الإدارية المتعلقة بهجرة اليد العاملة

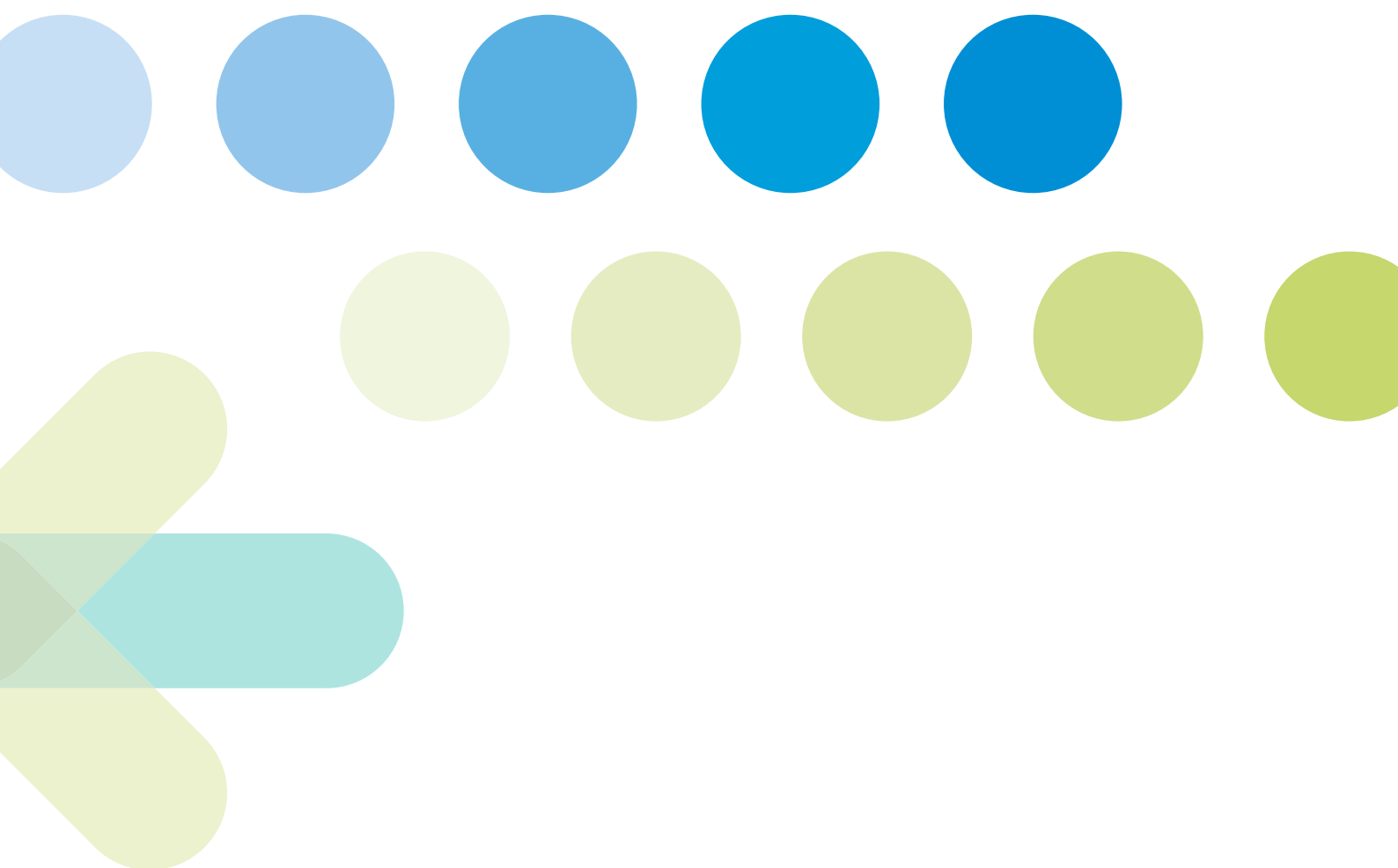
الجهة	أداة البيانات	نوع البيان: 1-مهاجر دولي (بلد القياس - مصر) 2- مهاجر دولي لأغراض العمل 3- مهاجر مصري عائد 4- مصريون عاملون بالخارج 5- مهاجر مصري لأغراض أخرى (غير العمل)	(الأعداد / التدفق / كلاهما)	إحصائية أو إدارية	هل يمكن دمج البيان مع نظام معلومات حول هجرة اليد العاملة (نعم/لا)	إذا كانت الإجابة نعم ماهي دورية هذا البيان؟ 1- غير دوري 2- سنوي 3- ربع سنوي 4- شهري 5- يومي	ملاحظات
وزارة التضامن الاجتماعي	استمارة استبيان "نورت بلدك" المتاحة لديها من الوزارات الاخرى	3- مهاجر مصري عائد	كلاهما	إدارية	نعم	1	تأثير كوفيد-19
	نماذج / استبيانات مشروع وزارة التضامن الاجتماعي (تكافل وكرامة)	3- مهاجر مصري عائد	(كلاهما عند تطویرهما)	إدارية	نعم	2	
اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر	البيانات التي تم جمعها من الشركاء	3- مهاجر مصري عائد 4- مصريون عاملون بالخارج	التدفق / الحجم	إدارية	نعم	2	
وزارة التربية والتعليم الفني	بوابة بيانات الطلاب الدوليين (المنصة)	5- مهاجر مصري لأغراض أخرى (غير العمل)	الحجم (الطلاب والمعلمين)	إدارية	نعم	2	قطاع التكنولوجيا بوزارة التربية والتعليم
وزارة القوى العاملة	استمارات العمل / الاستبيانات	غير متاح	الحجم	إحصائية	نعم	2	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء للدراسة وإبداء الملاحظات
	أداة البيانات لتصاريح العمل (العمال الأجانب في القطاعين العام /الخاص)	1-مهاجر دولي (بلد القياس - مصر) 2- مهاجر دولي لأغراض العمل	الحجم / التدفق	إدارية	نعم	4	
	عقود العمل بالخارج (سجلات)	4- مصريون عاملون بالخارج	التدفق	إدارية	نعم	4، 5	استخدام أوراق Excel

ملاحظات	إذا كانت الإجابة نعم ماهي دورية هذا البيان؟ 1- غير دوري 2- سنوي 3- ربع سنوي 4- شهري 5- يومي	هل يمكن دمج البيان مع نظام معلومات حول هجرة اليد العاملة (نعم/لا)	إحصائية أو إدارية	(الأعداد / التدفق / كلاهما)	نوع البيان: 1-مهاجر دولي (بلد القياس - مصر) 2- مهاجر دولي لأغراض العمل 3- مهاجر مصري عائد 4- مصريون عاملون بالخارج 5- مهاجر مصري لأغراض أخرى (غير العمل)	أداة البيانات	الجهة
أن يطلب الجهاز المركزي للتعينة العامة والإحصاء الأداة المستخدمة ويسعى للتعاون فيما يتعلق بتطوير هذه الأداة وجعلها مستدامة (وليست مؤقتة لظروف جائحة كوفيد-19)	1	نعم	إدارية	التدفق	3- مهاجر مصري عائد	مبادرة نورث بلدك	وزارة الدولة للحجرة
	1	لا	إدارية	التدفق	3- مهاجر مصري عائد	"مراكب النجاة" بداية	
	1	لا	إدارية	التدفق	3- مهاجر مصري عائد	برامج ريادة الأعمال	
فقط السجلات، لا توجد أداة لجمع البيانات، وأن يقوم الجهاز المركزي للتعينة العامة والإحصاء بالتنسيق فيما يتعلق بتطوير أداة وأن تكون رقمية (إلكترونية). وأن يتم ربطها بنظام معلومات هجرة اليد العاملة في المستقبل.	4	نعم	إدارية	التدفق	4- مصريون عاملون بالخارج 5- مهاجر مصري لأغراض أخرى (غير العمل)	سجلات خدمة التصديق على شهادات الخريجين	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
	1	لا	إدارية	التدفق	4- مصريون عاملون بالخارج 5- مهاجر مصري لأغراض أخرى (غير العمل)	متابعة نموذج / استمارة الخريجين بالجامعات المصرية (وحدات شؤون الخريجين).	
	2	نعم	إدارية	الحجم	5- مهاجر مصري لأغراض أخرى (غير العمل)	منصة الطلاب الدوليين	

ملاحظات	الجهة	أداة البيانات	نوع البيان: 1-مهاجر دولي (بلد القياس - مصر) 2- مهاجر دولي لأغراض العمل 3- مهاجر مصري عائد 4- مصريون عاملون بالخارج 5- مهاجر مصري لأغراض أخرى (غير العمل)	(الأعداد / التدفق / كلاهما)	إحصائية أو إدارية	هل يمكن دمج البيان مع نظام هجرة اليد العاملة (نعم/لا)	إذا كانت الإجابة نعم ماهي دورية هذا البيان؟ 1- غير دوري 2- سنوي 3- ربع سنوي 4- شهري 5- يومي
تحتاج الأداة إلى التطوير والرقمنة (يلزم عمل نسخة إلكترونية) وربطها بنظام نظام معلومات هجرة اليد العاملة	الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية	نموذج طلب تأمين بالخارج (أقل من 30,000 مسجل)	4- مصريون عاملون بالخارج	التدفق / الحجم	إدارية	نعم	2
كيف يتم ربطها بنظام معلومات هجرة اليد العاملة؟		طلبات الإجازة السنوية غير مدفوعة الأجر للسفر إلى الخارج (موظفو الحكومة والقطاع العام) 150000 مسجلين	4- مصريون عاملون بالخارج	التدفق / الحجم	إدارية	نعم	2
		تعمل الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية على تطوير تطبيق للتأمين على العمال بالخارج (هجرة اليد العاملة).		التدفق / الحجم	إدارية	نعم	2
	وزارة الداخلية	استمارات طلب تصاريح العمل	4- مصريون عاملون بالخارج	التدفق / الحجم	إدارية	نعم	2
		استمارات طلب الهجرة والحصول على جنسية أخرى.	4- مصريون عاملون بالخارج 5- مهاجر مصري لأغراض أخرى (غير العمل)	التدفق	إدارية	نعم	2
محل الميلاد / محل الإقامة / المهنة في البلد الأجنبي	وزارة الداخلية	التسجيل في السجل المدني - قطاع الأحوال المدنية	4- مصريون عاملون بالخارج 5- مهاجر مصري لأغراض أخرى (غير العمل)	الحجم	إدارية	نعم	2
كيفية ميكنة الأداة وتطويرها وربطها بنظام معلومات هجرة اليد العاملة	وزارة الخارجية	سجلات وزارة الخارجية للتصديق على الشهادات لأجل السفر (عمل - دراسة) إلى الخارج.	4- مصريون عاملون بالخارج 5- مهاجر مصري لأغراض أخرى (غير العمل)	التدفق	إدارية	نعم	2

ملاحظات	اذا كانت الإجابة نعم ماهي دورية هذا البيان؟ 1- غير دوري 2- سنوي 3- ربع سنوي 4- شهري 5- يومي	هل يمكن دمج البيان مع نظام معلومات حول هجرة اليد العاملة (نعم/لا)	إحصائية أو إدارية	(الأعداد / التدفق / كلاهما)	نوع البيان: 1-مهاجر دولي (بلد القياس - مصر) 2- مهاجر دولي لأغراض العمل 3- مهاجر مصري عائد 4- مصريون عاملون بالخارج 5- مهاجر مصري لأغراض أخرى (غير العمل)	أداة البيانات	الجهة
كيفية ميكنة الأداة وتطويرها وربطها بنظام معلومات هجرة اليد العاملة	2	نعم	إدارية	التدفق	4- مصريون عاملون بالخارج 5- مهاجر مصري لأغراض أخرى (غير العمل)	سجلات وزارة الخارجية للتصديق على الشهادات لأجل السفر (عمل - دراسة) إلى الخارج.	وزارة الخارجية
البيانات غير متوفرة حاليا ، يمكن تحليل بيانات الاستمارة المطولة حيث تشتمل على أسئلة عن (تغيير محل الإقامة خلال 10 سنوات الماضية) لتعكس الهجرة العائدة أو الوافدة خلال هذه الفترة.	كل 10 سنوات	نعم	إحصائية	التدفق / الحجم	1-مهاجر دولي (بلد القياس مصر) 2- مهاجر دولي لأغراض العمل 3- مهاجر مصري عائد	التعداد العام للسكان	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
البيانات غير متوفرة حاليا ، ضرورة تحليل الأسئلة الخاصة بالعمالة الأجنبية بقسم العمل لكل استمارة من لانه يشتمل على أسئلة عن أعداد هجرة اليد العاملة الدولية بمصر.	كل 5 سنوات	نعم	إحصائية	الحجم	1-مهاجر دولي (بلد القياس مصر) 2- مهاجر دولي لأغراض العمل	التعداد الاقتصادي	
البيانات غير متوفرة حاليا، أفاد مسؤولو الجهاز تضمين قسم عن هجرة اليد العاملة. ويطبق حاليا في الربع الرابع من كل عام ويسعى الجهاز لتطويره.	3	نعم	إحصائية	التدفق / الحجم	3- مهاجر مصري عائد 4- مصريون عاملون بالخارج 5- مهاجر مصري لأغراض أخرى (غير العمل)	مسح القوى العاملة	
لم يتم نشر بيانات من خلال هذا المسح حول هجرة اليد العاملة ، يعمل الجهاز على إضافة بعض الأسئلة عن هجرة اليد العاملة	1	نعم	إحصائية	التدفق	4- مصريون عاملون بالخارج 5- مهاجر مصري لأغراض أخرى (غير العمل)	المسح الوطني لعمل الأطفال 2010 و 2022	

الجهة	أداة البيانات	نوع البيان: 1-مهاجر دولي (بلد القياس - مصر) 2- مهاجر دولي لأغراض العمل 3- مهاجر مصري عائد 4- مصريون عاملون بالخارج 5- مهاجر مصري لأغراض أخرى (غير العمل)	(الأعداد / التدفق / كلاهما)	إحصائية أو إدارية	هل يمكن دمج البيان مع نظام معلومات حول هجرة اليد العاملة (نعم/لا)	إذا كانت الإجابة نعم ماهي دورية هذا البيان؟ 1- غير دوري 2- سنوي 3- ربع سنوي 4- شهري 5- يومي	ملاحظات
	المسح التتبعي للنشء والشباب في مصر 2009-2014-2023/2022	3- مهاجر مصري عائد 4- مصريون عاملون بالخارج 5- مهاجر مصري لأغراض أخرى (غير العمل)	التدفق	إحصائية	نعم	1	العمل على إضافة بعض الأسئلة عن هجرة اليد العاملة
	المسح الزراعي	3- مهاجر مصري عائد 4- مصريون عاملون بالخارج 5- مهاجر مصري لأغراض أخرى (غير العمل)	التدفق	إحصائية	نعم	1	العمل على إضافة بعض الأسئلة عن هجرة اليد العاملة
	المسح السكاني الصحي (DHS)	3- مهاجر مصري عائد 4- مصريون عاملون بالخارج 5- مهاجر مصري لأغراض أخرى (غير العمل)	الحجم / التدفق	إحصائية	نعم	4	العمل على إضافة بعض الأسئلة عن هجرة اليد العاملة
	مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك (HIEC)	3- مهاجر مصري عائد 4- مصريون عاملون بالخارج 5- مهاجر مصري لأغراض أخرى (غير العمل)	الحجم	إحصائية	نعم	كل سنتين	لم يتم إنتاج و نشر بيانات في الوقت الحالي من خلال هذا المصدر ، يتضمن قسم الدخل الناتج عن التحويلات على أسئلة حول أعداد المهاجرين يمكن بحث الاستفادة من أسئلة هذا القسم كمصدر لبيانات هجرة اليد العاملة
	مسح سوق العمل المصري (ELMPS)	3- مهاجر مصري عائد 4- مصريون عاملون بالخارج 5- مهاجر مصري لأغراض أخرى (غير العمل)	الحجم / التدفق	إحصائية	نعم	كل 5 سنوات	لا تتوفر بيانات في الوقت الحالي تم نشرها ، ضرورة عقد ورشة عمل خصيصا لتحليل بيانات هذا المسح فيما يتعلق بهجرة اليد العاملة وخاصة العائدة.



٦. تقييم جودة البيانات

٦. تقييم جودة البيانات

وهذا يشمل بيانات هجرة اليد العاملة. وتتولى وحدة بيانات الهجرة داخل الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (قطاع الإحصاء) المسؤولية عن آليات/صلاحيات التنسيق. ويجب أن تتمتع بصلاحيات الجمع بين مختلف الجهات الفاعلة وإنشاء برنامج إحصائي لجمع بيانات هجرة اليد العاملة وتحليلها ونشرها.

لا توجد اتفاقيات (و / أو مذكرة تفاهم) تنظم تبادل المعلومات. وتوضح الممارسة العملية. أن التعاون وتبادل المعلومات الإحصائية بين المؤسسات المختلفة غير مكثف بما يكفي وبطيء لدرجة أن القليل من عمليات تبادل المعلومات تحكمها اتفاقات و / أو بروتوكولات. وقد عانت من ضعف القدرات التقنية المحدودة والافتقار إلى تنسيق التعاريف والمفاهيم والتصنيفات. ولم تكن وحدة الهجرة في وضع يسمح لها بالاضطلاع بدور التنسيق الفني. ولا يملك منتجوا البيانات حول هجرة اليد العاملة فريق عمل مؤهل كما هو الحال مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

تقوم رسالة ورؤية الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء على التوافق مع المعايير الدولية والالتزام بمبدأ الشفافية وتلبية احتياجات المستخدمين من البيانات الإحصائية وتزويدهم بخدمة ذات جودة ومصداقية عاليتين وتقديم المساعدة في الوقت المناسب فيما يتعلق بإعداد برامج وخطط التنمية المحلية وكذلك لتكون قابلة للمقارنة على المستوى الدولي. ويوثق الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء وينشر بياناته الإحصائية وبياناته الوصفية وفقاً للمعايير الدولية وبما يتماشى مع المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية الصادرة عن الأمم المتحدة والمرتبطة بالبيانات الوصفية:

المبدأ (٢): المعايير والأخلاق المهنية

المبدأ (٣): المسؤولية والشفافية

المبدأ (٥): مصادر الإحصاءات الرسمية

المبدأ (٩): استخدام المعايير الدولية لضمان جودة نشر البيانات الإحصائية الموثوقة (البيانات الوصفية).

وافق الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) على تدريب بعض موظفي الجهاز على توثيق ونشر البيانات باستخدام مجموعة أدوات إدارة البيانات الجزئية وهو برنامج تم تصميمه وتطويره من قبل مجموعة البنك الدولي (مجموعة البيانات) للتعامل مع الأمور الفنية التي تواجه منتجوا البيانات.

وكانت إجراءات التنفيذ على النحو التالي:

في ديسمبر ٢٠٠٩، تألف فريق التدريب من المشرف العام على المشروع وتم إعداد فرق العمل التدريبية.

قام خبراء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بتدريب الفرق على ست نشرات إحصائية.

في أبريل ٢٠١٠، تم إطلاق برنامج النشر بدعم فني من خبراء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وتم نشر ستة مشاريع وتوثيقها على موقع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

قدمت الأقسام الثلاثة السابقة تحليل الجهات الفاعلة وأصحاب المصلحة المختلفين في منظومة بيانات هجرة اليد العاملة (منتجو البيانات ومستخدموها). وهو تحليل مفصل لمصادر البيانات الإحصائية ومصادر البيانات الإدارية وأخيراً المراجعة المكتوبة ونتائج المقابلات النوعية. ويتمثل الهدف الرئيسي من التحليل السابق في تقييم البيئة المؤسسية لمنتجي الإحصاءات الرسمية عن هجرة اليد العاملة في الإطار المفاهيمي والعلاقات الاستراتيجية وحالة الموارد البشرية والمالية والتقنية. يتناول هذا القسم تقييم جودة البيانات التي يتم انتاجها عن هجرة اليد العاملة وآليات وأدوات الإنتاج الإحصائي المستخدمة.

ويتمثل الهدف الرئيسي من هذا القسم في الخروج بتوصيات ملموسة وخريطة طريق عند إنشاء نظام معلومات حول الهجرة الدولية لليد العاملة (ILMIS) كجزء من نظام معلومات سوق العمل. وامكانية توفيرها لبيانات حول مجموعة العمال المهاجرين الدوليين كما وردت في توصيات المؤتمر الدولي العشرين لخبراء إحصاءات العمل. يقدم الجدولان (٦-١) و (٦-٢) أدناه ملخصاً حول التوافق بين البيانات المتاحة في مصادر وطنية وخصائص مجموعة العمال المهاجرين الدوليين.

ويعتمد تقدير وتقييم القدرات الإحصائية لأصحاب المصلحة، والشركاء في مجال هجرة اليد العاملة، وجودة البيانات المنتجة على مدونة الممارسات الجيدة للإطار الإحصائي الأوروبي لتقييم جودة البيانات وإطار صندوق النقد الدولي لتقييم جودة البيانات (الجدول ٦-٣). ولقد استخدمت المدونة الأوروبية للممارسات الجيدة المتبعة في مجال الإحصاء لتقييم البيئة المؤسسية.

المدونة الأوروبية للممارسات الجيدة المتبعة في مجال الإحصاء : البيئة المؤسسية

المبدأ (١): الاستقلال المهني

المبدأ (٢): الإطار المرجعي لجمع المعلومات والوصول إليها

المبدأ (٣): كفاية الموارد

المبدأ (٤): الالتزام بالجودة

المبدأ (٥): السرية الإحصائية وحماية البيانات

المبدأ (٦): الحياد والموضوعية

القائمة المرجعية المستخدمة: بنود الجودة التي تم تطبيقها هي فئة مختارة من إطار جودة البيانات الكلي لصندوق النقد الدولي كالتالي:

المبدأ (١): التنسيق والتعاون بين الهيئات الإحصائية المختلفة.

المبدأ (٢): تحديد المسؤولية بوضوح عن جمع ومعالجة ونشر الإحصاءات
المبدأ (٣): الموظفون ومؤهلاتهم مناسبة فيما يتعلق بالوظائف، وكذلك فإن الموارد الحاسوبية والمرافق المادية والموارد المالية تناسب الاحتياجات.

المبدأ (٤): تحديد سياسة الجودة وإعلانها للجمهور.

على النحو الموضح أعلاه، فإن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء هو الجهة التي تلعب الدور الرئيسي في مجال جمع وتحليل ونشر البيانات،

١,٦ البيانات المتوفرة من المصادر الوطنية

فيما يلي مصادر البيانات الرسمية (الإحصائية والإدارية) التي تم تقييمها: يقدم الجدول الموالي البيانات المتاحة من المصادر الوطنية المختلفة ومجموعة العمال المهاجرين الدوليين الذين تستهدفهم الدراسة. حيث يقوم كل من الشركاء الوطنيين بجمع بيانات عن الهجرة بشكل عام أو المهاجرين بشكل خاص سواء بصورة مباشرة (سجلات وزارة الداخلية) أو بصورة غير مباشرة مثل منصات وزارتي التعليم والتعليم العالي. هذا الجدول يقدم تلخيصاً لهذه المصادر.

في نفس الشهر (أبريل ٢٠١٠)، أنشئت وحدة التوثيق المكونة من مشرف عام ومسؤول من قطاع الإحصاء وموظف من قطاع التكنولوجيا، بحيث تم تدريب الموثقين الجدد ومراجعة التوثيق في إداراتهم وتسليم الدراسة الموثقة في الوحدة تمهيداً للنشر والحفظ في الأرشيف.

نشر البيانات الإحصائية الموثقة وفق المعايير الدولية.

توثيق المسوح والنشرات وحفظها في الأرشيف ونشرها على محورين.

• توثيق النشرات التي يصدرها الجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء بالتزامن مع إصدارها.
• توثيق السلاسل الزمنية للاحتفاظ بها وإتاحتها.

يعتمد إطار ضمان الجودة لدى الجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء على الإطار الوطني لضمان الجودة الذي أعده خبراء الجودة (UN-NQAF) والصادر عن الأمم المتحدة في عام ٢٠١٩ و وثيقة المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية (FPOS) الصادرة عن الأمم المتحدة في عام ١٩٩٤، والتي تم تحديث مقدماتها وإصدارها في عام ٢٠١٤ وإطار تقييم جودة البيانات (DQAF) الصادر عن صندوق النقد الدولي في عام ٢٠٠٣. ويلتزم الجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء بضمان تحقيق جودة البيانات الإحصائية لجميع مخرجاته لتلبية احتياجات المستخدم. ويُستخدم إطار تقييم جودة البيانات الصادر عن صندوق النقد الدولي لتقييم العمليات الإحصائية والنتائج الإحصائية. وهناك خمسة أبعاد للجودة على النحو التالي:

المنهجية السليمة: ينبغي أن تتبع الأسس المنهجية للإحصاءات المنتجة المعايير والمبادئ التوجيهية والممارسات الجيدة الدولية.

الدقة والموثوقية: أن تكون مصادر البيانات والأساليب الإحصائية موثوقة وأن ترسم النتائج الإحصائية صورة دقيقة بما فيه الكفاية لتعكس الواقع الفعلي.

الملاءمة والفائدة: تلبية الإحصاءات المنتجة الاحتياجات الحالية والمحتملة للمستخدمين.

الاتساق والقابلية للمقارنة: أن تكون إحصاءات هجرة اليد العاملة متسقة عبر مجموعة بيانات ومع مرور الوقت، فضلاً عن مجموعات البيانات المهمة الأخرى.

إمكانية الوصول والوضوح: أن تكون الإحصاءات والبيانات الوصفية متاحة بسهولة ومعروضة بطريقة واضحة ومفهومة، وأن يتوفر دعم المستخدم.

المصدر: إطار ضمان جودة البيانات الإحصائية، الجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء، يوليو ٢٠٢٠.

جدول (٦-٢) : البيانات المتاحة في المصادر الوطنية وفقا لمجموعة العمال الدوليين المهاجرين

المؤسسة	مصادر المعلومات	العمال المهاجرون الدوليون	المهاجرون لأجل العمل	العمال المهاجرون الدوليون العائدون	المهاجرون المصريون بالخارج
الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	التعداد العام للسكان والمساكن	✓			
	مسح القوى العاملة *				
	التعداد الاقتصادي		✓		
	مسح سوق العمل المصري				✓
	مسح النش والشباب في مصر				✓
	مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك للأسرة			✓	✓
	المسح القومي للهجرة الدولية - مصر 2013	✓		✓	
وزارة القوى العاملة	تصاريح العمل للأجانب	✓			
	قاعدة بيانات لجهات الاتصال للمصريين العاملين بالخارج				✓
	تصاريح العمل للمصريين للعمل بالخارج				✓
وزارة الداخلية	طلبات الهجرة والمصريين الذين يحملون جنسيات أجنبية				✓
	قاعدة بيانات المغادرين والقادمين				✓
	قاعدة بيانات تأمين المصريين المهاجرين المقيدين				✓
الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية	القطاع العام، الحاصلين على إجازة غير مدفوعة الأجر وسافروا إلى الخارج للعمل				✓

فيما يتعلق بالمركزية وتنسيق عمليات جمع البيانات وتولييفها. ويعتمد أساس التقييم الوارد في هذا الفصل على مراجعة الأدبيات التي تم إعدادها في أقسام التحليل وكذلك على المقابلات التي أجريت مع مختلف الشركاء الوطنيين أصحاب المصلحة.

تحتاج المصادر الإحصائية التي يقوم عليها الجهاز المركزي للتعبئة العامة

من بين جميع المؤسسات المعنية بجمع المعلومات عن هجرة اليد العاملة، نادرة هي المؤسسات التي تكون مهمتها الرئيسية على هذا النحو. بالنسبة لمعظم هذه المؤسسات، تعد الإحصاءات منتجا ثانويا لأنشطة ذات طبيعة إحصائية مدفوعة بهدف آخر، مثل تعداد السكان والمساكن، أو الأنشطة الإدارية التي تهدف إلى تقديم خدمات عامة، وليس معلومات. ولا يبدو أن هذه المؤسسات المختلفة قد وصلت إلى سرعتها المطلوبة

وتكامل هذه الجهود؛ على سبيل المثال، مصادر وزارة الداخلية الإدارية المتعددة، والتي تأخذ منها تصاريح السفر وكروت المغادرة والوصول، تفتقر إلى الدقة والشمول إضافة إلى غياب معطيات حول الخصائص الديمغرافية وغيرها للمهاجرين.

يوضح الجدول (٦-٣) البيانات المتاحة من خلال المصادر الوطنية المختلفة والمجموعات المختلفة للعمال المهاجرين الدوليين والمهاجرين الدوليين العائدين؛ و المصريين العاملين بالخارج. يتم من خلال الجدول عرض مصادر البيانات لكل من الشركاء الوطنيين لكل فئة من فئات هجرة اليد العاملة الدولية التي أتى بها المؤتمر العشرين حول احصاءات هجرة اليد العاملة الدولية الى جانب العمالة المصرية بالخارج.

والإحصاء مثل التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت وغيرها الى إضافة بعض الحقول عن المهاجرين الدائمين من الأسر المصرية وبعض خصائصهم. وتتضمن المصادر الإحصائية بيانات تفصيلية عن المهاجرين العائدين ولكن ليس عن المهاجرين الحاليين. لا يتضمن مسح الدخل والانفاق بيانات عن هجرة العمالة إلا عندما يتعلق الأمر بالتحويلات الخارجية، ويقتصر الأمر على التقصي عن اجماليات التحويلات الخارجية. ويتضمن التعداد الاقتصادي إجماليات عن العاملين الأجانب داخل مصر، دون دراسة الخصائص. تفتقر هذه المصادر الإحصائية الى رصد التيارات للهجرة سواء العابرة أو إلى الخارج.

وعلى العكس، فإن المصادر الإدارية تتميز بالديناميكية والحيوية في إمكانية إنتاج مؤشرات عن هجرة العمالة سواء المصريين الى الخارج او الأجانب الى داخل مصر، محدثة ولحظية، ولكن الفجوات تتعلق بالدقة والميكنة

جدول (٦-٣): البيانات المتاحة في مصادر وطنية والمجموعات المختلفة للعمال المهاجرين الدوليين:

المؤسسة	مصادر المعلومات	العمال المهاجرون (الأجانب في مصر)		العمال المهاجرون (المصريون) الدوليون العائدون
		السكان الأجانب في الخارج	السكان المولودين في الخارج	
الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	التعداد العام للسكان والمساكن	✓	✓	✓
	مسح القوى العاملة *			✓
	التعداد الاقتصادي	✓		
	مسح سوق العمل المصري	✓	✓	✓
	مسح النشء والشباب في مصر			✓
	مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك للأسرة			
	التعداد الاقتصادي	✓		
وزارة القوى العاملة	المسح القومي للهجرة الدولية - مصر 2013	✓	✓	✓
	تصاريح العمل للأجانب	✓		
وزارة الداخلية	قاعدة بيانات لجهات الاتصال للمصريين العاملين بالخارج	✓	✓	✓
	تصاريح العمل للمصريين للعمل بالخارج		✓	✓
	طلبات الهجرة والمصريين الذين يحملون جنسيات أجنبية		✓	

المؤسسة	مصادر المعلومات	العمال المهاجرون (الأجانب في مصر)		العمال المهاجرون (الأجانب في مصر)		العمال المهاجرون (المصريون) الدوليون العائدون
		السكان الأجانب	السكان المولودين في الخارج	الحجم	التدفق	
	قاعدة بيانات المغادرين والقدامين	✓	✓		✓	✓
الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية	قاعدة بيانات تأمين المصريين المهاجرين المقيدين			✓	✓	
	القطاع العام، الحاصلين على إجازة غير مدفوعة الأجر وسافروا إلى الخارج للعمل			✓	✓	

يوضح الجدول (٦-٣) البيانات المتاحة في المصادر الوطنية المختلفة والمجموعات المختلفة للعمال المهاجرين الدوليين والمصريين بالخارج والعائدين. حيث يوضح الجدول مصدر البيانات لكل من الشركاء الوطنيين لكل فئة من فئات هجرة اليد العاملة.

جدول (٦-٤ أ): جدول تقييم جودة البيانات: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

العنصر	المؤشر	مراعاة المؤشر أو وجوده: نعم، لا، لا توجد إجابة	ملاحظات
الإطار القانوني والمؤسسي	تحديد المسؤولية بوضوح عن جمع ومعالجة ونشر الإحصاءات.	نعم	
	تظل البيانات التي يقدمها المعلنون سرية ويتم استخدامها فقط للأغراض الإحصائية.	نعم	
	رصد مدى ملاءمة الإحصاءات الموجودة وفائدتها العملية لاحتياجات المستخدمين.	نعم	
الجوانب الأخرى لإدارة الجودة	استخدام طرق تركز على الجودة	نعم	
	استخدام طرق لمراقبة البرنامج الإحصائي.	نعم	
الاحترافية	تجميع الإحصاءات بشكل غير متحيز	نعم	
	يعتمد اختيار المصادر والأساليب الإحصائية واتخاذ القرارات اعتمادًا حصريًا على اعتبارات إحصائية	نعم	
	تتمتع الهيئة الإحصائية المختصة بصلاحيات إبادة الملاحظات في حالة سوء تفسير الإحصائيات أو إساءة استخدامها.	نعم	
الشفافية	إطلاع الجمهور على الشروط الحاكمة لجمع البيانات ومعالجتها ونشرها.	نعم	
	الإخطار مسبقًا بالتغيرات الرئيسية في المنهجية والبيانات الأساسية والتقنيات الإحصائية.	نعم	غالبًا ما ينظم الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء مؤتمرات صحفية للإخطار بالتغيرات الكبيرة المتعلقة بالآليات الرئيسية التي يستخدمها في تجميع البيانات.
معايير أخلاقية	القواعد الأخلاقية معمول بها ومعروفة جيدًا للموظفين.	نعم	

العنصر	المؤشر	مراجعة المؤشر أو وجوده: نعم، لا، لا توجد إجابة	ملاحظات
المفاهيم والتعاريف	الهيكل العام فيما يتعلق بالمفاهيم والتعاريف يتبع المعايير أو المبادئ أو الممارسات الجيدة المقبولة دوليًا.	نعم	تتوافق المفاهيم والتعاريف إلى حد كبير مع المعايير الدولية. ومع ذلك، لم يتم إدراج العديد من المؤشرات الدولية في الاستبيانات.
النطاق	يتماشى النطاق إلى حد كبير مع المعايير أو المبادئ أو الممارسات الجيدة المقبولة دوليًا.	نعم	
التصنيف	تتوافق أنظمة التصنيف بشكل عام مع المعايير أو المبادئ أو الممارسات الجيدة المقبولة دوليًا.	نعم	
البيانات الأساسية	جمع البيانات الأساسية في إطار البرامج العامة مع مراعاة واقع البلاد.	نعم	هناك معالجة ضعيفة للبُعد الخاص بالهجرة في مسح القوى العاملة
	تتوافق البيانات الأساسية بشكل معقول مع معايير التعريف وتطبيق النطاق والتصنيف والتقييم وتاريخ التسجيل المحدد لإحصاءات المنشأة.	نعم	
	الحصول على البيانات الأساسية في الوقت المحدد	نعم	
التحقق من البيانات الأساسية	تقييم البيانات الأساسية - بما في ذلك التعدادات والمسوح بالعينة والسجلات الإدارية - بانتظام للتحقق من التغطية وأخذ العينات والاستجابة والأخطاء خارج العينة، على سبيل المثال؛ رصد نتائج هذه التقييمات وتوجيه العمليات الإحصائية	نعم	يقوم الجهاز المركزي للتعينة العامة والإحصاء بتقييم قواعد البيانات بانتظام. ويشرح هذا الجانب بوضوح في الملاحظات المنهجية المرتبطة بقواعد البيانات والنتائج المنشورة.
الأساليب الإحصائية	يعتمد تجميع البيانات على الأساليب الإحصائية السليمة لمعالجة البيانات الأساسية.	نعم	
	تستند الإجراءات الأخرى المستخدمة (ضبط وتعديل البيانات الإحصائية والتحليل) إلى تقنيات إحصائية سليمة.	نعم	
دراسات المراجعة	إجراء دراسات المراجعة والتحليلات بانتظام وتُستخدم داخليًا لدعم الإجراءات الإحصائية.	نعم	
وتيرة النشر والمواعيد النهائية	تخضع دورية النشر لمعايير النشر	نعم	
	تخضع أوقات النشر لمعايير النشر.	نعم	
الاتساق	الإحصائيات متسقة ضمن نفس مجموعة البيانات.	نعم	إجراء العديد من الاختبارات للتحقق من الاتساق.
الوصول إلى البيانات	تُعرض الإحصائيات بطريقة تسهل تفسيرها وتسمح بإجراء مقارنات هادفة (عرض النصوص والجداول والرسوم البيانية ووضوحها).	نعم	نشر البيانات على المستوى الجزئي للتعداد، ومسح القوى العاملة، ومسح الدخل والإنفاق والاستهلاك، إلخ.. يسهل استغلال البيانات من قبل المنظمات والخبراء والباحثين، وغيرهم.
	هناك كفاية فيما يتعلق بوسائل النشر ووسائطه.	نعم	هناك حاجة إلى تحسينها للوصول إلى البيانات واستخدامها بشكل أفضل.
	إصدار الإحصائيات وفقًا لجدول زمني مُعلن مسبقًا.	لا	
	إرسال الإحصائيات، التي لا يتم نشرها بشكل منهجي، إلى الأطراف المعنية عند الطلب.	نعم	يقوم الجهاز المركزي للتعينة العامة والإحصاء أحيانًا بنشر البيانات عند الطلب (من خلال الاتفاقيات والشركات وما إلى ذلك).
	يتوفر التوثيق بشأن المفاهيم والنطاق والتصنيفات وتسجيل القواعد والمصادر والتقنيات المستخدمة في الإحصائيات، كما يتم الإبلاغ عن الانحرافات عن المعايير أو المبادئ أو الممارسات الجيدة المقبولة في الخطة الدولية.	نعم	يتوفر التوثيق بشأن المفاهيم ومجال التطبيق والتصنيفات والتقنيات المستخدمة في الإحصاءات (الملاحظات المنهجية والوثائق الفنية، المرفقة بالنتائج، والتي يتم نشرها). ومع ذلك، لا تذكر الانحرافات عن المعايير أو المبادئ أو الممارسات الجيدة المقبولة دوليًا.
	تصميم مستوى التفاصيل وفقًا لاحتياجات الجمهور المستهدف.	نعم	

العنصر	المؤشر	مراجعة المؤشر أو وجوده: نعم، لا، لا توجد إجابة	ملاحظات
مساعدة المستخدم	يمكن للجمهور الوصول بسهولة إلى فهارس وقوائم المنشورات والوثائق والخدمات الأخرى، والتي يتم تحديد أسعارها، عند الاقتضاء.	نعم	يحتوي موقع الجهاز المركزي للتعبيد العامة والإحصاء على عدد كبير من النشرات والوثائق المتعلقة بآليات جمع المعلومات، ومع ذلك جرى تحسين إمكانية وصول الجمهور إلى المعلومات التي ينتجها الجهاز بدرجة كبيرة.
	تحديد نقاط الوصول لكل فئة من فئات البيانات	غير متاح	

البيان وهو وحدة جمع البيان وهو الأفراد) وتضاهي تلك المنصة ما تقدمه المنظمات الإقليمية والدولية وذلك بدعم ومساندة من بعض الجهات الدولية الشريكة مثل البنك الدولي.

يقدم الجدول (٦-٤ أ) ملخص تقييم جودة البيانات التي يتيحها الجهاز المركزي للتعبيد العامة والإحصاء من خلال منصاته المختلفة ومركز معلوماته وموقعه الإلكتروني، وأخيرًا تم تطوير منصة خاصة بإتاحة البيانات الخام المجهرية في الصورة الفردية (على مستوى وحدة جمع

جدول (٦-٤ ب) : جدول تقييم جودة البيانات: وزارة القوى العاملة

العنصر	المؤشر	مراجعة المؤشر أو وجوده: نعم، لا، لا توجد إجابة	ملاحظات
الإطار القانوني والمؤسسي	تحديد المسؤولية بوضوح عن جمع ومعالجة ونشر الإحصاءات.	نعم	إعادة الفحص لدورية جمع البيانات ومعالجتها وتحليلها.
	تظل البيانات التي يقدمها المعلنون سرية ويتم استخدامها فقط للأغراض الإحصائية.	نعم	
	كفاية تبادل البيانات والتنسيق بشأنها بين الهيئات المسؤولة عن إنتاجها.	نعم	يوجد تبادل وتنسيق (خاصة مع وزارة الداخلية). ويتم تنفيذ إجراءات التبادل والتنسيق هذه على نحو منتظم وتجميع البيانات المتبادلة على الدوام تقريبًا.
	إعداد التقارير الإحصائية مطلوب بموجب القانون أو يتم ضمانه من خلال تدابير لتعزيزه.	نعم	
الملاءمة	مراقبة مدى ملاءمة الإحصاءات الموجودة وفائدتها العملية لاحتياجات المستخدمين.	نعم	
الجوانب الأخرى لإدارة الجودة	استخدام طرق تركز على الجودة	نعم	
	استخدام طرق لرصد البرنامج الإحصائي.	--	
	استخدام طرق لدمج قضايا الجودة في تخطيط البرامج الإحصائية.	--	
الاحترافية	تجميع الإحصاءات بشكل غير متحيز	نعم	
	يعتمد اختيار المصادر والأساليب الإحصائية واتخاذ القرارات اعتمادًا حصريًا على اعتبارات إحصائية	نعم	
	تتمتع الهيئة الإحصائية المختصة بصلاحيات إبادة الملاحظات في حالة سوء تفسير الإحصائيات أو إساءة استخدامها.	نعم	
الشفافية	إطلاع الجمهور على الشروط الحاكمة لجمع البيانات ومعالجتها ونشرها.	نعم	تنشر البيانات للجمهور على موقع الوزارة وبغيرها من الوسائل

العنصر	المؤشر	مراعاة المؤشر أو وجوده: نعم، لا، لا توجد إجابة	ملاحظات
	الإخطار مسبقًا بالتغييرات الرئيسية في المنهجية والبيانات الأساسية والتقنيات الإحصائية.	لا	
	إطلاع الجمهور بوصول مسؤولي الدولة إلى البيانات قبل نشرها.	--	
	تحديد منتجات الأجهزة والخدمات الإحصائية بوضوح.	--	
معايير أخلاقية	القواعد الأخلاقية معمول بها ومعروفة جيدًا للموظفين.	نعم	
المفاهيم والتعاريف	الهيكل العام فيما يتعلق بالمفاهيم والتعاريف يتبع المعايير أو المبادئ أو الممارسات الجيدة المقبولة دوليًا.	نعم	
النطاق	يتماشى النطاق إلى حد كبير مع المعايير أو المبادئ أو الممارسات الجيدة المقبولة دوليًا.	--	
التصنيف	تتوافق أنظمة التصنيف بشكل عام مع المعايير أو المبادئ أو الممارسات الجيدة المقبولة دوليًا.	نعم	
البيانات الأساسية	جمع البيانات الأساسية في إطار البرامج العامة.	--	
	تتوافق البيانات الأساسية بشكل معقول مع معايير التعريف وتطبيق النطاق والتصنيف والتقييم وتاريخ التسجيل المحدد لإحصاءات المنشأة.	--	
	الحصول على البيانات الأساسية في الوقت المحدد	--	
التحقق من البيانات الأساسية	تقييم البيانات الأساسية - بما في ذلك التعدادات والمسوح بالعينة والسجلات الإدارية - بانتظام للتحقق من التغطية وأخذ العينات والاستجابة والأخطاء خارج العينة، على سبيل المثال؛ رصد نتائج هذه التقييمات وتوجيه العمليات الإحصائية	لا	البيانات المجمعة بيانات إدارية.
الأساليب الإحصائية	يعتمد تجميع البيانات على الأساليب الإحصائية السليمة لمعالجة البيانات الأساسية.	نعم	
	تستند الإجراءات الأخرى المستخدمة (ضبط وتعديل البيانات الإحصائية والتحليل) إلى تقنيات إحصائية سليمة.	نعم بالتشاور ومعالجتها والمركزي للتعينة والإحصاء	
تقييم والتحقق من صحة البيانات الوسيطة والمنتجات الإحصائية	التحقق من صحة النتائج الوسيطة بالمقارنة بالمعلومات الأخرى، إن أمكن.	نعم	
	تقييم التناقضات الإحصائية في البيانات الوسيطة وتحليلها بدقة.	نعم	
	تحليل التناقضات الإحصائية والمؤشرات الأخرى للمشاكل المحتملة في المنتجات الإحصائية تحليلًا دقيقًا.	نعم	
دراسات المراجعة	إجراء دراسات المراجعة والتحليلات بانتظام وتستخدم داخليًا لدعم الإجراءات الإحصائية.	--	
وتيرة النشر والمواعيد النهائية	تخضع دورية النشر لمعايير النشر	--	
	تخضع أوقات النشر لمعايير النشر.	--	
الاتساق	الإحصائيات متسقة ضمن نفس مجموعة البيانات.	--	

العنصر	المؤشر	مراعاة المؤشر أو وجوده: نعم، لا، لا توجد إجابة	ملاحظات
الوصول إلى البيانات	تُعرض الإحصائيات بطريقة تسهل تفسيرها وتسمح بإجراء مقارنات هادفة (عرض النصوص والجداول والرسوم البيانية ووضوحها).	--	
	هناك كفاية فيما يتعلق بوسائل النشر ووسائله.	نعم	
	إصدار الإحصائيات وفقًا لجدول زمني مُعلن مسبقًا.	--	
	إرسال الإحصائيات، التي لا يتم نشرها بشكل منهجي، إلى الأطراف المعنية عند الطلب.	نعم	
الوصول إلى البيانات الوصفية	يتوفر التوثيق بشأن المفاهيم والنطاق والتصنيفات وتسجيل القواعد والمصادر والتقنيات المستخدمة في الإحصائيات، كما يتم الإبلاغ عن الانحرافات عن المعايير أو المبادئ أو الممارسات الجيدة المقبولة في الخطة الدولية.	نعم	
مساعدة المستخدم	تكيف مستوى التفاصيل بما يناسب احتياجات الجمهور المستهدف.	--	
	يمكن للجمهور الوصول بسهولة إلى فهارس وقوائم المنشورات والوثائق والخدمات الأخرى، والتي يتم تحديد أسعارها، عند الاقتضاء.	نعم	
	تحديد نقاط الوصول لكل فئة من فئات البيانات	لا	

جدول (٤-٦ ج): جدول تقييم جودة البيانات: وزارة الخارجية

العنصر	المؤشر	مراعاة المؤشر أو وجوده: نعم، لا، لا توجد إجابة	ملاحظات
الإطار القانوني والمؤسسي	تحديد المسؤولية بوضوح عن جمع ومعالجة ونشر الإحصاءات.	--	إعادة الفحص لدورية جمع البيانات ومعالجتها وتحليلها.
	تظل البيانات التي يقدمها المعلنون سرية ويتم استخدامها فقط للأغراض الإحصائية.	نعم	
	كفاية تبادل البيانات والتنسيق بشأنها بين الهيئات المسؤولة عن إنتاجها.	لا	يوجد تبادل وتنسيق (خاصة مع وزارة الداخلية). ويتم تنفيذ إجراءات التبادل والتنسيق هذه على نحو منظم وتجميع البيانات المتبادلة على الدوام تقريبًا.
	إعداد التقارير الإحصائية مطلوب بموجب القانون أو يتم ضمانه من خلال تدابير لتعزيزه.	--	
الملاءمة	مراقبة مدى ملاءمة الإحصاءات الموجودة وفائدتها العملية لاحتياجات المستخدمين.	لا	

العنصر	المؤشر	مراعاة المؤشر أو وجوده: نعم، لا، لا توجد إجابة	ملاحظات
الملاءمة	مراقبة مدى ملاءمة الإحصاءات الموجودة وفائدتها العملية لاحتياجات المستخدمين.	لا	
الجوانب الأخرى لإدارة الجودة	استخدام طرق تركز على الجودة	لا	
	استخدام طرق لرصد البرنامج الإحصائي.	لا	
	استخدام طرق لدمج قضايا الجودة في تخطيط البرامج الإحصائية.	لا	
الاحترافية	تجميع الإحصاءات بشكل غير متحيز	نعم	
	يعتمد اختيار المصادر والأساليب الإحصائية واتخاذ القرارات اعتماداً حصرياً على اعتبارات إحصائية	لا	
	تتمتع الهيئة الإحصائية المختصة بصلاحيات إبداء الملاحظات في حالة سوء تفسير الإحصائيات أو إساءة استخدامها.	لا	
الشفافية	إطلاع الجمهور على الشروط الحاكمة لجمع البيانات ومعالجتها ونشرها.	لا	لا تنشر البيانات للجمهور، لذلك من الواضح أن الشروط الحاكمة لجمع البيانات ومعالجتها ونشرها لا تنشر كذلك.
	الإخطار مسبقاً بالتغييرات الرئيسية في المنهجية والبيانات الأساسية والتقنيات الإحصائية.	لا	
	إطلاع الجمهور بوصول مسؤولي الدولة إلى البيانات قبل نشرها.	لا	
	تحديد منتجات الأجهزة والخدمات الإحصائية بوضوح.	--	
معايير أخلاقية	القواعد الأخلاقية معمول بها ومعروفة جيداً للموظفين.	--	
المفاهيم والتعاريف	الهيكل العام فيما يتعلق بالمفاهيم والتعاريف يتبع المعايير أو المبادئ أو الممارسات الجيدة المقبولة دولياً.	لا	
النطاق	يتماشى النطاق إلى حد كبير مع المعايير أو المبادئ أو الممارسات الجيدة المقبولة دولياً.	لا	
التصنيف	تتوافق أنظمة التصنيف بشكل عام مع المعايير أو المبادئ أو الممارسات الجيدة المقبولة دولياً.	نعم	
البيانات الأساسية	جمع البيانات الأساسية في إطار البرامج العامة.	لا	
	تتوافق البيانات الأساسية بشكل معقول مع معايير التعريف وتطبيق النطاق والتصنيف والتقييم وتاريخ التسجيل المحدد لإحصاءات المنشأة.	لا	
	الحصول على البيانات الأساسية في الوقت المحدد	--	
التحقق من البيانات الأساسية	تقييم البيانات الأساسية - بما في ذلك التعدادات والمسوح بالعينة والسجلات الإدارية - بانتظام للتحقق من التغطية وأخذ العينات والاستجابة والأخطاء خارج العينة، على سبيل المثال؛ رصد نتائج هذه التقييمات وتوجيه العمليات الإحصائية	لا	البيانات المجمعة إحصاءات إدارية.

العنصر	المؤشر	مراعاة المؤشر أو وجوده: نعم، لا، لا توجد إجابة	ملاحظات
الأساليب الإحصائية	يعتمد تجميع البيانات على الأساليب الإحصائية السليمة لمعالجة البيانات الأساسية.	لا	معالجة البيانات سطحية نوعاً ما. ويتم تجميع البيانات التي تم جمعها.
	تستند الإجراءات الأخرى المستخدمة (ضبط وتعديل البيانات الإحصائية والتحليل) إلى تقنيات إحصائية سليمة.	لا	
تقييم والتحقق من صحة البيانات الوسيطة والمنتجات الإحصائية	التحقق من صحة النتائج الوسيطة بالمقارنة بالمعلومات الأخرى، إن أمكن.	لا	
	تقييم التناقضات الإحصائية في البيانات الوسيطة وتحليلها بدقة.	لا	
	تحليل التناقضات الإحصائية والمؤشرات الأخرى للمشاكل المحتملة في المنتجات الإحصائية تحليلاً دقيقاً.	لا	
دراسات المراجعة	إجراء دراسات المراجعة والتحليلات بانتظام وتستخدم داخلياً لدعم الإجراءات الإحصائية.	--	
وتيرة النشر والمواعيد النهائية	تخضع دورية النشر لمعايير النشر	--	
	تخضع أوقات النشر لمعايير النشر.	--	
الاتساق	الإحصائيات متسقة ضمن نفس مجموعة البيانات.	--	
الوصول إلى البيانات	تُعرض الإحصائيات بطريقة تسهل تفسيرها وتسمح بإجراء مقارنات هادفة (عرض النصوص والجدول والرسوم البيانية ووضوحها).	--	
	هناك كفاية فيما يتعلق بوسائل النشر ووسائله.	لا	
	إصدار الإحصائيات وفقاً لجدول زمني مُعلن مسبقاً.	لا	
	إرسال الإحصائيات، التي لا يتم نشرها بشكل منهجي، إلى الأطراف المعنية عند الطلب.	--	
الوصول إلى البيانات الوصفية	يتوفر التوثيق بشأن المفاهيم والنطاق والتصنيفات وتسجيل القواعد والمصادر والتقنيات المستخدمة في الإحصائيات، كما يتم الإبلاغ عن الانحرافات عن المعايير أو المبادئ أو الممارسات الجيدة المقبولة في الخطة الدولية.	لا	
	تكييف مستوى التفاصيل بما يناسب احتياجات الجمهور المستهدف.	--	
مساعدة المستخدم	يمكن للجمهور الوصول بسهولة إلى فهارس وقوائم المنشورات والوثائق والخدمات الأخرى، والتي يتم تحديد أسعارها، عند الاقتضاء.	--	
	تحديد نقاط الوصول لكل فئة من فئات البيانات	--	

٢,٦ ملخص تقييم الفجوات بين بيانات هجرة اليد العاملة في مصر والمعايير الدولية والممارسات الجيدة

٣,٦ تقييم جودة البيانات المنتجة: إطار تقييم جودة البيانات الصادر عن صندوق النقد الدولي (IMF-QAFD)

• تقييم مصادر البيانات

يركز هذا الجزء من ملخص التقييم بشكل خاص على الفجوات بين المعايير والممارسات المعتمدة من خلال الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بمصر حاليًا والمعايير والممارسات الجيدة المتخذة كمرجع خلال هذه الدراسة.

• البيانات المتاحة من المصادر الوطنية: الخصائص

فيما يتعلق بمصادر البيانات الإحصائية للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، من الملاحظ عدم وجود قسم خاص يتعلق بهجرة اليد العاملة من الأسئلة المرتبطة بالهجرة الدائرية، والأهداف من الهجرة، إلى أوقات العمل، توفر الدخل والضمان الاجتماعي في استبيان تعداد السكان والتعداد الاقتصادي، و مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك للأسرة (HIECS)، فضلًا عن عدم وجود أسئلة تتعلق بمدة الإقامة في مسح القوى العاملة (LFS).

وبالنسبة إلى وزارة القوى العاملة، فإن المؤشرات المرتبطة بالخصائص الاجتماعية والاقتصادية التي تأخذها وزارة القوى العاملة في الاعتبار عند جمع البيانات غير متوفرة. وأيضًا، لا توجد مؤشرات عمل مرتبطة بالوقت كحقول معلومات يجب إكمالها على النحو المطلوب. وعلاوة على ذلك، لا تشتمل على المؤشرات المتعلقة بالضمان الاجتماعي.

لا تفي البيانات التي قامت بجمعها / تقديرها الخدمات القنصلية التابعة لوزارة الخارجية بمعايير المؤتمر الدولي العشرين لخبراء إحصاءات العمل المعنية بالخصائص الديموغرافية، ولا تأخذ في الاعتبار سوى القليل من خصائص الهجرة والعمل. وتقتصر على تقديم تقديرات للمصريين الذين يعيشون في الخارج. فإن تقديرات وزارة الخارجية لا تستند إلى منهجية أو معايير وإنما على تردد المصريين في الخارج على الخدمات التي تقدمها السفارات والقنصليات. ولاتأخذ الخدمات القنصلية وكذلك ملفات المهاجرين عبر الحدود وتصاريح العمل في الاعتبار سوى المؤشرات الموجزة، والتي لا يمكنها أن توفر معلومات دقيقة عن خصائص المهاجرين المصريين لأجل العمل.

• البيانات المتوفرة في المصادر الوطنية: المخزون والتدفقات

في الوقت الحالي، يمكن للتعداد السكاني في مصر الإفادة عن التدفقات ذات الصلة بفئات المهاجرين لأجل العمل والعمال المهاجرين الدوليين في مصر خلال فترة زمنية محددة. كما يمكن أن يوفر معطيات حول أعداد المهاجرين الدوليين بمصر. لا يوفر مسح القوى العاملة معلومات عن الدولة محل ميلاد للسكان المهاجرين المولودين في الخارج، أو تدفقات وأعداد العمال المهاجرين الدوليين والعمال المهاجرين العائدين، أو تدفقات المهاجرين الدوليين لأجل العمل. ولا تستطيع وزارة القوى العاملة حاليًا جمع معلومات عن العمال الدوليين العائدين (إلا من خلال المبادرات التي طرحت مؤخرًا من وقت لآخر، بهدف معالجة ظرف مستجد)، على الرغم من تصميم منصة لهذا الغرض في أوقات الأزمات (على سبيل المثال: جائحة كوفيد-١٩). وعلى الرغم من أن الخدمات القنصلية يمكنها جمع بيانات عن العمال المهاجرين الدوليين المصريين بالخارج، فإن هذه الخدمات لا يمكنها تحديد تدفقات العمال المهاجرين غير المقيمين.

من خلال اتخاذ إطار تقييم جودة البيانات كمرجع لصندوق النقد الدولي، فإن القسم التالي يعرض بشكل مفصل تقييم الجهات الوطنية المختلفة.

• الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء:

إن تقييم الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء من حيث الأبعاد، يكشف عن النقاط التالية:

مشاركة البيانات مقيدة إلى حد ما، خاصة بالنسبة للبيانات على المستوى الفردي (حيث يجب استيفاء بعض الشروط والاشتراك والتسجيل). وكما سبقت الإشارة، فإن البيانات التفصيلية المجهرية متاحة وفقًا للمعايير المحددة من الجهاز، مع الحفاظ على سرية البيانات الفردية وفقًا للمبدأ السادس. والاستثناء الوحيد هو عندما تستخدم البيانات كإطار لسحب عينة تعطى البيانات الفردية المطلوبة باعتبار استخدامها للأغراض الإحصائية فقط.

أهمية اضافة قسم عن هجرة اليد العاملة.

عدم تضمين العديد من المؤشرات الدولية في الاستبيانات التي تم تكييفها مع الآليات الرئيسية التي تتعامل مع هجرة اليد العاملة الدولية على أن يتم تضمينها في المرات الأخرى في المستقبل من خلال التدريب وبناء القدرات فيما يتعلق باستخراج وتحليل البيانات والمؤشرات التي تتفق وتوصيات المؤتمر الدولي العشرين لخبراء إحصاءات العمل.

المعالجة التي يتلقاها بعد الهجرة وخاصة هجرة اليد العاملة في مسح القوى العاملة غير شاملة ولا يمكن من خلالها استخراج المؤشرات اللازمة.

تخضع الدراسات والتحليلات للمراجعة الدائمة حتى تتفق ومعايير النشر الدولي للبيانات.

عمل الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء على نشر البيانات الجزئية/الفردية لمسح القوى العاملة ونسبة محددة من بيانات التعداد السكاني بشكل جزئي على موقعه الإلكتروني، مما يجعل من السهل استخدامها من قبل الخبراء والباحثين.

يجب العمل على تحسين وسائل و وسائط النشر من أجل توفير وصول أفضل إلى البيانات وتحسين استخدامها.

فيما يتعلق بالمفاهيم والنطاق والتصنيفات وقواعد التسجيل والمصادر والأساليب الإحصائية المستخدمة، فإن الانحرافات عن المعايير أو المبادئ أو الممارسات الجيدة المقبولة دوليًا تستحق دراسة متأنية.

• وزارة القوى العاملة

تخصيص عمليات جمع البيانات ومعالجتها ونشرها حسب احتياجات الوزارة.

لا يوجد تبادل للبيانات وتنسيق بشأنها مع المنظمات الأخرى التي تنتج المعلومات المتعلقة بهجرة اليد العاملة. إن إجراءات التبادل والتنسيق مخصصة ويتم تجميع البيانات المتبادلة على نحو دائم تقريباً.

لا يُعد إنتاج الإحصاءات التفصيلية والمنظمة حول هجرة اليد العاملة من أولويات الوزارة حتى الآن.

لا تنشر بيانات هجرة اليد العاملة الصادرة عن وزارة الخارجية للجمهور (يتم تبادلها مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء).

البيانات المجمعة هي بيانات إدارية إن لم تكن موارد بيانات إحصائية.

تعتبر معالجة البيانات سطحية إلى حد ما ولا تتماشى مع توصيات المؤتمر الدولي لخبراء إحصاءات العمل. ويتم تجميع البيانات المجمعة والتقديرات.

• وزارة الداخلية

تبادل البيانات والتنسيق بشأنها: يتم بشكل أساسي مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء للتمكن من نشر النشرات السنوية عن المصريين بالخارج وعبور الحدود والجنسية المكتسبة أو الممنوحة.

موارد وقدرات تكنولوجيا المعلومات محدودة. وتصاريح العمل ما زالت ورقية وغير رقمية. ويجب تدريب الكفاءات البشرية على إجراءات جمع البيانات، وينبغي إشراك موظفي الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في هذا الصدد.

المفاهيم والتعاريف: ليس من الواضح ما إذا كانت وزارة الداخلية تتبع التعاريف والمفاهيم القياسية في جمع البيانات وتحليلها وإعداد التقارير.

تسجيل البيانات: تسجيل البيانات الإدارية التي تجمعها وحدات وزارة الداخلية تسجيلاً فورياً فيما يتعلق بعبور الحدود ولكن ليس فيما يخص تصاريح العمل.

عند نشر البيانات فإن ذلك يتم في شكل مُجمع.

هناك تنسيق و تبادل للبيانات وتنسيق بين وزارة القوى العاملة مع الجهات الأخرى المقترحة المنتجة للمعلومات المتعلقة بهجرة اليد العاملة، لكنهما غير كافيين (يقترح أن يتم تطوير أساليب التبادل والتنسيق للبيانات المتعلقة بهجرة اليد العاملة على نحو وثيق بين كلا من وزارة القوى العاملة والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ووزارة الداخلية و وزارة الخارجية ووزارة التربية والتعليم والتعليم العالي والهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية).

الموارد اللازمة لمعالجة تقنية المعلومات غير كافية، والموارد البشرية والموارد المالية لا تتناسب مع احتياجات البرامج الإحصائية إن وجدت (الكثير من برامج بناء القدرات المؤسسية وتبادل الخبرات الدولية مطلوبة في هذا الصدد).

تقترب المفاهيم والتعاريف من المعايير والمبادئ والممارسات الجيدة الدولية، لكنها لا تتطابق تماماً، خاصة فيما يتعلق بالتغيرات المستخدمة.

تسجل البيانات لحظياً على ملف الجداول الإلكترونية (EXCEL) وليس على منصة معدة لهذا الغرض، وقد أفاد مسؤولو الوزارة بالمضي قدماً في استحداث منصة لهذا الغرض). وهناك حاجة لإنشاء منصة تكون مجهزة ببرامج تسمح بضمان اكتمال قاعدة البيانات، ودمج جميع البيانات المطلوبة لكل فرد مسجل.

تنشر البيانات في أطر محددة للغاية (من خلال شراكات، وأثناء الاجتماعات، وما إلى ذلك).

في حال نشر هذه البيانات فإنها تُنشر في شكل تجميعي.

بصرف النظر عن المطابقة مع البيانات الواردة من الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية، لا تجمع الإحصاءات التي تنتجها وزارة القوى العاملة مع قواعد البيانات الأخرى و/أو إحصاءات أطر العمل، باستثناء الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

• وزارة الدولة للهجرة وشؤون المصريين بالخارج

لا يوجد حتى الآن تبادل للبيانات أو التنسيق مع المنظمات الأخرى التي تُنتج المعلومات المتعلقة بهجرة اليد العاملة.

بصرف النظر عن بعض الدراسات التي كانت الوزارة شريكة فيها، لم تُنتج الوزارة إحصاءات، بل هي بالأحرى مستخدم للبيانات ومستفيد منها.

هناك نقص في الخبرة في جمع الإحصاءات ومعالجتها (لا يوجد إحصائيون / موظفون باحثون)، فضلاً عن نقص الموارد المالية وتكنولوجيا المعلومات.

يجب أن تشمل البيانات الخصائص الاجتماعية والديموغرافية، والوضع الرئيسي للمهاجرين وحالة العمل للأنواع الثلاثة من المهاجرين.

٤,٦ قائمة أهم مؤشرات هجرة اليد العاملة وتصنيفاتها المختلفة حسب توصيات المؤتمر الدولي لخبراء إحصاءات العمل:

(أ) الخصائص الاجتماعية - الديمغرافية الرئيسية:

الجنس / النوع
السن (الفئات العمرية المختلفة)
الحالة الاجتماعية (لم يسبق له الزواج/متزوج/...)
المستوى التعليمي المحصل (أبي، يقرأ ويكتب، حاصل على شهادة،...)
نوع أماكن المعيشة (أسرة خاصة، و أسرة جماعية أو مؤسسية، وأماكن إقامة غير سكنية، وغيرها)
بلد الميلاد و بلد ميلاد الوالد (الوالدين)
بلد المواطنة
بلد الإقامة المعتادة
بلد آخر إقامة معتادة (أو البلد السابق محل الالتحاق بالعمل للعمال المهاجرين الدوليين العائدين)
إتقان (التحدث والقراءة والكتابة) بلغة بلد توظيف العمالة .

(ب) الخصائص الرئيسية للهجرة:

الغرض من الهجرة (دائمة / مؤقتة)
نوع التأشيرة، تصريح الإقامة، تصريح العمل
طبيعة علاقة العمل: دائمة أو مؤقتة أو دائرية
مدة الإقامة (بالسنوات)
أي قيود على حقوق الإقامة في بلد توظيف العمالة (مثلاً، ما يتعلق بمكان الإقامة، ومدة الإقامة، والتنقل)

(ج) خصائص العمل الرئيسية:

وضع القوى العاملة (يعمل، عاطل عن العمل، خارج القوى العاملة)
فرع النشاط الاقتصادي
المهنة
الوضع الوظيفي
وقت العمل، بما في ذلك ساعات العمل المعتادة، وساعات العمل التعاقدية
مدة العمل بالأشهر أو السنوات
الدخل المرتبط بالعمل
الحوالات المرسلة خارج بلد توظيف العمالة
مستحقات الضمان الاجتماعي في بلد توظيف العمالة
أي قيود على الحق في العمل (على سبيل المثال فيما يتعلق بالعمل أو البحث عن عمل، أو تغيير صاحب العمل)

• العمال المهاجرون الدوليون:

أعداد العمال المهاجرين الدوليين الموجودين في البلد محل القياس في وقت معين (الحجم في منتصف الفترة المشمولة بالدراسة)

معدل المشاركة في القوى العاملة،

نسبة العمالة إلى عدد السكان،

ومعدل البطالة للمهاجرين الدوليين

العمال المهاجرون الدوليون العائدون:

أعداد العمال المهاجرين الدوليين العائدين في منتصف الفترة المرجعية.

نسبة العمال المهاجرين الدوليين العائدين من بين الأشخاص الذين هم في سن العمل للبلد محل القياس في منتصف الفترة المرجعية نفسها.

تدفق العمال المهاجرين الدوليين العائدين إلى البلد محل القياس خلال الفترة المرجعية.

المهاجرون الدوليون لأجل العمل:

التدفقات من هجرة اليد العاملة من وإلى الدولة خلال الفترة المرجعية (سنة)

حساب أعداد العمال المهاجرين الدوليين بشكل مؤقت ومنفصل عن العمال المهاجرين الدوليين الدائمين.

العدد الدائري الخاص بالعمال المهاجرين الدوليين خلال الفترة المرجعية.

نسبة التدفق إلى إجمالي تدفق المهاجرين الدوليين خلال الفترة المرجعية.

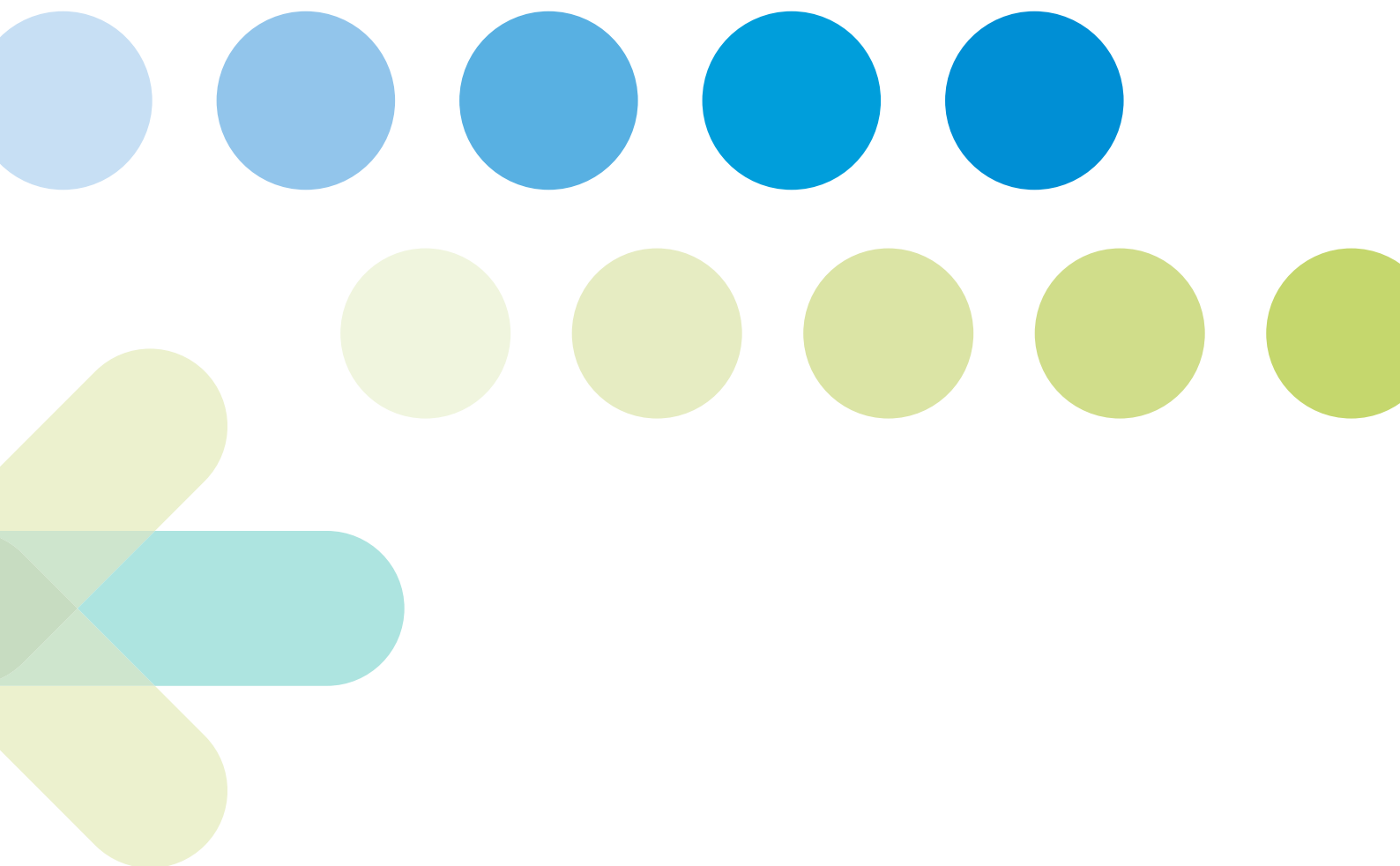
المصريون المقيمون بالخارج: لم تتم صياغة توصيات في ما يخص هذه الفئة من المهاجرين

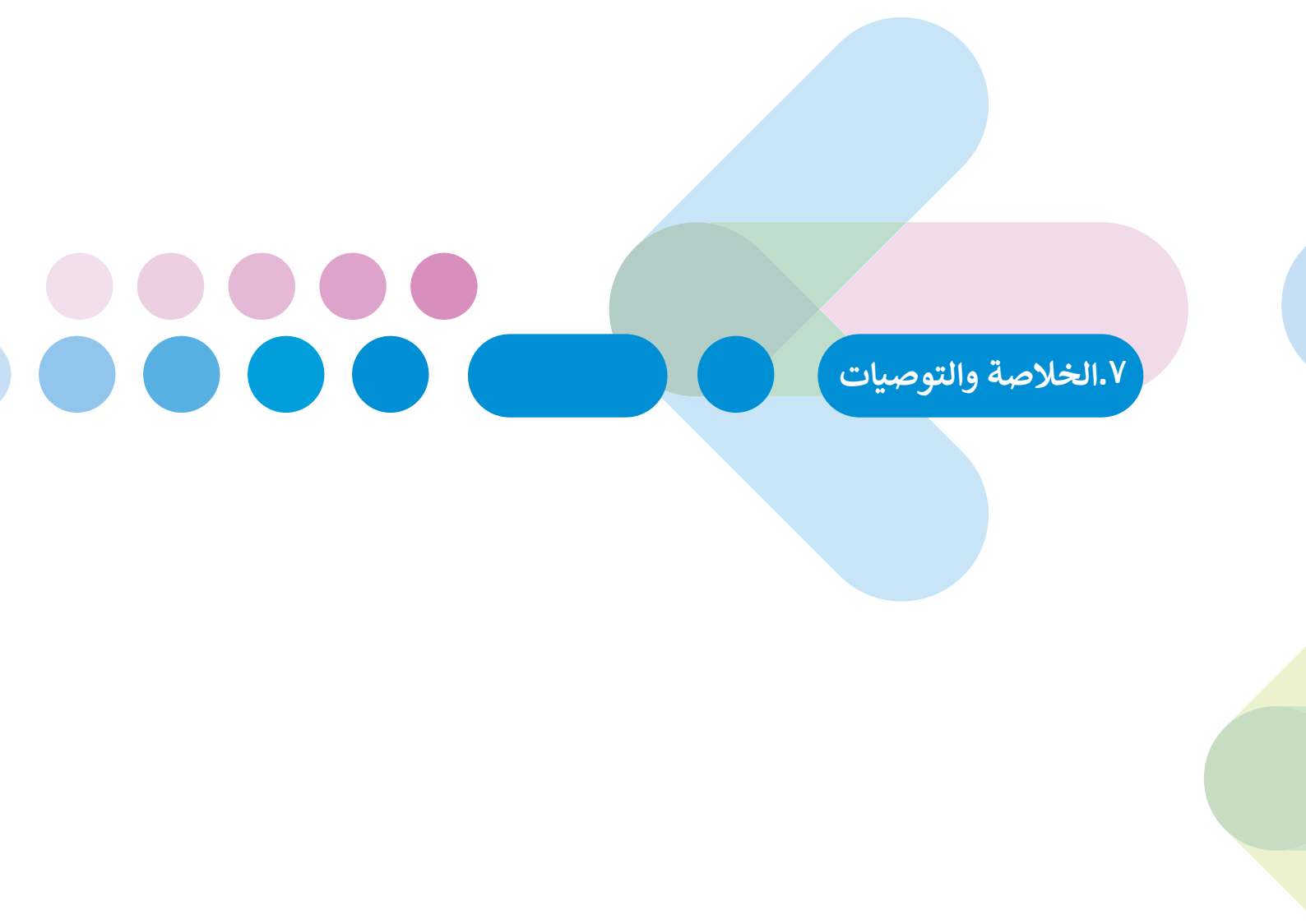
يجب تصنيف المؤشرات الأساسية حسب الجنس/النوع، وعند الاقتضاء، حسب بلد المنشأ أو بلد المقصد أو بلد توظيف العمالة أو البلد السابق لتوظيف العمالة . ويجب إعداد تقارير على المستوى الوطني عن المؤشرات الأساسية بشكل منتظم ومتكرر، (على نحو سنوي أو ربع سنوي).

٥,٦ قائمة المصادر/السجلات الإدارية

جدول (٦-٥): قائمة المصادر/السجلات الإدارية

م	الجهة	السجل / الأداة
1	وزارة الداخلية	استمارات / نماذج طلب تصاريح العمل استمارات / نماذج طلب الهجرة والحصول على جنسية أخرى سجلات المواليد والوفيات الخاصة بالتسجيل في السجل المدني (وبخاصة تسجيل المواليد بالنسبة للمهاجرين) بطاقات المغادرة والوصول بالمطارات والموانئ والمنافذ المختلفة
2		استمارات طلب التسجيل للعمل بالخارج استمارة طلب تصاريح العمل (العمال الأجانب في القطاعين العام / الخاص) سجلات عقود العمل بالخارج المصدرة سجلات شركات الحاق العاملين المصريين بالخارج سجلات تسجيل العمالة الموسمية (الحج والعمرة على سبيل المثال) نماذج الهجرة العائدة (للبيا، واليمن والعراق وغيرها)
3	وزارة التضامن الاجتماعي	استمارة برنامج تكافل وكرامة استمارة "نورت بلدك"
4	وزارة الدولة للهجرة وشؤون المصريين بالخارج	استمارات برامج الوزارة المختلفة مثل: نورت بلدك نموذج مبادرة مراكب النجاة "بداية" التسجيل في برامج ريادة الأعمال (العمال المصريين العائدين من الخارج)، وأي نماذج أخرى تقوم الوزارة باستخدامها.
5	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	سجلات خدمة التصديق على شهادات الخريجين والمؤهلات الأخرى بغرض السفر للعمل بالخارج منصة الطلاب الدوليين
6	الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية	نموذج طلب تأمين المصريين العاملين بالخارج طلبات الإجازة السنوية غير مدفوعة الأجر للسفر إلى الخارج (موظفو الحكومة والقطاع العام)
7	وزارة الخارجية	نماذج تقديرات أعداد المصريين بالخارج سجلات وزارة الخارجية للتصديق على الشهادات لأجل السفر (عمل - دراسة) إلى الخارج. نماذج الخدمات القنصلية المختلفة التي تؤديها البعثات الدبلوماسية
8	وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني	قاعدة بيانات تسجيل الطلاب الأجانب بالتعليم الخاص، الذي يكون من خلال إدارة التعليم الخاص والدولي (المنصة الالكترونية). قاعدة بيانات تسجيل الطلاب في التعليم ما قبل الجامعي (مسجل بها ما يزيد عن 20 مليون طالب) حقل الجنسية.
9	المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	أعداد المهاجرين في مصر (اللاجئين) أعداد المهاجرين في مصر (طالبي اللجوء)





٧. الخلاصة والتوصيات

٧. الخلاصة والتوصيات

بناء نظام معلومات جديد شامل لهجرة اليد العاملة يوفر فرصًا جديدة لاستغلال مصادر البيانات الإدارية في قياس بيانات أعداد وتدفقات الهجرة.

إن الإجابة عن السؤال حول ما يمكن فعله للحصول على قياس دقيق لحجم هجرة اليد العاملة وبيانات التدفق تكمن في الحصول على مجموعة بيانات موحدة متماسكة ومتسقة مع المعايير الدولية، تشكل الأساس لبيانات تقدير حجم وتدفق الهجرة بشكل عام وبيانات هجرة اليد العاملة بشكل خاص، والتي يمكن إنتاجها من خلال ربط مصادر البيانات الإدارية المتعددة ببعضها البعض وتطبيق مجموعة من قواعد التضمين والتوزيع الواجب اتباعها. وتتمحور التوصيات المتعلقة بهذه الدراسة حول إنشاء نظام متكامل (داخليًا وخارجيًا) يبني على ثلاثة محاور هي: التوحيد والمواءمة والتنسيق.

١,٧ توصيات عامة

تتبع هذه التوصيات من تحليل الأقسام السابقة من التقرير، وكذلك التوصيات المختلفة الصادرة عن المسؤولين خلال المقابلات واللقاءات المعمقة التي صاحبته هذه الدراسة.

يُعد الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء الجهة التي تلعب الدور الرئيسي في مجال مصادر البيانات الإحصائية لهجرة اليد العاملة. وهو الوكالة الرئيسية المسؤولة عن جمع البيانات وإدارتها والتحقق من صحتها وتحليلها وإعداد التقارير عنها في مصر. وتُعد مصادر البيانات الإحصائية بالأساس تعدادات أو مسح مخطط لها أو غير مخطط لها.

لقد حددت الدراسة الحالية كل مصدر قائم أو محتمل من مصادر هجرة اليد العاملة وأوضحت نقاط قوتها والقيود التي تعترضها. ويجب مراعاة ذلك عند تطوير أدوات جديدة و/أو تعزيز وتطوير الأدوات الحالية لإنتاج بيانات دقيقة وشاملة عن هجرة اليد العاملة. استخدام هذه المعرفة والخبرة المكتسبة يساعد في بناء وإنتاج قواعد تستند إلى البيانات ليتم تضمينها بالسجلات الإدارية الخاصة ببيانات هجرة اليد العاملة، والتي تفي بالتعاريف الدولية الموحدة لمؤشرات هجرة اليد العاملة. وفي هذا الإطار، تقدم الدراسة التوصية إلى الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بمواصلة العمل عن كثب مع الشركاء الوطنيين كمنتجين ومستخدمين لبيانات هجرة اليد العاملة للتعرف على مصادر البيانات الإدارية وكيفية دمجها في أنظمة المعلومات المستقبلية. وهذا من شأنه أن يساعد في

جدول (٧): التوصيات العامة المقترحة

التسلسل	التوصية	المؤسسة / الهيئة / الوكالة
1	تطوير منصة / نظام / قاعدة بيانات هجرة اليد العاملة بالتعاون مع الشركاء لدمجها مع نظام معلومات سوق العمل.	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء وزارة القوى العاملة وزارة الداخلية وزارة الخارجية باقي الشركاء الوطنيين والدوليين
2	تنسيق المفاهيم والتعاريف حول هجرة اليد العاملة بين جميع مستخدمي البيانات والمنتجين ومواءمتها مع المبادئ التوجيهية للمؤتمر الدولي العشرين لخبراء إحصاءات العمل.	تعزيز دور الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء كمنسق للنظام الإحصائي الوطني في إطار هذه المبادرة جميع المؤسسات التي تنتج المعلومات المتعلقة بهجرة اليد العاملة
3	دمج أسئلة عن الهجرة بصفة عامة و هجرة اليد العاملة بصفة خاصة في المسوح الموجودة حالياً ومنها مسح القوى العاملة مع الأخذ بعين الاعتبار مراجعة حجم العينة الذي يمكن من إنتاج بيانات حول هجرة اليد العاملة. بالإضافة إلى استغلال وتحليل ونشر بيانات حول هجرة اليد العاملة من خلال التعداد السكاني الأخير	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
4	تحسين تقنيات تبادل البيانات والوصول إليها بين الشركاء فيما يتعلق ببيانات هجرة اليد العاملة. ووضع البروتوكولات المطلوبة.	ينبغي أن يأخذ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء زمام المبادرة. جميع المؤسسات التي تنتج المعلومات المتعلقة بهجرة اليد العاملة (وزارة القوى العاملة، و وزارة الخارجية، و وزارة الداخلية، التربية والتعليم والتعليم العالي و غيرها)
5	مواصلة عملية تعميم ونشر البيانات التي ينتجها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حول هجرة اليد العاملة من خلال تعداد السكان، والتعداد الاقتصادي، ومسح القوى العاملة، ومسح الدخل والإنفاق والاستهلاك للأسرة، ... وغيرها). ويتعين على المؤسسات الأخرى (وزارة التضامن الاجتماعي، ووزارة القوى العاملة، ووزارة الخارجية، ووزارة الداخلية، وغيرها) مشاركة بيانات هجرة اليد العاملة التي تنتجها من خلال سجلاتها الإدارية على المستوى الجزئي مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء من أجل تدقيقها وإدراجها في نظام معلومات متكامل ومتناسق حول هجرة اليد العاملة	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار وزارة القوى العاملة وزارة الداخلية بأجهزتها وقطاعاتها المختلفة وزارة التضامن الاجتماعي وزارة الخارجية
6	من أجل تأكيد حماية بيانات الأفراد بموجب القانون وبواسطة برامج الحماية المطلوبة، يجب أن تكون النسخة التي يتم إصدارها بيانات جزئية مخفية الهوية.	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
7	تحسين جودة فهرس البيانات واستخدام أحدث التقنيات من أجل نشر البيانات (منصات الويب مع إمكانية استخراج البيانات على برمجيات Excel و SPSS و STATA، وغيرها).	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
8	تحري أفضل الممارسات محليًا ودوليًا في إنتاج إحصاءات هجرة اليد العاملة.	ينبغي أن يأخذ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء زمام المبادرة. جميع المؤسسات التي تنتج المعلومات المتعلقة بهجرة اليد العاملة.

التسلسل	التوصية	المؤسسة / الهيئة / الوكالة
9	قانون لتبادل البيانات بين الجهات الحكومية مع ضمان سريتها على المستوى الفردي. تعديل قانون الإيجار الجديد ليعكس هوية الطرفين ويربط البيانات التفصيلية بمصادر البيانات الأخرى.	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ووزارة الداخلية
10	بناء القدرات فيما يتعلق بتحليل بيانات تعداد السكان والتعداد الاقتصادي ومسح القوى العاملة وغيرها من المصادر الإحصائية فيما يخص هجرة اليد العاملة	منظمة العمل الدولية الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء الجهات الوطنية الشريكة
11	كيفية الاستفادة من الخبرات والتجار بالدولية وافضل الممارسات فيما يتعلق بتحليل مصادر البيانات الإحصائية الخاصة بهجرة اليد العاملة.	المنظمات الدولية الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ممثلو الجهات الوطنية الشريكة
12	توعية الشركاء الوطنيين بأهمية تطوير السجلات الإدارية التي يتم من خلالها جمع البيانات الخاصة بهجرة اليد العاملة حتى تتوافق والتوصيات والمعايير الدولية. على ان يكون ذلك من خلال برامج وورش عمل لبناء القدرات او محاضرات قصيرة حتى تضطلع الجهات الشريكة بمسؤولية تحديث بيانات هجرة اليد العاملة والتفكير فيها.	منظمة العمل الدولية وغيرها من المنظمات الدولية الداعمة بالتعاون مع كل الشركاء الوطنيين.

٢,٧ توصيات محددة

والممارسات الجيدة المستخدمة للإشارة الى التقييم المؤسسي لمنتجي الإحصاءات الرسمية وجودة البيانات حول العمالة المهاجرة. وتركز هذه التوصيات وتؤكد بشكل خاص على دور كل من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء والشركاء الوطنيين، حيث أنهم يمثلون مؤسسات إنتاج المعلومات الرئيسية لإنتاج البيانات المتعلقة بهجرة اليد العاملة.

ينبع قسم التوصيات هذا الواردة بالجدول أدناه من التقييم والمناقشات التي أجريت في الأقسام السابقة، وهي المراجعة المكتبية والمقابلات المعمقة. ويتمثل الهدف الرئيسي لهذا القسم في اقتراح الإجراءات والتدابير، من جانب مُنتجي / ومستخدمي بيانات هجرة اليد العاملة، لإزالة التباينات بين الوضع الحالي للآليات الإحصائية والمعايير الدولية

جدول (٧-٢): توصيات / إجراءات محددة: بيانات وخصائص مجموعات المهاجرين الدوليين المختلفة

المؤسسة	عمال مهاجرون دوليون مصريون مقيمون بالخارج	مهاجرون مصريون دوليون لأجل العمل	مهاجرون دوليون عائدون
الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	العمل على تحديث الدراسة التجميعية وجعلها دورية قدر الإمكان (سنوية) وحسب توفر الموارد.	دمج أسئلة وحدة الهجرة في مسح القوى العاملة لمعالجة القضايا المتعلقة بالمهاجرين الدوليين لأجل العمل. دمج مؤشر "وقت العمل" في قواعد البيانات. إضافة مؤشرات الخلفية الاجتماعية والاقتصادية	ضمن أسئلة ثروة الأسرة، إذا كان مصدر الممتلكات يرجع إلى المهاجرين العائدين إلى مسح القوى العاملة. النظري وضع وحدة لجمع معلومات وبيانات عن العمال المهاجرين العائدين في المسوح الإحصائية الخاصة بالهجرة الدولية أو إلى مسح القوى العاملة
وزارة القوى العاملة	تعميم اتفاقية الأردن مع الدول الأخرى (السعودية، الإمارات، الكويت، وغيرها ...)	-	مشاركة نماذج الطلبات المصممة للتعامل مع المهاجرين العائدين مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لتحليل وتقديم إحصاءات عن المهاجرين العائدين.
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار - مركز استطلاعات وبحوث الرأي العام	إضافة قسم عن الهجرة من إعداد منظمة العمل الدولية عن الهجرة بعد مناقشته مع مسؤولي الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء مع الحرص على اعتماد عينة ممثلة تراعي خصوصية مجتمع البحث	-	مناقشة إضافة وحدة أسئلة عن المهاجرين العائدين وصياغتها مع خبراء الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

المؤسسة	عمال مهاجرون دوليون مصريون مقيمون بالخارج	مهاجرون مصريون دوليون لأجل العمل	مهاجرون دوليون عائدون
وزارة التعليم العالي	تطوير منصة التصديق على الشهادات التي يطلبها الخريجون للسفر للخارج بالتعاون مع خبراء الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.	-	نظام متابعة الخريجين لتنبيه العائدين من الخارج (عند تغييرهم لموقع عملهم أو وظيفتهم)
وزارة التربية والتعليم	-	دراسة عن المهن المطلوبة في السوق الخارجية وخاصة خريجي التعليم المهني.	مشاركة نماذج الطلبات المصممة للتعامل مع المهاجرين العائدين مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لتحليل وتقديم إحصاءات عن المهاجرين العائدين.
وزارة التضامن الاجتماعي	إضافة قسم عن الهجرة من إعداد منظمة العمل الدولية حول أسئلة الهجرة بعد مناقشتها مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إلى مسح الأسر التي تجريها وزارة التضامن الاجتماعي	-	إدراج وحدة أسئلة حول المهاجرين العائدين التي تتبع المبادئ التوجيهية والمفاهيم والتعاريف الصادرة عن المؤتمر الدولي لخبراء إحصاءات العمل بالتعاون مع خبراء الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
وزارة الدولة للهجرة وشؤون المصريين بالخارج	تشجيع الوزارة لإنتاج قواعد بيانات مفصلة ومنظمة عن العمالة الدولية المهاجرة. دعم موارد تقنية المعلومات وموارد الجهاز الإحصائي للوزارة وإثرائها من حيث الخبرة الإحصائية.	-	تشجيع الوزارة لإنتاج قواعد بيانات مفصلة ومنظمة عن المهاجرين العائدين.
وزارة الخارجية	تطوير منصة لإدراج العمالة المصرية المهاجرة في قاعدة بيانات الوزارة وربطها بنظام معلومات هجرة اليد العاملة والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.	مكنة سجلات تصديق الشهادات الجامعية وغيرها بغرض الهجرة وربطها مع قاعدة بيانات هجرة اليد العاملة بالجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	ضمن أسئلة ثروة الأسرة؛ إذا كان مصدر الممتلكات يرجع إلى المهاجرين العائدين إلى مسح القوى العاملة. النظري وضع وحدة لجمع معلومات وبيانات عن العمال المهاجرين العائدين في المسوح الإحصائية الخاصة بالهجرة الدولية أو إلى مسح القوى العاملة
وزارة الداخلية	تطوير نماذج تصاريح العمل ورقمنتها.	مشاركة بيانات عبور الحدود مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	مشاركة بيانات عبور الحدود مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ولاسيما تلك المتعلقة بالمهاجرين العائدين.

وقد يشمل ذلك ما يلي:

برنامج لإنتاج مجموعة كاملة من الإحصاءات الموحدة حول هجرة اليد العاملة استنادًا إلى مصادر البيانات الإحصائية والإدارية باستخدام نفس المنهجيات عبر مختلف الكيانات للسماح بدمج جميع المصادر وتكاملها والحفاظ على القابلية للمقارنة. وسيشمل هذا البرنامج بالضرورة شركاء وطنيين.

إجراء دراسة شاملة عن حجم وخصائص هجرة اليد العاملة، وأنماطها في بعض الدول.

مراعاة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية لهجرة اليد العاملة المذكورة في المؤتمر الدولي العشرين لخبراء إحصاءات العمل استنادًا إلى البيانات المسجلة لتحسين مستوى التنسيق.

يتعين على الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء والشركاء التفكير في الاستفادة من السجلات الإدارية في جمع البيانات المتعلقة بهجرة اليد العاملة. مما يدعم عملية رسم السياسات لتعظيم الاستفادة من الهجرة للحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة لمصر.. ويجب الحفاظ على اتساق البيانات المجمعة عن المهاجرين المصريين بالخارج بين مختلف الكيانات الحكومية (وزارة الخارجية، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ووزارة القوى العاملة، وغيرها). ويجب توقيع مجموعة من مذكرات التفاهم أو بروتوكولات التعاون مع المؤسسات المعنية في مجال هجرة اليد العاملة، بالإضافة إلى تطبيق المعايير الدولية للمفاهيم والتعاريف والمصطلحات المستخدمة في تحليل بيانات هجرة اليد العاملة وسوق العمل.

عقد ورش عمل ثنائية بين فريق عمل الجهاز وكل شريك وطني للنظر في كيفية تطوير أدوات جمع البيانات الإدارية المستخدمة.

انشاء مرصد لبيانات هجرة اليد العاملة المصرية للاستفادة منه كوسيلة لانشاء نظام معلومات هجرة اليد العاملة، وكوسيلة لنشر البيانات والإحصاءات عن هجرة اليد العاملة.

تشكيل لجنة توجيهية للمشروع يتكون فريق عملها من الأعضاء الحاليين والشركاء الوطنيين في مشروع دراسة هجرة اليد العاملة، تستمر في التعاون والتنسيق حتى بعد انتهاء المشروع لضمان استدامة عملية التطوير لمدخلات ومخرجات مرصد ونظام معلومات بيانات هجرة اليد العاملة.

خطوات مقترحة لارساء نظام معلومات هجرة اليد العاملة باعتباره جزء من نظام معلومات سوق العمل

دعم واستمرار التعاون الوثيق بين الهيئات والوزارات الحكومية مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لبناء الخبرة فيما يتعلق بالبيانات الإدارية والبيانات الإحصائية، لمعالجة الفجوات في إنتاج المؤشرات الهامة الخاصة بهجرة اليد العاملة التي حددها مستخدمو إحصاءات هجرة اليد العاملة.

التحقق من مصادر البيانات الإدارية الجديدة المحتملة، وتشمل بيانات الدخل وبيانات السجلات الصحية وبيانات التعليم والبيانات الضريبية وغيرها.

الاستمرار في النظر في دور البيانات الإحصائية المستمدة من مسح الهجرة وغيرها لنظام معلومات هجرة اليد العاملة وتطوير أساليب تسمح بإنتاج مجموعة متماسكة من أعداد وتدفقات بيانات هجرة اليد العاملة الإدارية على جميع المستويات الوطنية والإقليمية وقابلة للمقارنة دوليًا.

وضع مقاربات لتعزيز إنتاج أعداد وتدفقات هجرة اليد العاملة، بناءً على ملاحظات وردود فعل مستخدمي نظام معلومات هجرة اليد العاملة. وسيتم التركيز على كيفية الحصول على قياس دقيق لهجرة اليد العاملة المصرية، نظرًا لوجود مصادر بيانات محدودة ترصد هذه الظاهرة.

استكشاف المزيد من الأعطال التي يمكن أن تنتج من ربط البيانات الإدارية المختلفة، وما الذي يمكن أن توضحه أكثر عن خصائص المهاجرين وطريقة تفاعلهم مع الخدمات العامة على المستوى المحلي.

التنسيق من جانب الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء مع المنتجين الآخرين للمعلومات المتعلقة بهجرة اليد العاملة، مع مراعاة معايير صندوق النقد الدولي في تقييم جودة البيانات.

تزويد الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بموارد تكنولوجيا المعلومات والموارد المالية والبشرية المطلوبة لتحسين عمليات جمع ومعالجة وتحليل بيانات هجرة اليد العاملة.

أهمية تنظيم ورش عمل لبناء قدرات. وفيما يلي قائمة بأهم برامج بناء القدرات اللازمة والمطلوبة من قبل الشركاء الوطنيين. مثل :

i. التدريب على إنتاج مؤشرات هجرة اليد العاملة حسب التعريف الدولي وتوصيات المؤتمر الدولي العشرين لخبراء إحصاءات العمل.

ii. رفع الكفاءة فيما يتعلق بإدارة نظام معلومات هجرة اليد العاملة وكيفية ربطه بنظام معلومات سوق العمل والاطلاع على التجارب الدولية في هذا الخصوص.

iii. أساليب جمع وإدارة وتحليل البيانات الضخمة وبخاصة فيما يتعلق ببيانات بمواقع التواصل الاجتماعي (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء)

iv. تحليل البيانات هجرة اليد العاملة وخصائص سوق العمل المحلي ومتطلبات سوق العمل الدولي (الخارجي) (وزارة الدولة للهجرة) والتي مصدرها مسح القوى العاملة أو مسح سوق العمل المصري التتبعي.

v. تطوير المنصات والتطبيقات التي تساعد في تسجيل بيانات عقود الهجرة (القوى العاملة)

vi. تحليل بيانات سجلات تصديق الشهادات والتعامل مع البيانات الإحصائية بشكل عام (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي)

vii. أساليب جمع البيانات الاقتصادية والاجتماعية وتحديد حجم العينة وصياغة الأسئلة وعمل الاستبيانات (وزارة التضامن الاجتماعي)

viii. تصميم المواقع الالكترونية وقواعد البيانات الديناميكية (اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر وغيرها)

ix. إدارة نظام معلومات هجرة اليد العاملة وكيفية ربطه بنظام معلومات سوق العمل والاطلاع على التجارب الدولية في هذا الخصوص (جميع الشركاء الوطنيين). توفير دعم للمنظمات الدولية للمساهمة في اجراء مسح الهجرة الدولية ومسح النشء والشباب بصفة دورية وليكن كل فترة زمنية يتم الاتفاق عليها مع الشركاء الوطنيين.

٣,٧ أمثلة أنشطة المشاركة

تقديم إحصاءات هجرة اليد العاملة إلى جمهور المهتمين وطنيًا وعالميًا.

نشرات ورسائل إخبارية منتظمة حول نوعي بيانات هجرة اليد العاملة (الأعداد والتدفقات).

تنظيم سلسلة من الفعاليات والموائد المستديرة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين لمناقشة أحدث نتائج الأبحاث حول هجرة اليد العاملة وتلقي التعليقات ذات الصلة.

تعظيم قيمة وفوائد البيانات الإدارية من خلال بناء قدرات الشركاء وتحديث أنظمتهم لجمع البيانات ومعالجتها وتخزينها.

- عيادي ر، طرابلسي، ج. «رأس المال البشري، احتكاكية سوق العمل، والهجرة في مصر والأردن والمغرب وتونس»، مايو 2018 (المحرران: ريم عيادي وجمال الطرابلسي).
- مسح النشء والشباب في مصر، مجلس السكان، تقرير مسح النشء والشباب - مصر 2015
- مجموعات بيانات مسح سوق العمل المصري - مصر 2018-1988
- مسح القوى العاملة، النشرة ربع السنوية يناير - مارس 2021، مايو 2021
- إطار سياسة الهجرة في أفريقيا
- <https://au.int/en/jlmp> (تم الإطلاع عليه في أكتوبر 2021)
- https://au.int/sites/default/files/documents/38574-doc-2019_jlmp_infosheet_eng.pdf (تم الإطلاع عليه في أكتوبر 2021)
- <https://www.migrationdataportal.org/themes/gcm-development-process> (تم الإطلاع عليه في: أكتوبر 2021)
- تقرير المنظمة الدولية للهجرة 2010
- منظمة العمل الدولية، إدارة الإحصاءات، المؤتمر الدولي العشرون لخبراء إحصاءات العمل، جنيف، 19-10 أكتوبر 2018، «المبادئ التوجيهية لإحصاءات هجرة اليد العاملة الدولية»
- كليمنس (2010)
- فهرس بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (<https://censusinfo.capmas.gov.eg/Metadata-en-v4.2/index.php/catalog/34/>)
- (study-description) (تم الإطلاع عليه في: أكتوبر 2021)
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: دراسة تجميعية عن إحصاءات الهجرة في الفترة 2013-2017، مايو 2019.
- تقرير المسح القومي للهجرة الدولية- مصر 2013
- بروني، م، 2017 «تقرير عن سوق العمل في مصر: الاتجاهات الديموغرافية وتطور سوق العمل والسيناريوهات للفترة 2015-2030»، 2017
- تقرير عن سوق العمل في مصر، المنظمة الدولية للهجرة والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء 2017
- كتيب الهجرة في مصر 2018
- مصر بعد 25 يناير: مسح مقاصد الهجرة (المنظمة الدولية للهجرة، 2011)
- <http://popc.idsc.gov.eg/Home/HomeDocumentDetails/10497> (تم الإطلاع عليه في: أكتوبر 2021)
- <http://popc.idsc.gov.eg/Home/HomeDocumentDetails/10492> (تم الإطلاع عليه في: أكتوبر 2021)
- النشرة السنوية للأجانب العاملين في القطاع الخاص والاستثمار في مصر
- النشرة السنوية للموظفين الأجانب في الحكومة/ القطاع العام / قطاع الأعمال العام
- النشرة السنوية لتصاريح العمل الصادرة للمصريين للعمل في الخارج، 2017، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.
- النشرة السنوية للطلاب والطالبات المقيدين في التعليم العالي - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
- النشرة السنوية للموفدين بالخارج في مهمة علمية - وزارة التعليم العالي
- النشرة السنوية لخريجي التعليم العالي والدرجات العلمية العليا - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
- وزارة الخارجية، الكتاب الإحصائي السنوي
- تقرير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
- المبادئ التوجيهية للمؤتمر الدولي لخبراء إحصاءات العمل لعام 2018 حول هجرة اليد العاملة الدولية
- <https://www.legislation.gov.uk/ukpga/2017/30/contents/enacted> (تم الإطلاع عليه في: أكتوبر 2021)
- كرافت، سي، أسعد، ر، ورحمن، ك.، (2019) «تقديم مسح سوق العمل المصري 2018»، منتدى البحوث الاقتصادية، البنك الدولي 1360.
- البدوي أ.، (2011) «تطلعات الهجرة بين الشباب في مصر: من يرغب في الهجرة؟»، منتدى البحوث الاقتصادية، البنك الدولي 619.

جمهورية مصر العربية
الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت ٢٠١٧

(نموذج رقم ٥/ب ت. س ٢٠١٧)

سجل الأسرة والظروف السكنية (المختصرة)

□ □ □ □	مسلسل السجل بالشياخة/ المدينة/ القرية
□ □ □ □	عدد السجلات بالشياخة/ المدينة/ القرية
□ □	مسلسل السجل بمنطقة المعاون
□ □	عدد السجلات بمنطقة المعاون

محافظــــــــــــــــة :

قسم / مركز :

□ □ عدد الاستثمارات المستوفاة
□ □ عدد الأسر بالسجل :

□ □ □ □ □ □ □ □

اسم ورقم الشياخة / المدينة / القرية :

□ □ □ □ □ □ □ □

اسم وكود الشياخة في الحالات الاستثنائية الواردة من الميدان :

مسلسل الأسر بالسجل من : □ □ □ □ م إلى : □ □ □ □ م

□	اسم ورقم منطقة المنسق :
□ □ □ □ □ □ □ □ □ □	رقم تليفون المنسق :
□ □	اسم ورقم منطقة المراقب :
□ □ □ □ □ □ □ □ □ □	رقم تليفون المراقب :
□ □	اسم ورقم منطقة المفتش :
□ □ □ □ □ □ □ □ □ □	رقم تليفون المفتش :
□ □ □	رقم منطقة المعاون بالوحدة الإدارية :
□ □ □	اسم ورقم المعاون المشتغل :
□ □ □ □ □ □ □ □ □ □	رقم تليفون المعاون المشتغل :

الباحث :

١ - يتم التأكد من تسجيل جميع أفراد الأسرة المقيمين معها بصفة معقدة حتى ولو كانوا غير موجودين في فترة العد وفقاً للشروط المحددة .

٢ - يتم التأكد من تسجيل جميع المواليد التي تم ولادتهم أحياء ويقوا على قيد الحياة حتى منتصف ليلة العد ولو توفوا بعد ليلة العد .

٣ - يتم التأكد من تسجيل جميع الخدم والسائقين والطباخين المقيمين مع الأسرة بصفة دائمة .

٤ - يتم التأكد من تسجيل جميع أفراد الأسرة الذين توفوا بعد ليلة العد .

الرقم القومي لارتداد الأسرة /أو معطى البيان :

الاسم الأول	الاسم الثاني	الاسم الثالث

اسم مذلي البيان :

تابع جدول (١) خصائص أفراد الأسرة :

[illegible]

جدول (٣) التخلّص من القمامة :

وسائل تخلص الأسيرة من القمامة :

[illegible]

٨٢

استمارة رقم (٨٨) ت. ق ٥

تخضع صحة وسرية البيانات الواردة بهذه الاستمارة لأحكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٠ بشأن سرية البيانات الفردية الفردية والمعدل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٢



جمهورية مصر العربية
الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
التعداد الإقتصادي ٢٠١٧/٢٠١٨

مسلسل المنشأة بالإطار

--	--	--	--	--	--

إستمارة
نشاط التعليم في المدارس والجامد والكلليات
في منشآت القطاع الخاص
عن السنة المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١

اسم المدرسة / المعهد / الكلية :

اسم الجامعة التابع لها المعهد / الكلية:

--	--	--	--	--	--

النشاط الإقتصادي الرئيسى للمدرسة/المعهد/الكلية:

في حالة وجود أنشطة ثانوية تذكر:

--	--	--	--	--	--

النشاط الإقتصادي الثانوى الحالى للمدرسة/المعهد/الكلية(الاول):

--	--	--	--	--	--

النشاط الإقتصادي الثانوي الحالي للمدرسة/المعهد/الكلية (الثاني):

عن عنوان المنشأة:

--	--	--	--

قسم / مرکز:

محافظه

11

حضر / ریسیف:

شياخسة / مدينسة / قرية:

اسم الطریق / القابس:

رقم التنظيم / اسم مالك المبنى: _____ اسم المنطقة الصناعية: _____

رئيس المنطقة الصناعية: **رئيس القطاع:**

رقسم المحمة / المآورة : الرقم الرسمى :

رقم التاييدون: رقم المحمول:

الفاكس: البريد الإلكتروني:

الموقع الإلكتروني:

هل تم استيفاء بيانات المنشأة؟ ☐ نعم ☐ لا

في حالة الإجابة بلا توضع علامة (✓) داخل المربع المناسب

☐ المنشأة مغلقة نهائياً (١)
 ☐ المنشأة مغلقة بصفة مؤقتة (٢)
 ☐ استخدام المنشأة (٣)

☐ لم يستدل على المنشأة (٤)
 ☐ المنشأة تحسّلت لمسكن (٥)
 ☐ رفض إعطاء البيان (٦)

لم يتم البدء في مزاولة النشاط خلال السنة المرجعية المطلوبة (٧) ☐ المنشأة مكررة مع مسلسل رقم (٨) ☐

لا ينطبق (حكومي/ عام/ أعمال عام/ مخزن أو جراج خاص / دور عبادة لإقامة الشعائر الدينية فقط/ حظائر مواشي غير مستغلة تجارياً... الخ) (٩)

اسم مدلي الیسان: _____ الوظيفة: _____

الرقم القومي مدلى البيان

[illegible]

رقبہم المحدثون:

[illegible]

ختم المنشأة:



إستمارة رقم (٨) ت.د.ق.٥

المعاملة والأجور

جدول رقم (١.١)

٢	فئات المشتغلين		متوسطة عسدد المشتغلين خلال العام (*)									جمسلة الأجور خلال العام (**)
			دالعميين			مؤقتين (تشمل الموسمين)			جمسلة			
			ذكور	إناث	جمسلة	ذكور	إناث	جمسلة	ذكور	إناث	جمسلة	
١	أصحاب المنشأة العاملين بها	يسدون أجور يسساأجور										
٢	عميسد معيسد / كليسة											
٣	ناقسور / مديسر مدرسة											
٤	وكيسسل كلية / معهد / مدرسة											
٥	أعضاء هيئة التدريس											
٦	أخصساليسون وفنيسون											
٧	إداريسون وكتيسسة											
٨	عمال تشغيل وعمال خدمات فنية											
٩	مشتغلسون آخرون	يسدون أجور يسساأجور										
١٠	الجمسلة	يسدون أجور يسساأجور										
١١	المزاييسسا العينيسسة (***)											
١٢	مساهمة المنشأة فى التساميسات الاجتماعية											
١٣	إجمالى الأجور والمزايا العينية والتأمينات الاجتماعية											

(*) يشتمل المشتغلين المصريين والأجانب ويتم حسابه بقسمة عدد العاملين في نهاية كل شهر من شهر العمل الفعلية على عدد شهور العمل الفعلية في نهاية السنة -

(**) تشمل الأجور المرتبات والمكافآت والترح والبدلات للمشتغلين المصريين والأجانب (عدا بدلات الانتقال) -

(***) تشمل ما تتحمله المنشأة للمشتغلين المصريين والأجانب من (الأغذية والملابس والانتقالات والخدمات الثقافية والاجتماعية والرياضية وتكلفة السكن..... الخ) -

يسوم عسدد ايسام المعسل فى الاسبوع مشغل عسدد المشتغلين الأجانب فى المنشأة

ساعة متوسط عسدد ساعات العمل فى الاسبوع جنيه جملة أجور المشتغلين الأجانب فى المنشأة

٦٠

استمارة رقم ٣٠١ أ.م.أ.س.خ

الجامعة / الوزارة :

الكلية / المعهد :



الجهاز المركزى للتعينة العامة والإحصاء

م	القسم / الشعبة	التخصص	أعداد الخريجين							
			واقفون							مصريون
			جملة	الدول	الدول	الدول	الدول	الدول	الدول العربية	
			الوافدين	الأقباتومسية	الأمريكية	الأوربية	الأسبوية	غير العربية	غير العربية	
										ذكور
										إناث
										جملة
										ذكور
										إناث
										جملة
										ذكور
										إناث
										جملة
										ذكور
										إناث
										جملة

أسم الموظف القائم على استيفاء الاستمارة :

الوظيفة :

التوقيع :

التاريخ : ٢٠ / /

نماذج الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إلى وزارة التعليم العالي (بيانات الخريجين)

(استمارة رقم ٣٠١ م.إ.م.أ.س.خ)



الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
قطاع الإحصاءات السكانية والتعدادات
الإدارة المركزية للإحصاءات السكانية والخدمات
الإدارة العامة لإحصاءات التعليم والكفايات العلمية

حصر بيانات الخريجين

تخضع صحة هذه البيانات لأحكام القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦٣

اسم الجامعة / الوزارة :

العنوان :

اسم الكلية / المعهد :

العنوان :

رقم التليفون : /

الفاكس : /

الموقع الإلكتروني :

المؤهل :

دور التخرج : أول ثان شهر سنة ٢٠

اسم المدير المختص :

الوظيفة :

التوقيع :

خاتم شعار
الجهة

- استيفاء الاستمارة خلال شهر من تاريخ الاستلام .

- نقطة الإتصال بالإدارة العامة لإحصاءات التعليم والكفايات العلمية .

- تليفون : ٢٤٠٢٤٢٥٧ فاكس : ٢٤٤٦٣٢ / ٠٢٢٤٠٣٢١٦٢

استمارة رقم ٣٠٣ / م.إ.م.س.خ



الجهة المركزي للتعينة العامة والإحصاء
قطاع: الإحصاءات السكانية والتعدادات

إحصاءات الطلاب المقبولين والمقيدين وأعضاء هيئة التدريس

عن العام الجامعي ٢٠ / ٢٠

تخضع صحة هذه البيانات لأحكام القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦٣

القطاع: ☐ حكومي (٠١) ☐ خاص (٠٢)

إسم الجامعة:

كلية (١) ☐ معهد (٢) ☐

عملية (١) ☐ نظرية (٢) ☐

نوع المعهد: ☐ عالي (٠٣) ☐ الأكاديميات (٠٤)

☐ فوق المتوسط (٠٥) ☐ يمنح فوق المتوسط والباكالوريوس (٠٦)

إسم الكلية / المعهد:

محافظة: قسم / مركز:

شياخة / مدينة / قرية:

عنوان الكلية / المعهد:

رقم التليفون: /

الفاكس: /

البريد الإلكتروني:

الموقع الإلكتروني:

المدير المختص: الوظيفة:

التوقيع:

استيفاء الاستمارة خلال شهر من تاريخ الإستلام

- نقطة الإتصال بالإدارة العامة لإحصاءات التعليم والكفايات العلمية .

- تليفون: ٢٤٠٢٤٢٥٧ فاكس: ٠٢٢٤٠٣٦٨٢١ / ٠٢٢٤٠٢٤٠٩٩

خاتم شعار
الجهة

(استمارة رقم 308 أ.م.أ.س.خ)



جمهورية مصر العربية
الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
قطاع الإحصاءات السكانية والتعدادات
الإدارة العامة لإحصاءات التعليم والتكفايات العلمية

مسلسل الاستمارة :
 قطاع :

بيانات الموفدين للخارج عن شهر
تخضع هذه البيانات لأحكام القانون رقم (37) لسنة 1963

الإسم :
 النوع : ذكر ☐ أنثى ☐
 سنة الميلاد :
 نوع الإيفاد : بعثات خارجية ☐ مهمات علمية ☐
 إجازات دراسية ☐ بعثات إشراف مشترك ☐
 الجهة الموفدة :
 جامعة حكومية ☐ كلية عملية ☐ كلية نظرية ☐ أخرى ☐
 الدولة الموفد إليها :
 مجموعات الدول :
 بيان المؤهل الأصلي : (بكالوريوس / ليسانس)
 جامعة :
 كلية / معهد :
 جامعة حكومية ☐ كلية نظرية ☐ كلية عملية ☐
 شعبة المؤهل :
 مجموعة العلوم :
 سنة الحصول عليه :
 آخر درجة علمية تم الحصول عليها :
 المجموعة التعليمية * :
 مجالات الدراسة * :
 بيان الدرجة العلمية :
 الدرجة العلمية المراد الحصول عليها :
 بيانات العمل :
 المهنة :
 عنوان جهة العمل :
 عنوان المنزل :
 ت / موبايل :
 Email :
 إسم المسئول عن صحة البيانات :
 حضر ☐ رفق ☐
 يعتمد ،
 التوقيع :

تحريراً في : 201 / /

* تملأ بمعرفة الجهاز .

استمارة رقم (٣٠/أ) ق.س.ت

تخضع صحة وسرية البيانات الفردية الواردة بهذه الإستمارة لأحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٢
--

جمهورية مصر العربية
الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

	رقم الأسرة على مستوى المحافظة
	رقم الأسرة على مستوى الشياخة / المدينة / القرية
()	رقم الأسرة بالإطار

بحث الدخل والإنفاق والإستهلاك

٢٠١٨ / ٢٠١٧

أ - استمارة الإنفاق والإستهلاك

بيانات تعريفية :

سنة	شهر	فترة البحث :
	حضر / ريف :	محافظة :
	رقم القطعة المساحية :	قسم / مركز :
	رقم التنظيم / اسم مالك المبنى :	شياخة / مدينة / قرية :
	اسم الطريق / رقم البلوك :	

	لا (٢) / نعم (١)	- هل تم إستيفاء بيانات الأسرة المبحوثة ؟
		- ما هو سبب عدم الإستيفاء ؟
	(١) لم يستدل على الأسرة	
	(٢) هدم المبنى	
	(٣) تحول المسكن إلى منشأة	
	(٤) المسكن خالي طوال فترة البحث	
	(٥) المسكن مغلق طوال فترة البحث	
	(٦) الأسرة أستوفت الإستمارة جزئياً ثم غادرت المسكن	
	(٧) أخرى تذكر :	

الزيارة الأولى	الزيارة الثانية	الزيارة الثالثة	الزيارة الرابعة
تاريخ الزيارة :			
وقت الزيارة :			

للباحث : ضع دائرة حول رقم سطر الفرد مدني البيان .

القسم الأول: البيانات الأساسية للأسرة

١٠٧	١٠٦	١٠٥	١٠٤			١٠٣	١٠٢	١٠١	رقم مسلسل الفرد
هل الفرد مستفيد من برنامج* تكافل/ كرامة	(للأفراد ١٨ سنة فأكثر) ماهي الحالة الزوجية؟	السن بالسنوات الكامله	ما هو تاريخ ميلاد (الفرد)؟			الصلة برئيس الأسرة	النوع	أسماء أفراد الأسرة المقيمين بها عادة (ثلاثيا) أبدأ برئيس الأسرة	
(١) نعم (٢) لا	(١) أقل من السن (٢) لم يتزوج أبدا (٣) عقد قران (٤) متزوج (٥) مطلق / مطلقة (٦) أرمل / أرملة (٧) منفصل / مهجورة	يذكر السن بالسنوات الكاملة (تعمل كسور السنة وللأفرد) أقل من سنه يكتب سنه	للباحث في حالة لا أعرف اكتب ٩٨ لليوم والشهر و(٩٩٩٨) للسنة			(١) رئيس الأسرة (٢) زوج / زوجة (٣) ابن / بنت (٤) زوجة الابن / زوج البنت (٥) حفيد / حفيذة (٦) أب / أم (٧) أخ / أخت (٨) أقارب آخرون (٩) خادم / خادمة (١٠) لا توجد صلة قرابه	(١) ذكر (٢) أنثى		
			سنة	شهر	يوم				
									١
									٢
									٣
									٤
									٥
									٦
									٧
									٨
									٩
									١٠
									١١
									١٢

* تكافل : إعانات نقدية للأسر الفقيرة التي لديها أفراد متحقين بالمرحلة التعليمية المختلفة.

* كرامة : إعانات نقدية للأسر الفقيرة الذين لديهم أفراد فوق سن ٦٥ عاماً أو ذوي إعاقة.

القسم الخامس : العمل

العمل لجميع أفراد الأسرة														
٥٠٣														
هل قام (الفرد) خلال الأسبوع الماضي ولو لفترة قصيرة (ولو لساعة واحدة) أو متقطعة بعمل من الأعمال التالية بفرض البيع بالتسويق للحصول على أجر أو مشروع أسري؟ (إذا كانت الإجابة (بلا) في جميع الأنشطة التالية انتقل إلى (س٥١٣)) (على الباحث السؤال عن كل نشاط على حدة مع الأخذ في الاعتبار الفرق بين الحضر والريف والمستوى الاجتماعي للأسرة)														
٥٠٢														
٥٠١														
الموقف من العمل خلال الأسبوع الماضي														
هل (الفرد) مرتبط بعمل؟														
رقم مسلسل الفرد														
(أ)	(ب)	(ج)	(د)	(هـ)	(و)	(ز)	(ح)	(ط)	(ك)	(ل)	(م)	(ن)	(س)	(ع)
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥
١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠
٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥
٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠
٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥
٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠
٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠	١٠١	١٠٢	١٠٣	١٠٤	١٠٥
١٠٦	١٠٧	١٠٨	١٠٩	١١٠	١١١	١١٢	١١٣	١١٤	١١٥	١١٦	١١٧	١١٨	١١٩	١٢٠
١٢١	١٢٢	١٢٣	١٢٤	١٢٥	١٢٦	١٢٧	١٢٨	١٢٩	١٣٠	١٣١	١٣٢	١٣٣	١٣٤	١٣٥
١٣٦	١٣٧	١٣٨	١٣٩	١٤٠	١٤١	١٤٢	١٤٣	١٤٤	١٤٥	١٤٦	١٤٧	١٤٨	١٤٩	١٥٠
١٥١	١٥٢	١٥٣	١٥٤	١٥٥	١٥٦	١٥٧	١٥٨	١٥٩	١٦٠	١٦١	١٦٢	١٦٣	١٦٤	١٦٥
١٦٦	١٦٧	١٦٨	١٦٩	١٧٠	١٧١	١٧٢	١٧٣	١٧٤	١٧٥	١٧٦	١٧٧	١٧٨	١٧٩	١٨٠
١٨١	١٨٢	١٨٣	١٨٤	١٨٥	١٨٦	١٨٧	١٨٨	١٨٩	١٩٠	١٩١	١٩٢	١٩٣	١٩٤	١٩٥
١٩٦	١٩٧	١٩٨	١٩٩	٢٠٠	٢٠١	٢٠٢	٢٠٣	٢٠٤	٢٠٥	٢٠٦	٢٠٧	٢٠٨	٢٠٩	٢١٠
٢١١	٢١٢	٢١٣	٢١٤	٢١٥	٢١٦	٢١٧	٢١٨	٢١٩	٢٢٠	٢٢١	٢٢٢	٢٢٣	٢٢٤	٢٢٥
٢٢٦	٢٢٧	٢٢٨	٢٢٩	٢٣٠	٢٣١	٢٣٢	٢٣٣	٢٣٤	٢٣٥	٢٣٦	٢٣٧	٢٣٨	٢٣٩	٢٤٠
٢٤١	٢٤٢	٢٤٣	٢٤٤	٢٤٥	٢٤٦	٢٤٧	٢٤٨	٢٤٩	٢٥٠	٢٥١	٢٥٢	٢٥٣	٢٥٤	٢٥٥
٢٥٦	٢٥٧	٢٥٨	٢٥٩	٢٦٠	٢٦١	٢٦٢	٢٦٣	٢٦٤	٢٦٥	٢٦٦	٢٦٧	٢٦٨	٢٦٩	٢٧٠
٢٧١	٢٧٢	٢٧٣	٢٧٤	٢٧٥	٢٧٦	٢٧٧	٢٧٨	٢٧٩	٢٨٠	٢٨١	٢٨٢	٢٨٣	٢٨٤	٢٨٥
٢٨٦	٢٨٧	٢٨٨	٢٨٩	٢٩٠	٢٩١	٢٩٢	٢٩٣	٢٩٤	٢٩٥	٢٩٦	٢٩٧	٢٩٨	٢٩٩	٣٠٠
٣٠١	٣٠٢	٣٠٣	٣٠٤	٣٠٥	٣٠٦	٣٠٧	٣٠٨	٣٠٩	٣١٠	٣١١	٣١٢	٣١٣	٣١٤	٣١٥
٣١٦	٣١٧	٣١٨	٣١٩	٣٢٠	٣٢١	٣٢٢	٣٢٣	٣٢٤	٣٢٥	٣٢٦	٣٢٧	٣٢٨	٣٢٩	٣٣٠
٣٣١	٣٣٢	٣٣٣	٣٣٤	٣٣٥	٣٣٦	٣٣٧	٣٣٨	٣٣٩	٣٤٠	٣٤١	٣٤٢	٣٤٣	٣٤٤	٣٤٥
٣٤٦	٣٤٧	٣٤٨	٣٤٩	٣٥٠	٣٥١	٣٥٢	٣٥٣	٣٥٤	٣٥٥	٣٥٦	٣٥٧	٣٥٨	٣٥٩	٣٦٠
٣٦١	٣٦٢	٣٦٣	٣٦٤	٣٦٥	٣٦٦	٣٦٧	٣٦٨	٣٦٩	٣٧٠	٣٧١	٣٧٢	٣٧٣	٣٧٤	٣٧٥
٣٧٦	٣٧٧	٣٧٨	٣٧٩	٣٨٠	٣٨١	٣٨٢	٣٨٣	٣٨٤	٣٨٥	٣٨٦	٣٨٧	٣٨٨	٣٨٩	٣٩٠
٣٩١	٣٩٢	٣٩٣	٣٩٤	٣٩٥	٣٩٦	٣٩٧	٣٩٨	٣٩٩	٤٠٠	٤٠١	٤٠٢	٤٠٣	٤٠٤	٤٠٥
٤٠٦	٤٠٧	٤٠٨	٤٠٩	٤١٠	٤١١	٤١٢	٤١٣	٤١٤	٤١٥	٤١٦	٤١٧	٤١٨	٤١٩	٤٢٠
٤٢١	٤٢٢	٤٢٣	٤٢٤	٤٢٥	٤٢٦	٤٢٧	٤٢٨	٤٢٩	٤٣٠	٤٣١	٤٣٢	٤٣٣	٤٣٤	٤٣٥
٤٣٦	٤٣٧	٤٣٨	٤٣٩	٤٤٠	٤٤١	٤٤٢	٤٤٣	٤٤٤	٤٤٥	٤٤٦	٤٤٧	٤٤٨	٤٤٩	٤٥٠
٤٥١	٤٥٢	٤٥٣	٤٥٤	٤٥٥	٤٥٦	٤٥٧	٤٥٨	٤٥٩	٤٦٠	٤٦١	٤٦٢	٤٦٣	٤٦٤	٤٦٥
٤٦٦	٤٦٧	٤٦٨	٤٦٩	٤٧٠	٤٧١	٤٧٢	٤٧٣	٤٧٤	٤٧٥	٤٧٦	٤٧٧	٤٧٨	٤٧٩	٤٨٠
٤٨١	٤٨٢	٤٨٣	٤٨٤	٤٨٥	٤٨٦	٤٨٧	٤٨٨	٤٨٩	٤٩٠	٤٩١	٤٩٢	٤٩٣	٤٩٤	٤٩٥
٤٩٦	٤٩٧	٤٩٨	٤٩٩	٥٠٠	٥٠١	٥٠٢	٥٠٣	٥٠٤	٥٠٥	٥٠٦	٥٠٧	٥٠٨	٥٠٩	٥١٠
٥١١	٥١٢	٥١٣	٥١٤	٥١٥	٥١٦	٥١٧	٥١٨	٥١٩	٥٢٠	٥٢١	٥٢٢	٥٢٣	٥٢٤	٥٢٥
٥٢٦	٥٢٧	٥٢٨	٥٢٩	٥٣٠	٥٣١	٥٣٢	٥٣٣	٥٣٤	٥٣٥	٥٣٦	٥٣٧	٥٣٨	٥٣٩	٥٤٠
٥٤١	٥٤٢	٥٤٣	٥٤٤	٥٤٥	٥٤٦	٥٤٧	٥٤٨	٥٤٩	٥٥٠	٥٥١	٥٥٢	٥٥٣	٥٥٤	٥٥٥
٥٥٦	٥٥٧	٥٥٨	٥٥٩	٥٦٠	٥٦١	٥٦٢	٥٦٣	٥٦٤	٥٦٥	٥٦٦	٥٦٧	٥٦٨	٥٦٩	٥٧٠
٥٧١	٥٧٢	٥٧٣	٥٧٤	٥٧٥	٥٧٦	٥٧٧	٥٧٨	٥٧٩	٥٨٠	٥٨١	٥٨٢	٥٨٣	٥٨٤	٥٨٥
٥٨٦	٥٨٧	٥٨٨	٥٨٩	٥٩٠	٥٩١	٥٩٢	٥٩٣	٥٩٤	٥٩٥	٥٩٦	٥٩٧	٥٩٨	٥٩٩	٦٠٠
٦٠١	٦٠٢	٦٠٣	٦٠٤	٦٠٥	٦٠٦	٦٠٧	٦٠٨	٦٠٩	٦١٠	٦١١	٦١٢	٦١٣	٦١٤	٦١٥
٦١٦	٦١٧	٦١٨	٦١٩	٦٢٠	٦٢١	٦٢٢	٦٢٣	٦٢٤	٦٢٥	٦٢٦	٦٢٧	٦٢٨	٦٢٩	٦٣٠
٦٣١	٦٣٢	٦٣٣	٦٣٤	٦٣٥	٦٣٦	٦٣٧	٦٣٨	٦٣٩	٦٤٠	٦٤١	٦٤٢	٦٤٣	٦٤٤	٦٤٥
٦٤٦	٦٤٧	٦٤٨	٦٤٩	٦٥٠	٦٥١	٦٥٢	٦٥٣	٦٥٤	٦٥٥	٦٥٦	٦٥٧	٦٥٨	٦٥٩	٦٦٠
٦٦١	٦٦٢	٦٦٣	٦٦٤	٦٦٥	٦٦٦	٦٦٧	٦٦٨	٦٦٩	٦٧٠	٦٧١	٦٧٢	٦٧٣	٦٧٤	٦٧٥
٦٧٦	٦٧٧	٦٧٨	٦٧٩	٦٨٠	٦٨١	٦٨٢	٦٨٣	٦٨٤	٦٨٥	٦٨٦	٦٨٧	٦٨٨	٦٨٩	٦٩٠
٦٩١	٦٩٢	٦٩٣	٦٩٤	٦٩٥	٦٩٦	٦٩٧	٦٩٨	٦٩٩	٧٠٠	٧٠١	٧٠٢	٧٠٣	٧٠٤	٧٠٥
٧٠٦	٧٠٧	٧٠٨	٧٠٩	٧١٠	٧١١	٧١٢	٧١٣	٧١٤	٧١٥	٧١٦	٧١٧	٧١٨	٧١٩	٧٢٠
٧٢١	٧٢٢	٧٢٣	٧٢٤	٧٢٥	٧٢٦	٧٢٧	٧٢٨	٧٢٩	٧٣٠	٧٣١	٧٣٢	٧٣٣	٧٣٤	٧٣٥
٧٣٦	٧٣٧	٧٣٨	٧٣٩	٧٤٠	٧٤١	٧٤٢	٧٤٣	٧٤٤	٧٤٥	٧٤٦	٧٤٧	٧٤٨	٧٤٩	٧٥٠
٧٥١	٧٥٢	٧٥٣	٧٥٤	٧٥٥	٧٥٦	٧٥٧	٧٥٨	٧٥٩	٧٦٠	٧٦١	٧٦٢	٧٦٣	٧٦٤	٧٦٥
٧٦٦	٧٦٧	٧٦٨	٧٦٩	٧٧٠	٧٧١	٧٧٢	٧٧٣	٧٧٤	٧٧٥	٧٧٦	٧٧٧	٧٧٨	٧٧٩	٧٨٠
٧٨١	٧٨٢	٧٨٣	٧٨٤	٧٨٥	٧٨٦	٧٨٧	٧٨٨	٧٨٩	٧٩٠	٧٩١	٧٩٢	٧٩٣	٧٩٤	٧٩٥
٧٩٦	٧٩٧	٧٩٨	٧٩٩	٨٠٠	٨٠١	٨٠٢	٨٠٣	٨٠٤	٨٠٥	٨٠٦	٨٠٧	٨٠٨	٨٠٩	٨١٠
٨١١	٨١٢	٨١٣	٨١٤	٨١٥	٨١٦	٨١٧	٨١٨	٨١٩	٨٢٠	٨٢١	٨٢٢	٨٢٣	٨٢٤	٨٢٥
٨٢٦	٨٢٧	٨٢٨	٨٢٩	٨٣٠	٨٣١	٨٣٢	٨٣٣	٨٣٤	٨٣٥	٨٣٦	٨٣٧	٨٣٨	٨٣٩	٨٤٠
٨٤١	٨٤٢	٨٤٣	٨٤٤	٨٤٥	٨٤٦	٨٤٧	٨٤٨	٨٤٩	٨٥٠	٨٥١	٨٥٢	٨٥٣	٨٥٤	٨٥٥
٨٥٦	٨٥٧	٨٥٨	٨٥٩	٨٦٠	٨٦١	٨٦٢	٨٦٣	٨٦٤	٨٦٥	٨٦٦	٨٦٧	٨٦٨	٨٦٩	٨٧٠
٨٧١	٨٧٢	٨٧٣	٨٧٤	٨٧٥	٨٧٦	٨٧٧	٨٧٨	٨٧٩	٨٨٠	٨٨١	٨٨٢	٨٨٣	٨٨٤	٨٨٥
٨٨٦	٨٨٧	٨٨٨	٨٨٩	٨٩٠	٨٩١	٨٩٢	٨٩٣	٨٩٤	٨٩٥	٨٩٦	٨٩٧	٨٩٨	٨٩٩	٩٠٠
٩٠١	٩٠٢	٩٠٣	٩٠٤	٩٠٥	٩٠٦	٩٠٧	٩٠٨	٩٠٩	٩١٠	٩١١	٩١٢	٩١٣	٩١٤	٩١٥
٩١٦	٩١٧	٩١٨	٩١٩	٩٢٠	٩٢١	٩٢٢	٩٢٣	٩٢٤	٩٢٥	٩٢٦	٩٢٧	٩٢٨	٩٢٩	٩٣٠
٩٣١	٩٣٢	٩٣٣	٩٣٤	٩٣٥	٩٣٦	٩٣٧	٩٣٨	٩٣٩	٩٤٠	٩٤١	٩٤٢	٩٤٣	٩٤٤	٩٤٥
٩٤٦	٩٤٧	٩٤٨	٩٤٩	٩٥٠	٩٥١	٩٥٢	٩٥٣	٩٥٤	٩٥٥	٩٥٦	٩٥٧	٩٥٨	٩٥٩	٩٦٠
٩٦١	٩٦٢	٩٦٣	٩٦٤	٩٦٥										

القسم الثامن

المتواجدون خارج الجمهورية والسياحة الداخلية والخارجية
اولا : المتواجدون خارج الجمهورية حالياً من أفراد الأسرة للعمل

١- هل للأسرة أفراد كانوا مقيمون معها ويعملون حالياً بالخارج ؟

١- نعم ٢- لا إنتقل إلى الجدول التالي

٢- في حالة الإجابة بنعم يذكر جملة عدد المسافرين بالخارج

م	العدد	اسم الدولة	قيمة التحويلات النقدية خلال الستة شهور السابقة	قيمة التحويلات العينية خلال الستة شهور السابقة
١				
٢				
٣				
٤				
٥				

ثانياً : السياحة الداخلية والخارجية

١- هل سافر أى من أفراد الأسرة الى أى مكان داخل مصر بغرض السياحة خلال الستة شهور السابقة ؟

١- نعم ٢- لا

٢- هل سافر أى من أفراد الأسرة الى مكان خارج مصر بغرض السياحة (بما فيها الحج والعمرة) خلال الستة شهور السابقة ؟

١- نعم ٢- لا

توضع دائرة على رقم الاجابه المناسبه

(تابع) القسم العاды والعشرون : المطاعم

(تابع) الجدول العادي عشر : إنفاق الأسرة على المطاعم والفنادق

(٢-١١) قيمة المنفق على خدمات الإقامة خلال الستة شهور المنتهية بنهاية فترة البحث

أوجه الإنفاق	دليل الخدمة	قيمة المنفق خلال ستة شهور بالجنبيه كجزء من القيمة الكلية	تحويلات عينية
١ - خدمات الإقامة داخل الجمهورية:	<u>١١٢٠١</u>		
الفنادق والبنيونات (*)	١١٢٠١٠١		
القرى السياحية ومراكز ودور الشباب والمسكرات والإستراحات... إلخ	١١٢٠١٠٢		
الإنفاق على الطعام والشراب للرحلات الغير منظمة	١١٢٠١٠٣		
المدارس الداخلية والمدن الجامعية	١١٢٠١٠٤		
٢ - خدمات الإقامة خارج الجمهورية (**):	<u>١١٢٠٢</u>		
جملة المنفق على خدمات الإقامة	<u>١١٢</u>		
(٢ + ١)			

(*) تشمل الشقق المفروشة / الشاليهات ... إلخ .

(**) تشمل الإقامة بالفنادق والطعام والشراب .

القسم الثالث والعشرون : المدفوعات التحويلية

الجدول الثالث عشر : المدفوعات التحويلية خلال الستة شهور

المنتهية بنهاية فترة البحث

أوجه الإنفاق	الدليل	القيمة بالجنبيه
المهر - الشبكة - جهاز العروسة	١٢٨٠١	
الهدايا والنقصوص	١٢٨٠٢	
التبرعات - الصدقات - الزكاة - العشور	١٢٨٠٣	
مؤخر الصداق والنفقة	١٢٨٠٤	
العوائد	١٢٨٠٥	
المخالفات (المرور وخلافه ... إلخ)	١٢٨٠٦	
مدفوعات أخرى داخل الجمهورية	١٢٨٠٧	
مدفوعات أخرى خارج الجمهورية	١٢٨٠٨	
جملة المدفوعات التحويلية	١٢٨	

طلب تأمين الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية (المهاجرون)

الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي
مكتب

نموذج رقم (١)

طلب اشتراك مؤمن عليه

الفئة : ١ عاملين لدى الغير ☐ ٢ أصحاب أعمال ☐ ٣ المصريين بالخارج ☐ ٤ عمالة غير منتظمة ☐

رقم المنشأة:

اسم المنشأة:

بيانات المؤمن عليه

الرقم التأميني:

الرقم القومي:

اسم المؤمن عليه: الجنسية:

المؤهل: كود المهنة: المسمى:

تاريخ بدء الاشتراك:

نوع الخدمة: المسمى: كود الاشتراك: المسمى: القطاع:

أجر أساسي: أجر ادخل الاشتراك: أجر الشامل:

(تحتسب ٧٠٪ وفقاً لقانون العمل) (تحتسب اشتراك التأمين الصحي الشامل)

صلة القرابة بصاحب العمل: ☐ * تستوفي لأقارب حتى الدرجة الثانية بالمنشآت الفردية.

بيانات العجز إن وجدت: تاريخ بداية العجز: نسبة العجز: %

بيانات محل إقامة المؤمن عليه

العنوان داخل مصر

عقار رقم: شياخة / قرية: شارع / حارة: قسم / مركز: محافظة:

الدولة: المدينة: جهة العمل:

توقيع المؤمن عليه: رقم التليفون: البريد الإلكتروني: تحريفاً في: / /

توقيع المدير المسئول:

تم مطابقة التوقيع بمعرفتي: ☐

البيان	مستلم الطلب	المراجع	سجل آلياً بمعرفة	رؤس آلياً بمعرفة
الاسم				
التوقيع				
التاريخ				

ملحوظة: على صاحب العمل والعامل الإطلاع على التوجيهات الموضحة خلف النموذج مع التوقيع على الإقرار. (أنظر خلفه)

إرشادات

١. على صاحب العمل بالقطاع الخاص أن يرسل هذا النموذج من أصل وصورتين بالنسبة لكل من العاملين لديه مع طلب اشتراكه في الهيئة لأول مرة وخلال أسبوعين على الأكثر من تاريخ التحاق أي عامل جديد بالعمل لديه سواء كان التحاقاً نهائياً أو تحت الاختبار.
٢. يرفق بالنموذج لدى اشتراك المؤمن عليه لأول مرة بالهيئة صورة شهادة الميلاد المميكنة وصورة بطاقة الرقم القومي أو صورة جواز السفر يتم مطابقتها على الأصل بمعرفة الموظف المختص.
٣. التوقيع على هذا النموذج بما يفيد الإطلاع والموافقة على جميع البيانات الواردة به ولا يجوز لمن وقع عليه أن يعارض في تلك البيانات أمام الهيئة وله أن يلجأ إلى مكتب علاقات العمل المختص أو القضاء.
٤. يستخدم هذا النموذج كطلب اشتراك في تأمين إصابات العمل فقط بالنسبة للفئات التالية:
 - (أ) من تجاوز سن الشيخوخة وأوقف انتفاعه بتأمين الشيخوخة والعجز والوفاء.
 - (ب) العاملون الذين يخضعون لأحكام قانون العمل ممن نقل أعمارهم عن ١٨ سنة.
 - (ج) العاملون المتدرجون والتلاميذ الصناعيون والطلاب المستقلون في مشروعات التشغيل الصيفي والخدمة العامة، ويشترط اعتماد النموذج المحرر لهم من المدير المسئول بالهيئة التي تشرف على التلمذة الصناعية، والتدريب مع ختمها بخاتم هذه الجهة مع إرفاق نسخة من عقد عمل المتدرب أو المستند المثبت لنوع العمل في جميع هذه الحالات.
 - (د) يقتصر استيفاء الأجر على الفئات التي يتقاضى فيها المؤمن عليه أجراً من صاحب العمل.

إقرار

..... رقمها التأميني: **سم المنشأة:**

..... **لعنوان:**

أقر أنا الموقع على هذا النموذج بالالتزام بعرض المؤمن عليه على اللجنة الطبية المختصة بالهيئة المعنية بالتأمين الصحي أو الجهة الطبية المختصة لإجراء الفحص الطبي الأولي وإبلاغ حالته الصحية وقت توقيع الكشف الطبي مع الالتزام بموافاة مكتب الهيئة التابع له المنشأة بتقرير اللياقة الطبية الصادر من الجهة الطبية المختصة عن حالته الصحية خلال أسبوعين على الأكثر من تاريخ التحاقه بالعمل تطبيقاً لأحكام قانون العمل.

توقيع (صاحب العمل / المدير المسئول)

()

١ - أقر أنا العامل بالمنشأة عالياً بأن أثبتت حالتي الصحية أمام اللجنة الطبية المختصة بالهيئة المعنية بالتأمين الصحي أو الجهة الطبية المختصة وموافاة مكتب الهيئة التابع له المنشأة بالتقرير الطبي عن حالتي الصحية خلال أسبوعين من تاريخ التحاقه بالعمل وفي حالة عدم قيامي بذلك فإن الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي ليس عليها أدنى التزام قانوني بصرف أية مستحقات تأمينية ترتب على العجز أي كان نوعه السابق أو المعاصر لتاريخ الالتحاق بالعمل.

توقيع المؤمن عليه

.....

نموذج رقم (٢)
إجازات / إعارات

بيانات للأجهزة الإدارية
 رقم الطلب /
 تاريخ صدور الإذن /
 تاريخ انتهاء الإذن /

صورة
شخصية

وزارة الداخلية
 قطاع الأمن
 الإدارة العامة لتصاريح العمل
 لدى الهيئات الأجنبية

نوع الإذن	
جديد	تجديد

طلب الحصول على إذن بالعمل خارج البلاد

بيانات الطالب

المرفقات
 -١-
 -٢-
 -٣-
 -٤-

الاسم رباعي
 تاريخ الميلاد قسم / مركز محافظة
 محل الإقامة
 قسم / مركز محافظة
 المؤهل الدراسي وتاريخه الوظيفة / المهنة
 رقم البطاقة نوعها جهة صدورها
 أو رقم جواز السفر جهة صدوره تاريخ صدوره / /
 اسم الزوج إذا كانت الطالبة متزوجة وظيفته

بيانات عن الهيئة الأجنبية

الملاحظات
 رسم الخزائن

 الإجمالي

اسم الجهة الأجنبية جنسيتها
 مقر العمل
 الراتب
 صفة التعاقد (شخصي / إجازة / إعاره)

موافقة جهة العمل للعاملين بالحكومة المصرية وقطاع الأعمال العام

جهة العمل بالحكومة أو الشركات التابعة بقطاع الأعمال العام :
 تابعة لوزارة / شركة قابضة
 وظيفة الطالب بها :
 مدير شئون العاملين :
 اعتمد جهة العمل

رقم الوثيقة

المعلومات
بيانات خاصة بالإدارة

أقر بأن جميع البيانات الواردة بهذا الطلب صحيحة وتحت مسئوليتي ،
توقيع الطالب

رقم القسيمة
 تاريخ القسيمة / / ٢٠٠٠
 تاريخ نهاية الإذن / / ٢٠٠٠

المراجع

المستلم

رئيس قسم التصاريح
.....

التسجيل

O

وزارة الداخلية

قطاع الأمن

الادارة العامة لتصاريح العمل

قسم مديرية ٠٠٠٠٠٠

شهادة مخالصة

السيد اللواء / مدير مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية

تحية طيبة وبعد

السيد /

يحمل جواز سفر رقم ----- صادر من ----- بتاريخ / / ٢٠٠

واذن عمل رقم ----- ينتهي في / / ٢٠٠ غير مستحق عليه

اي التزامات مالية حتى تاريخ عودته من الخارج في / / ٢٠٠

www.elbulad.news

ولاتصلح هذه الشهادة للسفر بموجبها للخارج .

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام

تحريرا في: / / ٢٠٠

لواء/

مدير الادارة العامة لتصاريح العمل

نموذج (٥)
بدل فاقد

وزارة الداخلية
قطاع الملاحظة
الإدارة العامة لتصاريح العمل
لدى الهيئات الأجنبية

طلب الحصول على بدل فاقد إذن العمل
للعمل لدى الهيئات الأجنبية بالخارج

السيد / رئيس وحدة تصاريح العمل

تحية طيبة وبعد،

أرجو التكرم باستخراج بدل فاقد لأذن العمل الخاص بي والذي تم
استخراجه من وحدة حيث أنني ملتزم بدفع الرسوم
المقررة.....

مقدمه:

الاسم :

تاريخ الميلاد: / /

بيانات تحرر بمعرفة الإدارة :-

الاسم :
الموطن :
رقم الأذن :
الدولة :
الجهة أو الهيئة الأجنبية :
رقم جواز السفر :
صفة التعاقد :
المبلغ المسدد :
www.elbalad.news

تحريري / / م

رئيس وحدة تصاريح العمل

.....

نموذج طلب فردي توظيف في القطاع الخاص

وزارة القوى العاملة والهجرة
الإدارة المركزية لشئون مكتب الوزير
الإدارة العامة خدمة المواطنين

توزع مجاناً

طلب عمل بالقطاع الخاص

البيانات الشخصية :-

الإسم :

العنوان : الحي / المركز : المحافظة :

التليفون : الموبايل :

الرقم القومي :-

--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--

السن :

النوع : - ذكر - أنثي

التعليم : - أقل من متوسط - متوسط - فوق المتوسط - عالي

المؤهل الدراسي : سنة الحصول عليه

الموقف من التجنيد :

الوظائف السابقة إن وجدت :

الخبرات إن وجدت :

مجالات العمل التي ترغب فيها بالقطاع الخاص

المناطق الجغرافية التي ترغب العمل بها داخل المحافظة التابعة لمحل الإقامة أو خارجها :

الأجر المقترح :

استمارة توزع مجاناً



استمارة حصر العمالة المصرية

العائدة من ليبيا عام ٢٠١٥

البيانات الخاصة بالمتضرر

رقم التسجيل:

☐ بيانات صاحب العمل

☐ بيانات العامل

تاريخ الميلاد: / /

بطاقة الرقم القومي :

الاسم : _____

النوع : ☐ ذكر ☐ أنثى

الحالة الاجتماعية : ☐ أعزب ☐ متزوج ☐ مطلق ☐ أرمل

المحافظة: القسم/المركز: العنوان:

التليفون : _____ المحمول : _____

رقم جواز السفر: تاريخ الإصدار: / /

المهنة: تاريخ الدخول الليبي: / /

اسم المنشأة بليبيا :	المحافظة التابعة لها :
----------------------	------------------------

العنوان :	تاريخ العودة :	٢٠١٥ / /	الراتب :
-----------	----------------	----------	----------

المؤهل : عدد المرافقين :

نوع الضرر: ☐ إصابات شخصية ☐ وفاة ☐ خسائر ممتلكات ☐ فقدان الدخل ☐ حسابات مصرفية ☐ عقارات ☐

☐ خسائر تجارية فردية ☐ أخرى

قيمة الضرر :

وصف الضرر بإيجاز :

توقع العامل

تاريخ التسجيل : / / ٢٠١٥

()

نموذج طلب للمهاجرين العائدين من اليمن عام 2015

استمارة توزع مجاناً



استمارة حصر العمالة المصرية

العائدة من اليمن عام ٢٠١٥

البيانات الخاصة بالمتضرر

رقم التسجيل: []

بيانات صاحب العمل ☐

بيانات العامل ☐

بطاقة الرقم القومي: [] تاريخ الميلاد: [] / [] / []

الاسم: []

النوع: ☐ ذكر ☐ أنثى

الحالة الاجتماعية: ☐ أعزب ☐ متزوج ☐ مطلق ☐ أرمل

المحافظة: [] القسم/المركز: [] العنوان: []

التليفون: [] المحمول: []

رقم جواز السفر: [] تاريخ الإصدار: [] / [] / []

المهنة: [] تاريخ الدخول اليمن: [] / [] / []

اسم المنشأة باليمن: [] المحافظة التابعة لها: []

العنوان: [] تاريخ العودة: [] / [] / [] الراتب: []

الموئل: [] عدد المرافقين: []

نوع الضرر: ☐ إصابات شخصية ☐ وفاة ☐ خسائر ممتلكات ☐ فقدان الدخل ☐ حسابات مصرفية ☐ عقارات

☐ خسائر تجارية فردية ☐ أخرى

قيمة الضرر: []

وصف الضرر بإيجاز: []

توقيع العامل

()

تاريخ التسجيل: [] / [] / []



استمارة حصر العمالة المصرية

العائدة من العراق عام ٢٠١٤

البيانات الخاصة بالمتضررين

رقم التسجيل: []

بيانات صاحب عمل ☐بيانات عامل ☐

رقم البطاقة القومية: [] تاريخ الميلاد: [] / [] / []

الاسم: []

النوع: ☐ ذكر ☐ أنثىالحالة الاجتماعية: ☐ أعزب ☐ متزوج ☐ مطلق ☐ أرمل

المحافظة: [] القسم/المركز: [] العنوان: []

التليفون: [] المحمول: []

رقم جواز السفر: [] تاريخ الإصدار: [] / [] / []

المهنة: [] تاريخ الدخول للعراق: [] / [] / []

اسم المنشأة بالعراق: [] المحافظة التابعة لها: []

العنوان: [] تاريخ العودة: [] / [] / ٢٠٠٠ الراتب: []

نوع الضرر: ☐ إصابات شخصية ☐ وفاة ☐ خسائر ممتلكات ☐ فقدان الدخل ☐ حسابات مصرفية ☐ عقارات☐ خسائر تجارية فردية ☐ أخرى

قيمة الضرر: []

وصف الضرر بإيجاز: []

توقيع العامل

تاريخ التسجيل: [] / [] / ٢٠

()

نموذج رقم (٢) إجازات / إعانات		وزارة الداخلية قطاع الأمن الإدارة العامة لتصاريح العمل لدى الهيئات الأجنبية			
بيانات فردية معروفة بالإدارة رقم المطلب / تاريخ صدور الإن / تاريخ إنتهاء الإن /		صورة شخصية			
		نوع الإن <table border="1" style="width: 100%; border-collapse: collapse;"> <tr> <td style="width: 50%; text-align: center;">جديد</td> <td style="width: 50%; text-align: center;">تجديد</td> </tr> </table>		جديد	تجديد
جديد	تجديد				
طلب الحصول على إذن بالعمل خارج البلاد بيانات المطلب					
المرفقات	الاسم رباعى تاريخ الميلاد قسم / مركز محافظة محل الإقامة قسم / مركز محافظة المهل الدراسي وتاريخه الوظيفة / المهنة رقم البطاقة نوعها أو رقم جواز السفر جهة صدوره تاريخ صدوره / / اسم الزوج إذا كانت المطلبية متزوجة وظيفته				
بيانات عن الهيئة الأجنبية					
الماليات	اسم الجهة الأجنبية جنسيتها مقر العمل الراتب صفة التعاقد (شخصى / اجرة / اعارة)				
رسم الخزائن	موافقة جهة العمل لتعاملين بالحكومة المصرية وقطاع الاعمال العام جهة العمل بالحكومة او الشركات التابعة لقطاع الاعمال العام : تابعة لوزارة / شركة قابضة وظيفة المطلب بها : مدير شئون العاملين :				
الاجمالي	اعتماد جهة العمل				
رقم الوثيقة					
أقر بأن جميع البيانات الواردة بهذا الطلب صحيحة وتحت مسئوليتي توقيع المطلب					
المعلومات	رقم القسم تاريخ القسم / / تاريخ نهاية الآن / /				
بيانات خاصة بالإدارة	المستلم المراجع				
التسجيل	رئيس قسم التصاريح				

من أجل مقارنة شاملة لحوكمة هجرة اليد العاملة وتنقل العمال في شمال إفريقيا

THAMM

أنجز هذا الإصدار بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي. ويتحمل المؤلف وحده مسؤولية محتوياته التي لا تعكس بالضرورة وجهات نظر الاتحاد الأوروبي.

نرحب بتعليقاتكم التي ينبغي أن توجه للمؤلف/المؤلفين

عنوان التقرير من اقتراح: منظمة العمل الدولية. «دراسة تشخيصية حول آليات جمع بيانات هجرة اليد العاملة في مصر».



جمهورية مصر العربية

منظمة
العمل
الدولية



يمول هذا البرنامج الاتحاد الأوروبي